الدكتور محمد البهى

حياتى

فى رحاب الأزهر

طالب .. وأستاذ .. ووزير

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
تليفون ٩٣٧٤٧٠

الدكتور محمد البهي

حياتي

في رحاب الأزهر

طالب .. وأستاذ .. ووزير

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
تليفون ٩٣٧٤٧٠



المفكر الاسلامي الكبير الدكتور محمد البهي رحمه الله
(١٩٠٥/٨/٣ ـ ١٩٨٢/٩/١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

« من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه .. » (صدق الله العظيم)

الحمد لله .. الذى خلق الموت والحياة ليبلونا أينا أحسن عملا ...

والصلاة والسلام على رسول الله ..الذى لم ترهبه جحافل الشرك . . ولا صناديد الطواغيت .. من أن يبلغ رسالة ربه..فجاهد فى الله حق جهاده.. ونصح للأمة . . وتركها على المحجة البيضاء : ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك . .

وارض اللهم عن آله وصحابته .. ومن استن بسنته واهتدى بهديه إلى يوم الدين . .

وبعد . .

● اقتضت حكمة الله تعالى .. أن يولد الناس على هذه الأرض . . وأن يحيوا فيها ما شاء الله لهم من حياة .. ثم يكون الموت هو النهاية الطبيعية لهم .. لتبدأ بعد ذلك حياتهم الجديدة..مصداقاً لقوله تعالى **« وإن الدار الآخرة لهى الحيوان لو كانوا يعلمون »** .. حياة أبدية سرمدية .. حيث تجزى كل نفس ما عملت .. إن خيراً فخير .. وإن شراً فشر . .

ومن الناس من يأتى إلى هذه الدنيا . . فيولد على أرضها . . ويعيش فيها ما قدّر له من حياة .. ثم يمضى وكأنه ما كان . . فلا أثَّرَ فى الحياة ولا تأثر بها .. وما ترك على أرضها من دليل يدل على وجوده .. وسرعان ما يطويه النسيان فما أحس به من أحد . . . .

ومن الناس من يحيا حياته . . كالقبس المنير ، والسراج الوهاج . . فى ليل الحياة المظلم .. فيهتدى على نوره الضالون . . ويأتنس به السائرون .. فإذا ما غاب تخبطوا فى طريقهم وبحثوا عنه وافتقدوه .. فقد ارتبطت مسيرة حياتهم بهديه .. وائتنست أرواحهم ونفوسهم بنوره .. تماماً كالقمر يبزغ فجأة من وراء الغيم فى الليلة الشاتية . . أو كالبدر يسطع نوره فى الليلة الداجية .. على الصحراء القاحلة . . وهذا شأن المفكرين والمصلحين فى كل أمة .. على مر العصور والأزمان .

● ولقد كان أستاذنا الفاضل . . المرحوم الدكتور محمد البهى . . من النوع الثانى الذى أثر فى الحياة وترك من المعالم والمناهج الإصلاحية .. والأفكار الإسلامية والإنسانية . . الكثير والكثير . . وما ذكرت حميد الخصال — بين محبيه وعارفى فضله إلا ذكر . . وكل إنسان ميسر لما خلق له . .

***

● ولد — رحمه الله — فى يوم الخميس الثالث من شهر أغسطس سنة ١٩٠٥ . . فى قرية « اسمانية » التابعة لمركز « شبراخيت » بمحافظة « البحيرة » .. وأتم حفظ القرآن الكريم فى سن العاشرة فى « كتاب القرية » ثم أتم تجويده فى « دسوق » فى سن الحادية عشرة ..

وفى عام ١٩١٧ التحق « بمعهد دسوق الدينى » ، حيث مكث فيه ثلاثة أعوام . . وقع بعدها إضراب عام احتجاجاً على احتلال الإنجليز لمصر.. حيث استمر عامين لم يجر فيهما امتحان ولا دراسة .. وعندما وزع طلاب المعاهد توزيعاً إقليمياً أصبح إقليم « البحيرة » تابعاً لمعهد « الإسكندرية » . .

وقد مكث — رحمه الله — فى « معهد الاسكندرية » بقية الدراسة فى القسم الابتدائى ومدة الدراسة فى القسم الثانوى .. وكان ترتيبه فى امتحان

الثانوية الأزهرية الأول على طلاب « الإسكندرية » والثامن على جميع المعاهد .

ثم انتقل إلى « الأزهر الشريف » ليتابع الدراسة فيه فى السنة التالية مباشرة لحصوله على الشهادة الثانوية . . ولكنه — بعد شهرين فقط من الدراسة فى القسم العالى كطالب نظامى — عمل على شطب اسمه من سجل الطلاب فيه ، وتقدم مباشرة إلى امتحان درجة العالمية النظامية فى جميع مواد الدراسة فى القسم العالى .. واستغرق الامتحان — فى ذلك الوقت — تسعة عشر يوماً فى التحريرى والشفوى . . وكان عدد المتقدمين من الخارج ٤٠٠ طالباً نجح منهم أربعة فقط .. كان هو الأول عليهم . .

ثم تقدم إلى قسم التخصص فى البلاغة والأدب . . وأتم الدراسة فيه ثلاث سنوات .. وحصل على ترتيب الثانى فى درجة التخصص فى أغسطس سنة ١٩٣١ . . وكان عمره آن ذاك خمسة وعشرين عاماً . .

***

● وعندما رأى مجلس « مديرية البحيرة » تخليد ذكرى « الشيخ محمد عبده » .. وذلك بإرسال بعثة إلى « ألمانيا » لدراسة الفلسفة .. وقع الاختيار على — الدكتور محمد البهى رحمه الله — بسبب كتابته فى رسالة التخصص عن « أثر الفكر الإغريقى فى الأدب العربى .. نثراً ونظماً » ..

وفى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٣١ سافر — رحمه الله — من « الإسكندرية » على ظهر الباخرة « فيكتوريا » فى احتفال كبير أعده صاحب الفضل فى البعثة — عبد السلام الشاذلى باشا — لتوديع أعضائها . . وبعد خمسة أيام وصل إلى « برلين » .. وهو لا يعرف كلمة واحدة من اللغة الألمانية . . ولا كلمة أخرى من أية لغة أجنبية .. فعانى الكثير فى سبيل التفاهم على المعيشة فى هذه الأجواء الغريبة عليه أول الأمر ..

●

ولكن الله قيّض له من ساعده على اجتياز هذه المحنة . . وما انقضت ثمانية أشهر حتى أصبح يجيد اللغة الألمانية نطقاً وكتابة .. ثم تعلم اللغةالإنجليزية إلى جانب ما فرضته الجامعة فى « هامبورج » على المقيد اسمه فى الفلسفة من تعلم اللاتينية .. واليونانية القديمة ..

وفى عام ١٩٣٦ .. حصل على الدكتوراة بدرجة « ممتاز » فى الفلسفة وعلم النفس ، والدراسات الإسلامية . . وعاد إلى القاهرة فى أغسطس سنة ١٩٣٨ ليتولى مؤقتاً — نظراً لحاجةأعضاء هيئة التدريس —وظيفة مدرس للفلسفة وعلم النفس ..

***

● وفى كلية أصول الدين . . تسلم جدول الدراسة لتدريس الفلسفة الإسلامية والإغريقية ، كما تسلم جدولا آخر لتدريس علم النفس فى تخصص التدريس فى كلية اللغة العربية . . وفى عام ١٩٥٠ نقل من كلية أصول الدين . . أستاذاً لتدريس الفلسفة ، فرئيساً لقسم الدراسات الفلسفية فى كلية اللغة العربية .

واستمر يباشر التدريس بجانب ما أسند إليه — فيما بعد — من مراقبة البحوث والثقافة الإسلامية بالأزهر ،ومن إدارة الثقافة ،ومن إدارةالجامعة.. ثم انقطع عن تدريس الفلسفة فى الكلية ليتفرغ لأعمال وزارة الأوقاف وشئون الأزهر التى تولاها فى٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢ حتى خرج منها فى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ .. فعين مديراً — للمرة الثانية — لجامعة الأزهر الجديدة .. ولكنه استقال من أعمال الوظيفة ، وآثر التفرغ لتدريس الفلسفة الإسلامية بكلية الآداب بجامعة القاهرة . . إلى أن أحيل على المعاش فى ٣ أغسطس سنة ١٩٦٥ وهو فى الستين من عمره ..

وعندما عرض عليه قرار مجلس الوزراء — برئاسة السيد « زكريا محيى الدين » بامتداد مدة خدمته لخمس سنوات أخرى . . آثر التفرغ

للتأليف والاكتفاء بمعاشه الذى كان يقل عن نصف ما كان يتقاضاه من الوظيفة .. واستمر يباشر الكتابة والتأليف حتى آخر لحظة من حياته ..

***

● ولقد عاش — رحمه الله — حياته بطولها وعرضها .. فشارك فى كثير من أعمال الهيئات والمؤتمرات.. فى طول الدنيا وعرضها .. وتولى من الأعباء والوظائف ما يقصر عنه جهد الأبطال . .

شارك — رحمه الله — كعضو فى أعمال المجلس الأعلى للفنون والآداب .. وفى المؤتمر الثقافى الأول لجامعة الدول العربية بالإسكندرية عام ١٩٥٠ . . وعضواً فى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر منذ عام ١٩٦٢ ، ومستشاراً فى المؤتمر الإسلامى بالقاهرة .

كما شارك فى الندوة الإسلامية العالمية بجامعة « برنستون » ومكتبة الكونجرس الأمريكى بواشنطن عام ١٩٥٣ .. وفى الندوة الإسلامية العالمية بلاهور بباكستان عام ١٩٥٨ . . وزار الملايو ، وأندونيسيا ، والفلبين فى صحبة الإمام الأكبر « الشيخ محمود شلتوت » عام ١٩٦١ . .

وشارك كأستاذ زائر بجامعة « الرباط » بالمغرب عام ١٩٦١ ، وأستاذاً زائراً لجامعة « الجزائر » وجامعة « قسطنطينية» بالجزائر عام ١٩٦٩/٦٨ ، وأستاذاً زائراً لجامعة « ماكجيل » بمونتريال عام ١٩٥٦/٥٥ ، وأستاذاً زائراً لجامعة«قطر»عام ١٩٨٠/٧٩ ..وأستاذاً زائراً لجامعة«العين »بالإمارات العربية عام ١٩٨١/٨٠ كما شارك فى جميع مؤتمرات علماء المسلمين التى انعقدت داخل البلاد وخارجها .

هذه لمحة سريعة عن الحياة الحافلة التى عاشها أستاذنا الكبير الدكتور محمد البهى — رحمه الله — وقد ترك فى كل جانب منها بصمة من بصماته ،

وأعطاها الكثير من جهده وعمره وفكره وعلمه . فأينما نظرت حولك فى هذه النواحى أدركت أنه ــ رحمه الله ــ كان هنا . . وأنه قد مر من هذه الطريق ! !

***

● كان أستاذنا الفاضل ــ الدكتور محمد البهى ــ رحمه الله . . عالماً جليلا . . ومفكراً عميقاً . . وأستاذاً فاضلا . .

لم تغير المناصب الكبيرة التى تقلدها من طبيعته . . فكان دائماً المؤمن بربه . . المتمسك بدينه . . المعتز بفكره وقلمه . .

كان صادقاً . . مخلصاً . . متواضعاً . . جريئاً . . لا يخشى فى الحق لومة لائم .

وكان ــ رحمه الله ــ لا يسعى للدنيا ، وإن سعت إليه . . لا ينشد منها مغنما ، إنما أعرض عنها . .حسبه رضاء ربه وحب تلاميذه وعارفيه . . وكم تعرضت له الدنيا بفتنها ومغرياتها . . ولكنه أعرض عنها واحتقر عرضها الزائل فى عزة وكرامة . . فما استطاعت أن تستعبده كما استعبدت الكثيرين غيره . .

كان ــ رحمه الله ــ قوياً بربه ، عزيزاً بدينه ، شامخاً بفكره . . فى وقت تقاصرت فيه قامات رجال ورجال ! !

كان شجاعاً . . فى وقت كانت الشجاعة فيه تهوراً ! !

وكان صادقاً . . فى وقت كان الصدق فيه تخلفاً ! !

كان نظيفاً . . فى وقت كانت النظافة فيه شذوذاً ! !

وكان أصيلا . . فى وقت كانت الأصالة فيه رجعية ! !

وكان عفيفاً . . فى وقت كانت العفة فيه عملة نادرة ! !

عرف الناس فيه سعة العلم وقوة الإيمان .. ولمسوا فيه شجاعة الرأى وصدق القول .. فقد كان — رحمه الله — لا يجامل فى الحق أحداً .. ولا يبخل بالرأى والمشورة مهما كان الرأى وكانت المشورة .. ولهذا كانت آلاف الرسائل ترد إليه يومياً .. من أنحاء البلاد .. يستفتيه أصحابها فى أمور دينهم ودنياهم .. ثقة منهم فى حصافة رأيه .. وسعة اطلاعه .. وخبرته بالحياة والناس ..

وكان — رحمه الله — يجيب على أسئلة السائلين برسائل خاصة ، وفى سرية تامة..فيصف لكل داء دواءه ، ويجد لكل مشكلة حلها ..متمسكاً بالحل الإسلامى لكل ما يعترى الناس من مشاكل فى حياتهم .. مستهدياً — فيما يصدر من رأى — بالهدى القرآنى والسنة النبوية .. وقد صدق فيه قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « أحب الناس إلى الله تعالى أنفعهم للناس ... » (أخرجه الطبرانى)

***

● كان — رحمه الله — مهتما بتربية جيل متكامل على مبادىء الإسلام .. متمسكاً فى كل ما يكتب بكتاب الله وسنة رسوله الكريم ..

لقد كتب فى الفلسفة الإسلامية .. وفى العقيدة .. والسلوك .. والمجتمع .. والفكر الإسلامى من جميع جوانبه : الاجتماعية ..والسياسية .. والأخلاقية .. والاقتصادية .

وكشف أساليب أعداء الفكرة الإسلامية .. ووضع البرامج والأساليب المؤدية لإقامة المجتمع المسلم الفاضل .. وكان فى كل ما يكتبه حرباً على العلمانية والكفر والإلحاد .

***

● ولقد صدق أستاذنا الكبير ما عاهد الله عليه .. فأعطى لأمته من فكره الكثير والكثير .. ولئن كانت مشيئة الله تعالى أن يفارقنا هذا العالم

الجليل ونحن أحوج ما نكون إليه. .فإن أفكاره ومؤلفاته سوف تظل بيننا نابضة حية .. مشعلا يضيء لنا الطريق كلما حاول الدخلاء التسلل إلينا من خلال فلسفاتهم المضللة .. وسيظل فكره وعلمه نافعاً لنا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .. فما انقطع عمله بموته .. مصداقاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث... » — وذكر من بينها : « ... أو علم ينتفع به » ..

كان أستاذنا الجليل .. عالماً بلغة الغرب المسيحى الصليبي والعلمانى .. عارفاً بفكر الشرق الشيوعى والإلحادى .. ولهذا تصدى — رحمه الله — لهذه الفلسفات الدخيلة على فكرنا الإسلامى .. وذلك بعرضها — أولا — ثم يكشف زيفها وخداعها البراق . . وفى نهاية المطاف يطرح الحل الإسلامى الأصيل .. ذلك دأبه فى جميع مؤلفاته التى تنبض بالفكر الحى .. والتى ستظل دائماً مصباحاً مضيئاً للشباب فى دياجير الأفكار العلمانية والملحدة . . ليصل به إلى برّ الأمان .. صراط الله المستقيم ..

لقد ربط — رحمه الله — بعلمه الأزهرى الأصيل .. وروحه المؤمنة.. ربط ثقافته الإسلامية النابعة من كتاب الله وسنة رسوله بدراسته الفلسفية الأوروبية الشرقية والغربية . . برباط واحد وثيق مستخلصاً منها النفيس الأصيل . . طارحاً الزائف والدخيل . . تحت راية واحدة . . لتكون كلمة الله هى العليا ..

***

● وعندما اتجه — رحمه الله — فى السنوات الأخيرة من عمره . . إلى التفسير الموضوعى للقرآن الكريم ..كان له منهجه الخاص الذى خرج به عن إطار التفاسير التقليدية شكلا وموضوعاً . . وقدّم بذلك رؤية جديدة لآيات الكتاب الكريم .. عنى فيها بتصحيح المفاهيم والأفكار والسلوكيات العامة والخاصة . . من منطلق الفهم الصحيح لكتاب الله . . وأعطى كل اهتمامه للأفكار فى مجال التطبيق .

ولم يحرص — رحمه الله — فى تفسيره على ترتيب السور فى المصحف الشريف . . كما هو الشأن فى سائر التفاسير التقليدية الأخرى . . إنما بدأ بالسور المكية من منطلق أن القرآن المكى يمثل عقيدة الإسلام . . والعقيدة هى الأساس فى بناء أى مجتمع .. فإذا كان الأساس قوياً راسخاً ، ارتفع البناء شامخاً متيناً .. أما إذا كان ضعيفاً واهناً ، فإن طبيعة الأمور تدعو إلى إزالة القديم المتهاوى ، وإقامة الجديد الشامخ على أنقاضه ..

ولما كان التوحيد هو أساس دعوة القرآن ..فقد تصدى له مجتمع الجاهلية المادى ..بعد أن أدرك أن الدعوة إلى توحيد الألوهية تعنى الدعوة إلى المساواة التامة بين البشر جميعاً .. فهم جميعاً أمام — لا إله إلا الله —عبيد لإله واحد .. لاتمايز بينهم بسبب أوضاع طبقية أو عنصرية أو مادية أو اجتماعية ..

والمجتمع المادى يحرص دائماً على تفاوت الطبقات فيه . . ويكتسب وجوده من العصبية العائلية والمراكز الاجتماعية المتميزة التى تسيطر على مصائر الناس ؛ ووسيلتها فى ذلك اكتناز المال وتكديسه ..

هذا المجتمع الجاهلى — مهما اختلفت الأسماء والمسميات فى كل زمان ومكان ، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها — إنما يتصدى دائماً لوحدة الألوهية من منطلق مصلحته المادية وحدها ..

ومن هنا احتفظ الدكتور البهى — عليه رحمة الله — فى منهجه التفسيرى للقرآن بتقسيمه إلى مكى ومدنى .. وجعل عنوان القرآن المكى فى تفسيره : « **القرآن فى مواجهة المادية** » .

وكان فى ترتيبه — بعد الانتهاء من تفسير القرآن المكى — أن يقسم المدنى منه إلى قسمين ه. الأول : « القرآن فى بناء المجتمع » .. والثانى : « القرآن فى تنظيم المجتمع » ..

فقد كان المجتمع المدنى بعد القضاء على المجتمع المادى الجاهلى — فى حاجة إلى أسس جديدة لبنائه وتنظيمه .. ومن هنا جاء القرآن الكريم فى عهدة المدنى منصباً على هاتين الناحيتين .

وكانت النية معقودة بعد الانتهاء من تفسير القرآن كله بأقسامه الثلاثة : القرآن فى مواجهة المادية — القرآن فى بناء المجتمع — والقرآن فى تنظيم المجتمع .. أن يطبع التفسير كله فى مجلد واحد بعد إعادة ترتيبه حسب المصحف الشريف .. مع التميز — عند الطبع — بين كل قسم من أقسامه بالطبع بلون مغاير .. وبهذا يكون بين يدى القارىء تفسيراً فريداً للقرآن الكريم لم يسبق إليه .

ولكن شاءت إرادة الله تعالى .. أن يوافيه الأجل قبل إتمام مشروعه العظيم .

وقد قدّم — رحمه الله — من التفسير الموضوعى للقرآن الكريم ..تفسيراً لثلاث وعشرين سورة مكية ، بالإضافة إلى جزء عم — تحت عنوان « القرآن فى مواجهة المادية » .. حرص فيها على تقديم المعنى إلى ذهن القارىء من أقرب الطرق وأيسرها .. متحاشياً المتاهات التى حفلت بها أكثرية التفاسير التقليدية الأخرى .. نابذاً الإسرائيليات التى كانت مجالا خصباً لتلك المتاهات ..

والله تعالى نسأل . . أن ينفع المسلمين بعلمه . . وأن يعوّض قراءه وتلاميذه ومحبيه عن فقده : سداداً فى الرأى .. واستقامة على الطريق .. وتمسكاً بالإسلام وقيمه وتعاليمه ..

***

● وكما هى العادة دائماً فى أمر المصلحين والمفكرين والمجددين . . عندما يقومون بإصلاح أو يأتون بجديد .. فإن القديم سرعان مايتكاتف لمقاومة جديدهم ومحاربة إصلاحاتهم .. محاولا التصدى لها والقضاء عليها .. ثم تمضى حقبة من الزمن . . فإذا الذى رفضه الناس بالأمس كان هو العلاج الناجع لأدوائهم وأمراضهم .

هذا شأن المجتمعات فى كل عصر وآن . . وهكذا كان الشأن مع أستاذنا رحمه الله . ماتولى أمراً من الأمور . . إلا ورأى بعينه الفاحصة مكامن الاعوجاج فيه . . ووضع يده على مصدر الفساد منه . . فيعمل بكل طاقته وجهده على تقويم ما اعوج واصلاح مافسد .

وكما عود الناس . . لم يكن يجامل فى الحق أحداً . . أو يخشى فى الله لومة لائم . . فكان يجاهر برأيه ولو وقف وحده يناضل عنه . . ثم يصدر من الأوامر واللوائح مايقوِّم به المعوج . . ويصلح الفاسد .

والناس عادة يرفضون الجديد مادام يتعارض مع مصالحهم . . والشر دائماً يقاوم الخير ويرى فيه عدواناً عليه . .

وهكذا قاومه الكثيرون ممن أراد الخير لهم . . فحاربوا أوامره وشككوا فيها . . وأطلقوا عليه من الألقاب ما شاءت لهم تخيلاتهم . . فقالوا مرة « الوزير القاسى » وقالوا أخرى « الوزير الذى لايرحم ولايتسامح » .

وهذا الصنف من الناس . . وإن كان قليلا . . إلا أنه عنصر فعّال فى التشويش والتشكيك .

ولكنه — رحمه الله — لم يكن يقسو إلا على من يستحق . . ولم يرحم قط ظالماً أو يتسامح مع مقصِّر . . بل يقف دائماً فى صف الضعفاء وأصحاب الحقوق — وكم كان فى « الأوقاف » من ضعفاء وأصحاب حقوق — فكانت صلابته فى الوقوف مع الحق قاعدة . . وإن غضب لذلك الناس جميعاً . . ولم يكن يغضب منه إلا أصحاب الأهواء .

كان لايصدر قراراً إلا بعد روية وإعمال فكر . . ولقد أوتى من حصافة الرأى . . ودقة الملاحظة . . وسلامة الاستنتاج — مما أودعه الله فى طبيعته الخيرة — مايجعله يمضى الساعات والأيام الطوال . . يقلب الرأى على مختلف جوانبه . . حتى إذا ما أصدر القرار . . كان هو العدل الذى يرتاح إليه ضميره .

وما أهمه — رحمه الله — برأى الناس فيه — خصوصاً تلك النوعية من أصحاب الأهواء — حسبه أنه أرضى ربه وضميره . . وإن قال الناس فيه وقالوا . . فليس المهم مايقوله الناس .. إنما المهم هو عمل الخير ابتغاء مرضاة الله ..

وكم عانى فى سبيل رأيه وعقيدته الكثير والكثير . . ولكنه كان دائماً الصابر المحتسب .

وتحضرنى فى هذا المقام واقعة . .

● اعتزم — رحمه الله — يوماً القيام بجولة تفتيشية فى إحدى محافظات الوجه القبلى .. وكعادته احتفظ بالأمر سراً فلم يبح به لمخلوق . . واستقل القطار المتوجه إلى تلك المحافظة .. وعلى قدميه سعى حتى مديرية الأوقاف بها .. ولم يكن يصحب أحداً فى جولاته أو يخطر أحداً بها ..

وعندما هم بعبور الطريق . . لاحظ — عن بعد — امرأة تحاول الدخول إلى المبنى الذى يقصده .. ثم رأى يداً تمتد من وراء الباب لتدفع هذه المرأة فتسقط على الطوار .. وتقوم المرأة تنفض عنها التراب وتحاول الدخول للمرة الثانية .. لتعود نفس اليد القاسية لتدفعها .. لتعاود السقوط مرة أخرى!

استنفر هذا المشهد الغريب حماسته .. واستحث غيرته .. فأسرع بعبور الطريق غير مبال بحركة المرور الكثيفة . . وعند باب « المديرية » رأى امرأة فى العقد السادس من عمرها . . ترتدى الملابس البسيطة مما يرتديه فقراء الصعيد ..وسألها عن أمرها فأخبرته بأنها أرملة أحد موظفى الوزارة.. وقد توفى زوجها منذ تسعة أشهر بعد أن ترك لها أولاداً أربعة ، كلهم دون سن الكسب . . وأنها منذ وفاته وهى تتردد على المديرية لتسوية المعاش دون طائل . . إذ يحال بينها وبين الدخول على النحو الذى رأى ! ! وإن دخلت لاتجد من يستجيب لشكواها .. ! !

ولم تكن بحاجة لأن تشكو فاقتها وفقرها .. فالحال أمامه واضح ! !

وهدأ — رحمه الله — من خاطرها.. وطلب منها الانتظار حتى يستدعيها.. ثم دلف إلى مبنى المديرية .. ليبدأ تفتيشه المفاجىء .. وقد رأى بنفسه وعلى الطبيعة جانباً مما ينتظره من مفاجآت بالداخل ..

وكما توقع تماماً .. كانت الفوضى ضاربة أطنابها .. فالعاملون يجلسون جماعات وأفراد .. يطالعون الصحف والمجلات .. ويحتسون القهوة والشاى .. ويتجاذبون الحديث والنقاش فى أمور السياسة ، والأدب ، وأخبار المجتمع ، وأفلام السينما .. و ... ، بينما المتخلفون عن العمل أكثر من الحاضرين .. ولا عجب .. فقد انعدم الضمير حين غابت الرقابة !!

وقام الوزير بجولته .. وفتش وراجع وسأل .. وكانت الحصيلة مؤلمة !!

ثم طلب الملف الذى حفيت المرأة طيلة الشهور التسعة فى السعى خلفه .. فإذا به على الحال التى كان عليها يوم توفى صاحبه .. لم يتحرك من موضعه وإنما دفن بين عشرات الملفات !

وتساءل — رحمه الله — كيف يكون الحال لو كانت هذه المرأة أصغر سناً ؟ أو على مسحة من الجمال ؟. أو ميسورة الحال قادرة على العطاء ؟!

هل كانت أوراقها تتأخر تسعة شهور ؟!

وكيف يستطيع مثلها أن يعيش طيلة هذه الشهور التسعة دون مورد؟ هل تتسول أم تسرق ؟ هل تفرط فى أولادها وتلقيهم إلى الضياع والتشرد ؟ .. أم تبيع أثاث بيتها — وهل لمن كان على مثل حالها أثاث — أم تبيع .. ماذا ؟ تساؤلات غاضبة لم يسمع عنها جواباً !!

وأصدر تعلياته — كتابة — بأن يرسل الملف فوراً إلى ديوان الوزارة مع مخصوص .. على أن تبحث الحالة ويعد تقرير فى خلال ساعتين من وصوله .

ثم استكمل جولته فى المحافظة .. ورأى ما رأى .. وأصدر من التوجيهات ما أصدر .. متوخياً فى ذلك كله الحق والعدل .

وفى القاهرة .. وفى ديوان عام الوزارة .. وصل الملف مع مخصوص ..حيث رفض الجميع استلامه .. وتعلل كل منهم بعلة.: فالأعمال متراكمة ..والملفات كثيرة .. ولا ينقصهم عبء ملف جديد .. الخ ..

وعلى هذه الضجة أتى رئيس القلم — وكان رجلا فاضلا — واستفسر عن الأمر .. فلما وقف على جليته وقّع بنفسه باستلام الملف .. ثم وضعه على مكتبه دون أن يفتحه أو ينظر فيه ..

كان ذلك الرجل — والحق يقال — على جانب كبير من الطيبة والأمانة وحسن السمعة . . وقد نقل من الإدارة التى كان يشغلها إلى هذا القلم لمنحه ترقية يستحقها . . ولـكنه — وكما هى العادة دائماً عندما تؤخذ الأمور باستهتار وبساطة — أهمل ، فلم يكلف نفسه عناء فتح الملف الذى استلمه . . ولم يستوقف نظره ما وراء وروده من محافظة نائية مع مخصوص .. .

وماذا فى الأمر ؟ . لقد ورد الملف اليوم فقط .. فلينتظر يوماً أو يومين .. وماذا يضير لو امتدت فترة الانتظار أسبوعاً أو شهراً؟. فالملفات قبله كثيرة .. وستأتى بعده ملفات كثيرة .. ولن تقوم القيامة إذا انتظر هذا الملف دوره !! .. وهذا دائماً هو منطق الناس حين يستهترون .

ولـكن الوزير الإنسان .. الذى رأى بنفسه بشاعة إهدار حق أرملة مسكينة لا حول لها ولا قوة .. وشاهد بعينيه كيف تضيع حقوق الأرامل واليتامى .. فى وزارة واجبها الأول البر بالأرامل واليتامى .. لم ينس ما رأته عيناه .. ولم يغادر المنظر المؤلم مخيلته .. فما أن وصل — رحمه الله — إلى الوزارة فى اليوم التالى حتى طلب الملف الوارد بالأمس .. وإذا به

على الحال التى رآها عليه فى المديرية حين أرسله .. لم يفتح .. ولم يخط فيه قلم ..

وسأل عن المستلم .. وأحضر الرجل أمامه .. وسمع حججه وأعذاره ! !

غير أن صوته ارتفع ثائراً .. ماذا تفعل هذه المسكينة وأطفالها ؟ من أين يتعيشون ؟ أما كفتهم الشهور التسعة الطويلة حتى يمتد عذابهم تسعة أخرى وربما أكثر ؟ ! .. ولو كانت هذه المرأة هى زوجته أو ابنته أو أخته .. أكان يرضى لها هذا الموقف ؟ .. وماذا كان يحدث لو أنه نسى الموضوع لكثرة مشاغله ؟ ! . أسئلة كثيرة تحمل استنتاجات صارخة .. لم يسمع عنها جواباً .. فليس لها من جواب ! !

ووقّع الجزاء على الموظف الذى أهمل — وعلى الموظفين بالمديرية الذين تسببوا فى تعطيل صرف المعاش هذه المدة — ولم يشفع للرجل ماضيه واستقامته .. ولم يصغ الوزير لشفاعة الشافعين ووساطة المتوسطين .. بل أغضب من كان يرجو ويتشفع وهو من أقرب أصدقائه ومعارفه .. إذ يستوى فى ميزانه العادل الإهمال الطفيف مع الإهمال الجسيم .. إذ أن معظم النار من مستصغر الشرر .

إنما نظر — رحمه الله — إلى الجانب الإنسانى فى المأساة .. ذلك الجانب الذى جعل خليفة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أبا بكر الصديق رضى الله عنه — يهتف من فوق المنبر : « والضعيف فيكم قوى عندى حتى آخذ الحق له » .

ثم أصدر — الدكتور محمد البهى — رحمه الله — قراراً وزارياً — على مستوى الوزارة — يقضى بألا تتجاوز الفترة ما بين الوفاة وصرف المعاش شهراً بأى حال من الأحوال .. وأن تصرف مصاريف الجنازة فى خلال الثلاثة أيام التالية للوفاة على الأكثر ..

.... وواقعة ثانية :

● فى محافظة أخرى .. من محافظات الوجه القبلى أيضاً . . وصل إلى عاصمة المحافظة فى جولته التفتيشية المفاجئة . . وكان الوقت ظهراً . . وسمع الأذان ينبعث من أحد المساجد القريبة . . فتوجه إليه لتأدية الصلاة قبل البدء فى جولته المفاجئة ..

وفى المسجد .. رأى ما أذهله .. رأى رجلا جالساً على منصة قارىء السورة . . ويحمل فى إحدى يديه مغزلا وفى الأخرى صوفاً يغزله . . والمسجد على اتساعه خال من المصلين .. إلا من نفر يسير يعد على أصابع اليد الواحدة .. أو يزيد قليلا ! !

واتجه إلى دورة المياه ليمضمض فاه .. فإذا بالباب الموصل إلى خارج المسجد قد أغلق تماماً وخلفه أكوام من الأتربة والحجارة . . مما يدل على إغلاقه منذ أعوام . . بينما الدورات نفسها مليئة بالأحجار والأتربة وكأنها بقايا هدم أو أنقاض زلزال . . وإذا بجميع صنابير المياه منزوعة من أماكنها وقد استبدلت بقطع من الخشب لتمنع تدفق المياه .. عدا صنبورين — فى مكان الوضوء — يتدفق منهما الماء غزيراً .. وعلى كل منهما حجر كبير لا يمنع اندفاع الماء ! !

هز رأسه .. ثم عاد إلى صحن المسجد .. وإذا برجل من أهالى البلدة يرتدى جلباباً عادياً ويعصب رأسه بمنديل كبير . . يستعد لإمامة المصلين فى الصلاة ! !

وأقيمت الصلاة . . وإذا بعجبه يزداد .. فما قام الرجل — ذو المغزل — من مكانه . . بل أقام الصلاة جالساً وهو لا يزال يغزل الصوف بمغزله ! !

وبدأ الإمام فى صلاته . . وكبّر تكبيرة الإحرام ليرددها ذلك الرجل جالساً .. ولا يزال يغزل . . ثم ركع الإمام وقام وسجد وأتم الصلاة . . وتبعه المصلون فى صلاتهم .. كل ذلك والرجل الببغاء يردد وراءه ما يسمع

من تكبير وتحميد وتسليم بصوت منغم ممطوط .. وكأنه آلة صماء أو أسطوانة حاكى .. دون أن يشترك فى الصلاة أو يكف عن غزل صوفه !!

حدث هذا فى مسجد من أهم مساجد المحافظة .. والوزير بينهم ولكنهم لا يعرفونه !!

ترى لو أنه — رحمه الله — اتبع العرف . . وأرسل وهو فى القاهرة إلى تلك المحافظة بوقت كاف بأنه سيقوم بجولة تفتيشية — مفاجئة (!!) وحدد اليوم والساعة . . أكان يرى ما رأى ؟!

لا شك أن الحال سيكون مغايراً .. سوف يستقبله وفد كبير من أعيان المحافظة وأئمة المساجد ورجال الدين بها . . وكبار القوم . . سوف يعاد رصف الشوارع المؤدية إلى المسجد وتنظف الساحة المحيطة به وترش بالماء .. وسوف يطلى المسجد من الداخل والخارج وتدهن أبوابه ونوافذه بزاهى الطلاء .. وستعمل دورات المياه بكل طاقتها .. بل كانت ستغسل فى اليوم مرات ومرات .. وستخرج السجاجيد من مخازنها .. أو تستأجر سجاجيد جديدة من محلات الفراشة وما أكثرها .. وتعلق اللافتات والأنوار مرحبة بالسيد الوزير القادم فى زيارة — مفاجئة — للتفتيش على مساجد المحافظة . . وسوف يسمع الوزير ما يسره .. إذ يزيد عدد الخطباء والمرحبين به عن رجال الشرطة — الذين يقفون حول المسجد ويصطفون فى الشوارع المؤدية إليه منذ الصباح الباكر — وسوف يمتلىء المسجد بالمصلين وفى يد كل منهم تصريح بالدخول !!

ولكن الوزير لم يتبع القاعدة المعمول بها .. لقد حضر إلى المحافظة دون إخطار سابق فرأى الأمور على طبيعتها .. فليتحمل وحده نتيجة تصرفه .. فقد رأى ما يكره ..

ولنعد إلى الواقعة .. ومعذرة لهذا الاستطراد . . .

انتهت الصلاة .. واتجه — رحمه الله — إلى الرجل الذى أمّ المصلين .. فإذا به البقال المجاور للمسجد . . وسأل عن الرجل ذو المغزل فإذا به مقيم الشعائر بالمسجد !

وما أن علم الرجل بأنه بين يدى الوزير .. حتى تبدل الحال .. سقط المغزل من بين يديه واختلط الصوف المغزول بالخام .. وهب واقفاً ليتعثر فى جلبابه حين أراد الهبوط من فوق المنصة .. ولا عجب .. إنه الآن بين يدى الوزير . . ونسى أنه كان منذ لحظات يلهو ويعبث فى حضرة الله أثناء الصلاة ! !

أهكذا تسير الأمور؟ ! !

طلب الوزير الدفاتر . . ليكتشف فيها تزويراً .. فإمام المسجد لا يوقع فى الحضور أو الانصراف إلا دفعة واحدة فى نهاية الشهر ليستوفى التوقيعات قبل إرسال الكشوف .. ولماذا لا يطمئن ويستريح باله والمسجد لم يزره مفتش واحد منذ شهور ؟ ولماذا يجشم نفسه عناء الانتقال من منزله الكائن على ناصية الشارع ما دام البقال وأمثاله من أهل الخير يقيمون شعائر الصلاة للناس ! !

وأحضر الإمام من منزله القريب من المسجد . . واعتذر بأنه فى إجازة ! ! – إجازة من الصلاة ؟ ! !

ماذا يفعل القاضى النزيه فى مثل هذا الموقف ؟ . وهل يمكن أن يصل العبث والاستهتار فى أمور إقامة الشعائر الدينية إلى مثل هذا الحد ؟

أصدر الدكتور محمد البهى – رحمه الله – أمره بفصل مقيم الشعائر . . حتى يتيح له الجلوس فى مكان آخر ويتم غزل صوفه بدلا من أن يهزل على هذا النحو فى شعائر الله . . . !

ونقل الإمام – المزوِّر – من أقصى الصعيد حيث يسكن إلى إحدى محافظات الساحل الشمالى . .

ووقع الجزاء المناسب على مفتشى المديرية الذين أهملوا فى واجباتهم حتى وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه . .

ـ فى الواقعة الأولى .. لم يشفع للموظف نظافة ماضيه أو حسن سمعته حين أهمل . ولم يفلح توسط المتوسطين أو شفاعة الشافعين ولو كانوا أقرب الناس للوزير . . فقد أراد ـ رحمه الله ـ أن يجعل من هذا الجزاء عبرة لمن تسول له نفسه الانحراف والإهمال . . لقد أغضب الموظف . . وأغضب موظفى الوزارة .. وأغضب من سعى بالوساطة .. ولكنه أرضى ربه وضميره .. فقد آثر الوقوف إلى جانب الضعفاء والمساكين ! !

ـ وفى الواقعة الثانية . . ملأ المفتشون وأئمة المساجد ومقيمو الشعائر الدنيا صراخاً . . يشكون الظلم الواقع عليهم .. متصورين أن الجزاء العادل الذى وقع على أفراد قلائل ممن قصروا وأهملوا فى واجباتهم ظلماً وعدواناً ! !

وكان رحمه الله ـ كثيراً ما يردد ـ عندما يطلب منه الدفاع عن نفسه :

« إن شخصى لا يهم فى الموضوع .. ولكنى أخشى من نشر هذه الأسباب .. فتتلقفها أيدى « أعداء الإسلام » ليلصقوها بجميع أئمة المساجد ورجال الدين .. بينما هى فى الحقيقة مسائل « فردية » .. وكرامة أئمة المساجد ورجال الدين ـ أعز علىّ من نفسى ـ طالما العمل مقصوداً به وجه الله تعالى .. » .

وأمثال هاتين الواقعتين كثير .. وكثير .. وإنما ذكرتهما كمثال .. حتى نعرف نوعية الناس الذين أحضروا إحدى فرق الموسيقى ـ من شارع محمد على ـ لتعزف ألحانها الراقصة فى ديوان عام وزارة الأوقاف . . يوم ترك أستاذنا الفاضل الدكتور محمد البهى ـ عليه رحمة الله ـ الوزارة ! ! .

***

● ولقد اختص ـ رحمه الله ـ « مكتبة وهبة » بثقته فأسند إليها نشر مؤلفاته .. التى قاربت السبعين كتاباً ورسالة ـ فكانت عند ثقته وحسن ظنه .. وقدمتها للأمة العربية بالصورة اللائقة بالراحل الكريم .. وسنورد بإذن الله ـ فى نهاية المذكرات ملحقاً تفصيلياً بالكتب التى كتبها أستاذنا الكبير وكان للمكتبة شرف إصدارها ..

ـ فقد كتب رحمه الله من الكتب ٢٣ كتاباً بلغ عدد صفحاتها ٥٦٣٦ صفحة من القطع الكبير .

ــ ومن الرسائل ٢٢ رسالة بلغ عدد صفحاتها ٧٠٠ صفحة من القطع المتوسط .

ــ ومن سلسلة التفسير الموضوعى للقرآن الكريم ٢٤ كتاباً بلغ عدد صفحاتها ١٧١٠ صفحة .

***

● وحينما أخبرنى ــ رحمه الله ــ بأنه كتب مذكراته « حياتى فى رحاب الأزهر .. طالب وأستاذ . ووزير » وأنه يريد إخراجها فى كتاب ــ وكان ذلك فى أوائل عام ١٩٨٢ ــ شعرت وقتها بالانقباض الشديد ، وارتعدت أوصالى .. فقد أحسست ــ فى تلك اللحظة ــ أن هذه المذكرات سوف تكون آخر عمل يقدمه لقرائه وتلاميذه ومحبيه .. وأنها سوف تكون كلمة الوداع الأخيرة .. وحاولت كبت مشاعرى .. وأجبته بالموافقة التامة .. فما تعودت أن أرد له طلباً .. أو أناقش له رغبة. فلقد كان بالنسبة لى الأستاذ الكبير الجليل .. وأنا تلميذه المحب العارف بأفضاله ومكانته الكبيرة .

وهممت أن أقول : ولماذا لم تكتب تاريخ حياتك كلها . . وخاصة الجوانب العلمية والعملية وطريقة معالجتك للأمور .. وخاصة فى مجال التأليف .. وفى هذه الجوانب نواحى كثيرة تثرى الفكر الإسلامى .. فتفيد الجميع بخبراتك وتجاربك ــ التى كان ــ رحمه الله ــ يحدثنا عنها فى مجالسه الخاصة .

هممت أن أقول ذلك وغيره . . وليتنى قلته .. وليته كتبه .. إذن لكانت الفائدة عظيمة جداً .. ولكن اكتئاب نفسى وارتعاد أوصالى لم يمكنانى من أن أقول شيئاً .. سوى الموافقة . وشاء الله أن يطبع هذا الكتاب بعد رحيله .

ومن أبسط فروض الوفاء .. أن تقوم « **مكتبة وهبة** » بإخراج هذه المذكرات بالصورة اللائقة بالراحل الكريم .. بعد أن تفضل أهل بيته الكرام بتزويدنا بمجموعة الصور المنشورة بهذه المذكرات ــ ونحمد الله أن وفقنا لإخراج هذه المذكرات .. لمسة وفاء .. وتحية وداع لذكرى أستاذ جليل .. ومفكر إسلامى كبير ..

وما دمنا بصدد الحديث عن « الوفاء » فإنه مما يحز فى النفس .. أن لا يجد هذا الأستاذ الجليل ما يستحقه من الذكر والوفاء .. وعرض سيرته وأفكاره وأعماله.. كما يحدث لبعض المطربين والممثلين .. حينما تفرد لهم الصفحات بالجرائد والمجلات .. وتخصص لهم الساعات الطوال فى الإذاعة والتليفزيون ، ويتبارى الكتاب والنقاد فى إسباغ مناقب وصفات — يعلم الله أنهم منها براء — ولم يعملوا بها أو يسمعوا عنها .. بينما أستاذنا الجليل المرحوم الدكتور محمد البهى — صاحب المدارس الفكرية وصاحب التاريخ الحافل لم يكتب عنه فى صحيفة .. أو تتناول حياته الإذاعات أو التليفزيون .. بالرغم من أن له تلاميذ كثيرين يتقلدون الآن أرفع المناصب . . وأصدقاء من كبار رجال الأزهر .. كنت أراهم يترددون على مجلسه بمنزله .. فلما انتقل إلى رحمة الله .. لم يذكره أحدهم — اللهم إلا مقالين صغيرين .. لا يتفقان مع مكانة أستاذنا الجليل . . نشر الأول فى مجلة الأزهر (١) . . ونشر الثانى فى مجلة الهلال(٢).. الأمر الذى يثير فى النفس الحيرة والعجب .. بل يدعو إلى عتاب هؤلاء الكتاب — والأزهريون منهم خاصة . . وإحقاقاً للحق — فقد كتب مقال فى مجلة الأمة (٣) ومقال آخر صغير — للأستاذ محمد عبدالله السمان — بمجلة أكتوبر (٤) نشر أثناء طبع هذا الكتاب .

شكر الله لهم فضلهم . . وإنما يعرف الفضل من الناس ذووه .

***

---

(١) راجع مجلة «الأزهر» الجزء الثالث — السنة الخامسة والخامسون — ربيع الأول سنة ١٤٠٣ هـ (ديسمبر سنة ١٩٨٢ م) ص ٣٠٨ — مقال للأستاذ عبد الجليل شلبى .

(٢) راجع مجلة «الهلال» عدد نوفمبر سنة ١٩٨٢ ص ٩٤ ، مقال للأستاذ أنور الجندى بعنوان « الدكتور البهى — مفسراً للقرآن ومفكراً » .

(٣) راجع مجلة « الأمة » القطرية — العدد ٢٧ — السنة الثالثة — ربيع الأول سنة ١٤٠٣ هـ (كانون الثانى) يناير سنة ١٩٨٣ م مقال للأستاذ جابر رزق ، بعنوان : « آخر حوار مع الدكتور محمد البهى (رحمه الله) » .

(٤) راجع مجلة « أكتوبر » القاهرية — العدد ٣٤٧ — السنة السابعة — ٩ رمضان سنة ١٤٠٣ هـ — الموافق ١٩ (حزيران) يونية سنة ١٩٨٣ م .

● وفي يوم الجمعة ٢٢ من ذي القعدة سنة ١٤٠٢ هـ — الموافق ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ م .. أغمض أستاذنا الجليل عينيه .. وانتقلت روحه الطاهرة إلى بارئها .. ليبدأ حياته الجديدة .. حياته الأبدية السرمدية ..

حيث لا تعب ولا نصب .. ولا مرض ولا موت ..

حيث لا حقد ولا حسد .. ولا بغض ولا كراهية ..

حيث الخلود الدائم فى دار السلام ..

حيث تجزى كل نفس ما عملت ..

حيث يتحقق فيه قول الله تعالى : « **يا أيتها النفس المطمئنة . ارجعى إلى ربك راضية مرضية . فادخلى فى عبادى . وادخلى جنتى ..** »

(صدق الله العظيم)

وإن العين لتدمع .. وإن القلب ليخشع .. وإنا لفراقك لمحزونون .. ولا نقول إلا ما يرضى ربنا .. وإنا لله ، وإنا إليه راجعون ..

فسلام عليه حين عاش بيننا .. وسلام عليه حين غادر دنيانا الفانية .. وسلام عليه يوم يبعثه الله للحياة الباقية ..

نسأل الله أن لا يحرمنا أجره .. ولا يفتنا بعده .. وأن يجمعنا وإياه فى الجنة وهو راض عنا .. مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقاً ..

القاهرة فى السبت غرة رمضان سنة ١٤٠٣ هـ

الموافق ١١ يونيه سنة ١٩٨٣ م

وهبة حسن وهبة

***

وكنت في حل من مشكلة هذه الفيلا لو أنني استلمت الفيلا التي عرضتها عليّ شركة مصر الجديدة بشارع رمسيس بعد التوقيع على عقد إيجارها. فقد استأجرت فيلا في أول عهدي بالوزارة: فيلا تملكها شركة مصر الجديدة مكونة من ثلاثة أدوار. بإيجار قدره أربعة عشر جنيهاً في الشهر، ومساحتها تصل إلى ألفين متر مربعا. ولكن فضلت عليها الفيلا التي أسكنها الآن، رغم أنه قيل لي بأنها فرصة نادرة. ولكن حرجي مما يقال من استغلال الوظيفة، بالإضافة إلى قدم مبانيها جعلتني ألبي رغبة السيد/ سامي شرف، في التنازل له عنها ليسكنها. وقد انتهز عدد من الوزراء فرصة تقلدهم الوزارة في السكنى بعمارات التأمين أو التي هي تحت الحراسة، أو بأملاك شركة مصر الجديدة. ولكن المبدأ الذي معي في الوزارة أخذت نفسي به وهو الابتعاد عن الشبهات ولو أدى إلى المواجهة السيئة، كما هو الحال بالسكن في شارع ابن الطولونية الآن.

صفحة من المذكرات بخط الأستاذ الدكتور محمد البهي
عليه رحمة الله

حياتي

في رحاب الأزهر

طالب .. وأستاذ .. ووزير

بسم الله الرحمن الرحيم

— ١ —

من القرية .. الى دسوق

أتممت حفظ القرآن الكريم وأنا فى سن العاشرة فى كتاب الشيخ « محمد الديب » . وأرسلنى والدى إلى « دسوق » — تبركاً بسيدى« إبراهيم الدسوقى » — لتجويد القرآن على الشيخ « سيد الهوارى » . وكنت فى صحبة ابن خالى المرحوم الشيخ « محمد إبراهيم مرعى » الذى كان واعظاً فيما بعد . وسكنت معه فى حجرة متواضعة ، وكان ثالثنا ابن خالى الآخر وابن عم الشيخ« محمد مرعى »: الشيخ « أحمد البيه ». وبذل فى سبيل خدمتنا الشىء الكثير ، وأجره عندالله وحده .ولسوء المعاملة التى كان يلقاها من ابن عمه انقطع عن الدراسة فى المعهد وهو فى السنة الثالثة الابتدائية وتعلل بالمرض ، وكان يجيد مظاهره .

وفى سن الثانية عشرة انتسبت إلى « المعهد البرهامى » . ومكثت بدسوق ثلاث سنوات سافرت بعدها إلى « طنطا » للالتحاق بالمعهد هناك . وقد كانت المعيشة فى صحبة ابن خالى شاقة سواء فى « دسوق » ، أو فى « طنطا » . فقد كان شحيحاً فى الإنفاق رغم أن والدى كان يحثه على أن يهيىء لنا عيشة مقبولة ومعتدلة . ولما تكررت شكواى لوالدى حضر إلى « دسوق » واتفق مع صاحب مطعم ، وهو يونانى بجوار محطة السكة الحديدية على أن يدفع له مقدماً كل شهر ثمن وجبة الظهر أتناولها فى مطعمه .

وفى « طنطا » لم يستقر بنا الأمر طويلا . ولم نكمل سنة واحدة هناك . وصدرقرار بتحويل أبناء« البحيرة » إلى « معهد إسكندرية الدينى » . وفى هذه السنة وقعت اضرابات واضطرابات عامة ، تعبيراً عن الرغبة الوطنية القوية بإنهاء الاحتلال البريطانى لمصر والسودان .

وفى الثلاث سنوات التى قضيتها فى « معهد دسوق » وقعت لى حادثة ، ربما كانت ذا أثر فى حياتى فيما بعد . وهى أنى فى أول السنة التالية للسنة الأولى « بالمعهد البرهامى » دخلت امتحان القرآن الذى كان مقرراً دخوله على جميع الطلاب كل عام فى أول السنة الدراسية ورسبت فى حفظه وطلب إلىّ أن أدخل الامتحان بعد أسبوع من الامتحان السابق . وكان يرأس الامتحان شيخ المعهد المرحوم الشيخ « عبدالهادى مخلوف » . وكان متشدداً فى إصراره على أن يتقن الطالب الأزهرى حفظ القرآن . وكان على حق فى ذلك . وربط النجاح فيه بحصة الطالب فى الجراية ، وبحصته فى صندوق النذور ، وبحصة ثالثة من التبرعات . وبالأخص تبرعات « السلطان حسين » . وكانت تمثل هذه الحصص مبلغاً لا بأس به فى ذلك الوقت .

فلما عرفت أن الحصول على هذا المبلغ مرهون بالنجاح كل عام فى حفظ القرآن الكريم امتنعت عن أن أتقدم للامتحان . وبذلك سقط حقى فيما هو مقرر للطلاب جميعاً . وعرف ذلك شيخ المعهد عنى وحاول أن يرغبنى فى الدخول فى الامتحان . ولكن آثرت موقفى السابق . رغم أنى كنت أرى حصيلة المبالغ التى وصلت إلى ابن خالى وابن عمه معاً ، وإشادة والده فى القرية بما حصلا عليه من مال .

ومن هذا الوقت اتجه ابن خالى إلى تقييم المال بأكثر من قيمته . بينما اتجهت أنا إلى دفع إغرائه عنى مهما كانت الحاجة إليه . وساعدنى على ذلك توجيه والدى لى فى هذا الجانب . فكان لا يحدد لى مبلغاً معيناً ، وكان لا يسألنى عما أنفقه . فإذا ذكرت له رقماً بالصدفة قلل من شأنه وعاتبنى على عدم الاهتمام برعاية نفسى . والسؤال الذى كان يردده لى : مدى تفوقى فى الدراسة ومدى تحصيلى فى العلوم . وبذلك قوى اتجاهى منذ الصغر إلى الاهتمام بالأمور الأخرى غير المادية .

***

— ٢ —

ثم .. الى الاسكندرية

سافرت إلى « الإسكندرية » وأقمت بمبنى « المعهد الابتدائى فى الورديان » . واتصلت هناك بالشيخ « عبدالله المشد » ، وكان نعم الزميل والصديق . واشتركت معه ومع آخرين فى المعيشة على عادة الطلاب هناك . وكنت أقوم بغسل ملابسى مرة فى كل أسبوع . كما كنت أتوجه إلى « بحرى سراى المسافرخانة » لأزور الأخ الدكتور «محمد عبدالله ماضى » فى مساكن طلاب المعهد الثانوى . ورغم صلة القرابة بينى وبينه فإن الأمر الذى كان يجذبنى إليه هو خلقه الكريم وترفعه عن الدنايا والصغائر ، ومرؤته كرجل لا يصل إلى غيره منه أذى ، وصدقه فى المعاملة . وكنت أستريح إلى الجلوس إليه أو السير معه بعض الوقت .

وعندما انتقلت إلى « المعهد الثانوى بالإسكندرية » ، وتركت «الورديان» إلى « بحرى » بالقرب من سيدى « أبو العباس المرسى » لم أسترح فى السكنى مع الطلاب فى سراى المسافرخانة ، واتفقت مع الدكتور « ماضى » والشيخ « عبدالله المشد » على السكنى خارجها . وفعلا استأجرنا شقة أرضية فى رحاب « أبو العباس » فى عمارة « الفقى » . وكان تاجر موبيليات بالقرب من جامع أولاد الشيخ . وجزى الله الشيخ « المشد » كل خير فقد تحمل أعباء السكن والإنفاق على المعيشة لنا ولبعض طلاب آخرين . وبذلك كان يوفر لنا الوقت للمذاكرة . وكنت فى سنة تالية لسنة الدكتور « ماضى » .

وفى السنة قبل الأخيرة فى الثانوى عين الشيخ « أمين سرور » عليه رحمة الله مدرساً للبلاغة للفصل الذى أنا فيه ، وكان معى فيه زميل وصديق هو الشيخ « عبداللطيف الباسل » . وهو آت أصلا من « دمياط » ، وكان يسكن

مع أخيه فى « الإسكندرية » . وكان أخوه عاملا أو موظفاً صغيراً لا يملك كثيراً من المال . وإنما يملك الخلق الكريم والرغبة الشديدة فى تعليم الشيخ « عبد اللطيف » . وكان معنا طالب ثالث هو الشيخ « محمود مرسى » وهو من أهل « الإسكندرية » .

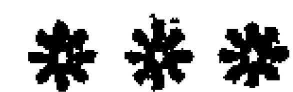
والشيخ « أمين سرور » من « الزقازيق » أصلا . وهو عضو فى مجلس إدارة المعهد . ويرأسه شيخ المعهد الشيخ « محمد عبداللطيف الفحام » وكان إماماً للملك قبل أن يتعين شيخاً للمعهد . وكان حريصاً على النظام والنظافة معاً . كما كان أنيقاً فى ملبسه وفى مظهره على العموم . وابتدأنا نناقش الشيخ « أمين سرور » فى علم المعانى . وظن من أول الأمر أننا نحن الثلاثة نذاكر كثيراً ونلم إلماماً جيداً بمسائل العلم . وفعلا كان من عادتنا نحن الثلاثة : أننا نراجع فى أشهر الصيف جميع المقرارات الدراسية السابقة . وبذلك نكون على اتصال بمادة العلم ، أى علم . ثم أثناء الدراسة لا نذهب إلى الدرس قبل أن نحيط به . وكان أذكانا هو الشيخ « عبداللطيف الباسل » . ومن الأسف أنه لم يكمل الدراسة الآزهرية . وذهب بعد الثانوية وباشر التدريس فى مدارس وزارة المعارف فى بلده « دمياط » .

وعندما أحس الشيخ « أمين سرور » بأننا نكثر من الأسئلة سواء أكانت مدربجة فى الحواشى أم لا ، طلب إلى شيخ المعهد آنذاك الشيخ « محمد عبداللطيف الفحام » : أن يقبل تنحيه عن مباشرة التدريس لهذا الفصل ، بدعوى : أننا مشاغبون ولا نحفظ له كرامته . واستجاب شيخ المعهد وضم فصلنا إلى فصل آخر كان قائماً وكان المرحوم الشيخ « القطيشى » عضو جماعة كبار العلماء فى ذلك الوقت هو الذى يقوم بتدريس علم المعانى لهذا الفصل .

وفى أول درس بعد ضم الفصلين بعضهما إلى بعض أنذرنى الشيخ « القطيشى » بعدم السؤال وبالسكوت والسماع فقط إلى آخر العام . وفعلا نفذت ما طلبه منى . حتى جاء امتحان آخر العام وانتقلت إلى الشهادة الثانوية بترتيب الأول . وكانت درجتى فى علم المعانى هى الدرجة الكبرى .

وفى ابتداء السنة الدراسية للشهادة الثانوية طلبت لمقابلة شيخ المعهد . فوجدت عنده الشيخ « القطيشى » فسلم علىّ وقبلنى . ووجه الكلام إلى شيخ المعهد وقال له : إن فلاناً هذا أعلم من الشيخ « أمين سرور » . وكان يقصدنى. لأن ما كتبه فى الإجابة فى علم المعانى يعبر عن معرفة منظمة وفهم واضح للمادة . ثم اقترح على شيخ المعهد أن الريع الناتج من « وقفية الشيخ البنا » لفقراء الطلاب جميعاً يجب أن يصرف للثلاثة الأول فى المعهد الثانوى . فالطلاب جميعاً متساوون فى الحاجة : وفعلا عقد شيخ المعهد مجلس الإدارة ورشحنى ضمن من رشحهم للحصول على نصيب من هذا الريع .

ويجب أن أذكر بمناسبة الحديث عن المدرسين فى « معهد إسكندرية » : أن ثلاثة منهم على وجه الخصوص كان لهم أثر إيجابى فى فهمى للكتاب الأزهرى ، وهم : الشيخ « حامد محيسن » ، والشيخ « محمود شلتوت » ، والشيخ « الحسينى سلطان » ، وكانوا يجمعون بين الفهم المنظم والنقد السليم لما يعرضونه من معرفة .



— ٣ —

ثم .. الى الازهر بالقاهرة

وهكذا : انتهت مرحلة الدراسة «بمعهد الإسكندرية» . وانتقلت إلى «القاهرة» للالتحاق بالأزهر . وكانت سنى فى ذلك الوقت تبلغ الحادية والعشرين . زرت مقر الدراسة فى القسم العالى فى «الأزهر» . وكان نظام الحلقات والأعمدة هو القائم بالفعل . وبعد الدرس الأول انصرف الطلاب إلى تسلم الجراية . وهى عدد من الأرغفة يختلف حسب «الأروقة» التى ينتسب إليها الطلاب . وكل طالب يتسلم جرايته يحجز منها ما يكفيه فى اليوم، ثم يعرض الباقى للبيع . ولا أدرى لماذا لم أتسلم جرايتى . وقد كنت حزيناً فى نفسى للتغيير الذى طرأ على حياتى هنا فى «القاهرة» . ثم تردد فى نفسى أمر سيكون له تأثير بالإيجاب أو بالسلب على مستقبلى . وهو أنى أترك الانتظام فى دراسة الأربع سنوات بالقسم العالى ، وأتقدم مباشرة للامتحان فى الشهادة العالمية ، فى مواد الأربع سنوات كلها ، آخر هذا العام الذى قدمت فيه إلى «القاهرة» . وكنت أعلم أن التقدم للامتحان فى الشهادة العالمية ، بعد الحصول على ثانوية الأزهر مباشرة فيه خطر كبير .

أولا : يتطلب جهداً كبيراً للغاية فى مذاكرة مواد الدراسة فى القسم العالى ، وبالأخص علم أصول الفقه ، وعلم التوحيد ، وعلم المنطق ، بالإضافة إلى علوم البلاغة وعلمى التفسير والحديث . وهى علوم عرفت بمشاكلها لأنها تحصل من كتب معينة لبعض العلماء غير العرب ، من المسلمين .

ثانياً : أنه وقعت حوادث معينة فى امتحان العالمية فى العام الماضى على هذا العام الذى حضرت فيه من «الإسكندرية» ، وراجت الاشاعات : أن مشيخة الأزهر ستضع قيوداً شديدة على الامتحان ، بحيث لا ينجح فيه إلا من هو فوق المتوسط .

واستشرت والدى فترك الأمر إلىّ ، ووعد بالدعاء بالتوفيق . وكعادته أعلن استعداده الفورى والكامل لجميع النفقات التى أحتاجها وما علىّ إلا أن أطلب فقط وفى الوقت نفسه شجعنى بأنها تجربة سوف لا أخسر فيها حتى لو لم أنجح .

وتوكلت على الله وتخلفت عن نظام الحضور إلى القسم العالى . واخترت بعض المشايخ الكبار لأحضر عليهم الكتب الخاصة بالمواد الرئيسية فى سنوات القسم . وذهبت إلى درس الشيخ « المرصفى » فى علم الأصول . وجلست فى آخر حلقة الدراسة . وكانت الأرض مغطاة بحصر قديمة . وكان الطلاب من أجل الوقاية من برد البلاط يحضرون معهم جلود الأغنام مدبوغة يجلسون عليها . ولم يكن معى شىء أستعين به على الوقاية من البرد . وصادف أنى جلست بجانب الشيخ « حسين سامى » ، وكان يجيد مادة التفسير ، وعرفت فيما بعد أن له مكتبة كبيرة فى جميع العلوم الإسلامية . وكان من سكان « القاهرة » فى « السيدة زينب » . فقام من جلسته وفرش « الفروة » بحيث تسعنى معه . وكان مؤدباً ومهذباً . وسألنى عما كنت قد تركت الدراسة النظامية — كما يقولون — وتقدمت للامتحان العام فى الشهادة العالمية مباشرة . فلما أخبرته شجعنى كثيراً . ويكاد يكون هو الطالب الوحيد فى السنة الرابعة فى القسم العالى الذى التقيت به ولم يستخف بى ، إذ ذاك . وبمساعدته جمعت كتب المواد الدراسية التى تعتبر أفضل المراجع لها . وقد يكون للمادة الواحدة كتابان . وأعلن استعداده لمشاركتى فى أية مشكلة أو موضوع لا أستطيع وحدى أن أستقل بفهمه .

وتوكلت على الله وقللت من حضور الدروس فى « الأزهر » واعتمدت على جهدى الخاص وذهبت إلى « مسجد الحسين » فى الصباح وبعد الظهر إلى صلاة المغرب ، وكانت لى عادة فى المذاكرة والمراجعة . وهى أنى غالباً لا أراجع المادة أكثر من مرة واحدة . ولكن تطول مراجعتى لموضوعاتها : وبعد الفراغ من موضوع أستعيد نقاطه فى ذهنى ، ثم أسجل هذه النقاط على هامش الصفحات . فإذا انتهيت من تلخيص الموضوعات المتفرقة ضبطتها من جديد فى ملخص عام أعتبره إطاراً للمادة كلها . وعندما يقترب موعد

الامتحان أراجع هذا الملخص فأتذكر الموضوعات : موضوعاً ، موضوعاً ، وكأنى ذاكرتها بالأمس القريب .

وفى فترة الصباح كنت أتواجد من الساعة السادسة صباحاً ، إلى صلاة الظهر . ثم بعد الصلاة أخرج لأتناول الغداء فى المنزل وأشرب الشاى . وكان المنزل فى حى متواضع . وكان يشاركنى فيه أحد الموظفين فى « الأزهر » من أبناء « شباس الشهداء » . وكنا لا نلتقى إلا قليلا . وكنت لا أعد طعاماً لنفسى . وإنما كنت أشتريه من محل فى مواجهة السكن . كما كنت قليل الاهتمام بالأكل على الإطلاق . أما الملابس فكانت تأتى جارة لنا كل أسبوع لتنظيف المسكن وغسل الملابس ونشرها وجمعها بعد ذلك .

وبعد الغداء أتوجه إلى « مسجد الحسين » وأنزوى فى ركن فيه وحدى . وكثيراً ما كان يطاردنى أحد الفراشين فيه ، رغم أنى فى المذاكرة لا أرفع الصوت إطلاقاً ، لأنى لا أنطق بكلمة ما . وكانت هذه المطاردة تشوش على . ولكن بعد لحظة أعود إلى المسجد فى زاوية أخرى لايكون فيها أحد .

وبعد صلاة المغرب أخرج وحدى وأمشى إلى « العتبة » فأتناول عصيراً ثم أذهب إلى « كوبرى قصر النيل » لبضع دقائق . ثم أعود عن طريق « العتبة » مرة أخرى وأتناول « الجيلاتى » . وبعد ذلك أعود إلى المنزل فالفراش إلى آذان الفجر .

وهكذا قضيت ثمانية أشهر للإعداد لامتحان الشهادة العالمية . ثم أديت الامتحان التحريرى فى أربعة عشر يوماً ، والشفوى فى أربعة أيام . وكانت لجنة الشفوى مكونة من خمسة من كبار العلماء . والشيخ « على النجار » كان من بين أعضائها ، وكان هو العضو الشافعى الوحيد . فلما جاءت مادة الفقه ضم إليه عضو آخر وأخذ يناقشنى فى باب الشفعة ، ولكن بصورة فيها تحد . وعندما كان يرفض إجابتى كانت تعابير وجهه ويديه تدل على غلظته . وانتهى بأن أعطانى الدرجة الصغرى فى الفقه بينما أعطيت فى كل مادة من المواد الأخرى ما لايقل عن الثمانية والثلاثين ، من الأربعين . وقد ظهرت

النتيجة وحصلت على ترتيب الأول . وكان عدد الناجحين أربعة فقط من بين أربعمائة وثمانين تقدموا لهذا الامتحان ، من خارج النظام .

وبعد إعلان النتيجة وضع نظام لاختيار من يدخلون دراسات « التخصص » طبقاً للنظام الذى صدر به قانون سنة ١٩٢٥ . وكانت هذه الدراسة تنقسم إلى عدة شعب ، ووضعت تحت إشراف المرحوم الشيخ « عبدالمجيد سليم » مفتى الديار المصرية فى ذلك الوقت . وكان نظام الاختيار يقوم على اختبار تحريرى ، للمتقدمين من حملة الشهادة العالمية ، بحيث لايتجاوز عدد المقبولين فى الشعبة الواحدة عن خمسة أشخاص . فاخترت الدخول فى شعبة « البلاغة والأدب » . وحصلت على ترتيب الثانى بين المقبولين . ويرجع سبب اختيارى لهذه الشعبة أن التدريس فيها كان يباشره كبار الأساتذة فى مدرسة « دار العلوم » ، ولهم سمعة علمية واسعة .

واتصلت فى دراسة التخصص ، ومدتها ثلاث سنوات ، بثلاثة من الأساتذة . وهم الشيخ « أمين الخولى » ، « ويوسف نجاتى بك » ، والشيخ « علام سلامة » . ووجهنى فى تأليف الرسالة فى السنة الثالثة الأستاذان الأولان . وكان عنوان الرسالة : « أثر الفكر الإغريقى فى الأدب العربى .. نثراً ، ونظماً » .

وفى السنتين الأوليين من سنوات التخصص سكنت مع الدكتور «ماضى» فى حى « باب الخلق » . ثم تخرج قبلى بسنة وعين مدرساً « بمعهد الإسكندرية الدينى » .

وفى السنة الأخيرة وأنا بالتخصص وصلنى خطاب من رئيس مجلس مديرية « البحيرة » وهو المرحوم « عبدالسلام باشا الشاذلى » يخبرنى فيه بأنه وقع على الاختيار فى بعثة تخليد ذكرى المرحوم الشيخ « محمد عبده » فى ألمانيا . وطلب إلى أن أتوجه إلى المرحوم الشيخ « مصطفى عبد الرازق » ، بعابدين ، لمقابلة اللجنة المؤلفة برياسته ، وعضوية كل من الشيخ « إبراهيم الجبالى » ، و « خالد بك حسنين » مراقب عام العلوم الأدبية ، والرياضية بإدارة المعاهد الدينية .

وفى الموعد المحدد التقيت باللجنة . فوجه إلىّ الشيخ « مصطفى عبد الرازق » سؤالين :

السؤال الأول : أية مادة أختار التخصص فيها فى ألمانيا ، لو وقع علىّ الاختيار : التاريخ .. أم الفلسفة ؟ فلما أعلنت اختيار الفلسفة سألنى بالتالى : لماذا ؟ . فأجبته : بأن رسالة التخصص التى تقدمت بها هى : « أثر الفكر الإغريقى فى الأدب العربى » .. فقال : يتعين الآن أن يكون موضوع تخصصك هو : الفلسفة .

والسؤال الثانى : ماذا تصنع لو كان هناك اختلاط فى المحاضرات . فأجبته بأنه يجب أن تكون متابعة الأستاذ فى المحاضرة هو الهدف . وأى شىء سوى ذلك يجب أن ينحى جانباً من تفكير الإنسان .

وفى نهاية اللقاء نصحنى « خالد بك حسنين » بأن أؤجل السفر إلى « ألمانيا » حتى بعد الامتحان النهائى للتخصص وحصولى على شهادته . وفعلا تأجل السفر إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٣١ . ونجحت فى الامتحان بترتيب الثانى . وبلغ سنى فى ذلك الوقت الخامسة والعشرين .

***

— ٤ —

ثم .. الى ألمانيا

وقد احتفل« عبدالسلام باشا الشاذلى »– وأنا وزميلى مدينان له بالفضل الكبير – بسفرنا على الباخرة « فيكتوريا » ، من بواخر الخطوط الإيطالية ، احتفالا جمع له أعيان المديرية وكبار موظفيها . بعد أن عمل على لقائنا بالملك « فؤاد » عليه رحمة الله ، وبوزير المعارف فى ذلك الوقت « حلمى باشا عيسى » ، وكان معه مدير المكتبة : الأستاذ « سعد اللبان » . ويكفى أى أزهرى أن يلتقى بابن من أبناء أستاذنا الكبير الشيخ « عبدالمجيد اللبان » ، فى أى مكان فيجد الحفاوة وتيسير الأمور ، والاحترام .

وفى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ عندما أذن لنا بالدخول على « الملك فؤاد » للقاء به قبل السفر ، لم أكن أعرف حكمته فى التفكير ولباقته فى الحديث على النحو الذى وجدته عليه . وتمنى لنا كل خير ، وأمل فى أن يرى من بين علماء الأزهر ، علماء يضارعون رجال الأديان الأخرى فى إلمامهم باللغات وتحصيلهم لألوان المعرفة . وأوجز رأيه فى « ألمانيا » بقوله : إن الحياة فى الشارع والمصنع فى « ألمانيا » تعبر عن المعرفة فى جامعاتها . ولذا : كما تحصل المعرفة فى هذه الجامعات تشاهد المصانع والحياة خارجها . . .

ولا أنسى مقابلتنا لشيخ الأزهر فى ذلك الوقت ليلة سفرنا إلى « ألمانيا » . وكان فى مصيفه فى « الإسكندرية » . وهو المرحوم الشيخ « محمد الأحمدى الظواهرى » . فقد ظن أن لقاءنا إياه لقضاء حاجة عنده ، وليس لتحيته . فأعلن أول ما أعلن : أنه لايوافق على سفر المتخرجين فى « الأزهر » إلى الجامعات الأوروبية . لأنهم سيتعلمون الإلحاد . ثم أردف إعلانه هذا بإعلان آخر . وهو أن من يعود من هؤلاء المتخرجين إلى « مصر » لايعينه « الأزهر »

وليس له أى مكان فيه بين علمائه . فلما أفهم أن الزيارة لقصد التحية فقط باعتبار أنه على رأس العلماء ، هدأت نفسه وانتهت الزيارة .

وقد غادرت السفينة « فيكتوريا » ميناء « الإسكندرية » إلى « تريستا » على « الأدرياتيك » فى الساعة الخامسة مساء الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٣١ . وكانت تعتبر عروس البحر الأبيض المتوسط . وهكذا أبى « الشاذلى باشا » إلا أن يكرّم رجال « الأزهر » ، وذكرى المرحوم الشيخ « محمد عبده » ، بسفر عضوى البعثة على هذه السفينة .

وبعد مغادرة ميناء « الإسكندرية » ، وفى الساعة السابعة مساء تقريباً ، أعلن عن العشاء . وتجمع الركاب على موائد الطعام . وكنت أنا وزميلى لانعرف كلمة واحدة من لغة أجنبية . ولانعرف كذلك الكتابة بالحروف اللاتينية . فجلست أنا وهو على مائدة . ولم نستطع أن نطلب شيئاً . واعترانى دوار البحر فذهبت مسرعاً إلى الكابينة وتقايأت هناك ، ووضعت نفسى على السرير حتى الصباح . وفى اليوم التالى تعرف علينا أحد إخواننا الطلاب المسافرين إلى « فرنسا » . وكان فى غاية التهذيب . فقد لاحظ علينا بالأمس أننا لم نكلم أحداً من السفرجية وأننا تركنا المائدة دون تناول أى شىء من الطعام . فتقدم هو نحونا يطلب أن يكون زميلا لنا على مائدة الطعام لأنه وحده . وكان هذا منه منتهى الكرم فى الخلق والتهذيب .

واستمرت الرحلة واستطعنا أن نستمتع بها بعض الفترات حتى وصلنا إلى « تريستا » . وهناك افترق زميلنا متجهاً إلى « باريس » بالسكة الحديدية ، بعد أن أوصى بنا أحد اللبنانيين الذين يقومون فى « إيطاليا » بالترجمة من العربية وإليها . وقد شكرناه شكراً جزيلا وتمنينا له التوفيق .

وكان موعد مغادرتنا « تريستا » إلى « ألمانيا » عن طريق « ميونيخ » مساء اليوم نفسه . فاشترى لنا المترجم بعض الفاكهة والمربى والزبد حتى لانحتاج بعد مغادرة « تريستا » إلى طلب أكل فى القطار . ووصلنا إلى «ميونيخ» فى الساعة السابعة من صباح اليوم التالى . وكنا أثناء السفر نعرض جوازات

السفر . والتذاكر . لكل من يطرق باب الديوان . سواء من رجال الجمارك على الحدود ، أو من السكة الحديدية ذاتها .

وابتدأنا فى « ميونخ » نقضى بعض حاجاتنا بالإشارة . فقد تفاهم معنا الحمال بالإشارة على موعد قيام القطار إلى « برلين » وهو الساعة الثانية عشرة ظهراً ، كما تفاهم معنا كذلك على دفع الزيادة عن الأجرة العادية . وهى زيادة السرعة . والتذاكر التى كانت بأيدينا تذاكر عادية . وأردنا أن نتناول الإفطار فى بعض محلات الحلوى والفطائر فاستعملنا الإشارة كذلك . وكنا نضحك والآخرون من الألمان يضحكون . لأن التفاهم باللغة غير وارد إطلاقاً .

وفى الساعة الثانية عشرة ظهراً تحرك القطار إلى « برلين » . وفى الساعة الواحدة أعلن عن موعد الغداء . وتصادف أن ركب معنا فى نفس ديوان الدرجة الثانية أحد الألمان المتصلين بالشرق . وعرف أننا لانتكلم لغة أجنبية فأشار إلينا بمرافقته إلى المطعم فى القطار . كما عرف أننا « محمديين » . فجلسنا معه على مائدة واحدة وطلب إلينا الدجاج وحاسب لنا على ثمن الوجبتين . وفى المسافة بين « ميونخ » و « برلين » نزل من القطار .

وعندما وصلنا نحن إلى « برلين » كنا نحمل بطاقة تحمل عنوان أحد البنسيونات ، كتبها لنا الشيخ « أمين الخولى » . إذ كان يوماً ما إمام السفارة المصرية فى « برلين » وعاش فيها ما يقرب الثلاث سنوات . وكان موعد وصولنا هو الساعة الحادية عشرة مساء . وتلقانا أحد الحمالين وتسلم متاعنا وقادنا إلى سيارة التاكسى . وأعطينا السائق العنوان الذى كان معنا فذهب إلى العمارة التى كتب رقمها على البطاقة ، وحمل المتاع معنا وركب المصعد فى صحبتنا حتى وصلنا إلى الدور الذى يفترض فيه « البنسيون » . ودق الجرس . فإذا الذى يفتح الباب يحاول أن يفهمنا بأن مكان « البنسيون » تحول إلى سكن خاص الآن . ولا يعرف أين استقر هذا « البنسيون » . ولكننا لم نفهمه . وأخيرا حمل هو مع سائق التاكسى المتاع ونزلنا جميعاً فى المصعد ، ووضع المتاع مرة أخرى فى التاكسى ، وأخيراً وصلنا إلى فندق قريب ، وحجز لنا فيه غرفتين . وأوصى المشرفين على الفندق على خدمتنا ، بعد أن أفهمهم

أننا لانتكلم لغة أجنبية . وفى الصباح الباكر حضر إلينا مرة أخرى وطلب الإفطار لنا . ثم اتصل بالقنصلية المصرية فرد عليه فراشها . وكان اسمه « محمود » . وهو متزوج من سيدة ألمانية ، ويجيد التخاطب بها ، وأفهمه وضعنا وروى له قصتنا بالأمس فسارع « محمود » ، لابتكليف من القنصل أو أحد الرسميين فى القنصلية ، وإنما دافعه كان إنقاذنا من مشكلة اللغة .

جاء « محمود » وتسلمنا . وطلبنا إليه أن يشكر السيد الألمانى الذى عنى بنا بالأمس وصباح اليوم . ومنذ هذه اللحظة كان « محمود » يرافقنا فى كل شىء : فى البحث عن « بنسيون » .. وفى الأكل .. وفى الذهاب إلى مكتب البعثات .. وإلى السفارة والقنصلية .

ومكتب البعثات قد أرسلت إليه برقية عاجلة من مصر تطلب منه أن يلقانا فى الموعد المحدد لوصولنا إلى « برلين » . ولكنه لم يفعل شيئاً . ومن الأسف الشديد : أن المكاتب الرسمية للحكومة المصرية فى الخارج تهمل إهمالا شديداً فى حق المصريين القادمين . وأكاد أجزم أن المصالح الخاصة من تغيير النقود .. ومن مشتروات الموانى الحرة .. ومن التفتيش عن المتع والملذات هى الهدف الأول والأخير لمن نسميه برجل السلك السياسى المصرى أو القنصلى المصرى ، أو موظفى المكاتب الأخرى الملحقة بالسفارة المصرية ولا أظن أن هذا الوضع قد تغير الآن إلى أحسن . بل أظن مع ذلك أن تتبع أخبار المصريين الذين يزورون البلاد الأجنبية يشغل بعض فراغ هؤلاء الموظفين ، منذ قامت الثورة المصرية .

***

— ٥ —

فى ألمانيـــا

منذ أكتوبر سنة ١٩٣١ التحقت بمعهد تعليم اللغة الألمانية للأجانب. وهو معهد ملحق بجامعة « برلين » فى ذلك الوقت، ويقع الآن فيما يسمى « بألمانيا الشرقية » أو القسم الشيوعى من « ألمانيا ». وكانت مدة الدراسة فيه ثمانية أشهر، على أربع مراحل وقيدت بفصل كان أكثر المقيدين فيه من: الهنود.. واليابانيين.. والصينيين. وكان مدرس الفصل يستعين باللغة الإنجليزية فى تعليم اللغة الألمانية. وبعد أن نجحت فى المرحلة الأولى طلبت قيد اسمى مرة أخرى فيها لإعادة المنهج الخاص بها، على أن يكون المعلم ملتزماً باللغة الألمانية وحدها فى الشرح. واستفدت كثيراً من إعادة هذه المرحلة، فى حفظ الكلمات الألمانية ونطقها. واستمر تقدمى فى تعلم اللغة فى المراحل الثلاث الباقية. وما انتهيت من دراسة المراحل الأربع إلا وأحسست بالثقة فى نفسى، رغم أنه كان يمر علىّ بعض الأوقات أثناء التعلم وأنا متشائم وأحاسب نفسى كل يوم وأنا غير راض عنها.

وفى مدة انتسابى لهذا المعهد وجدت زملاء من جامعة القاهرة كانوا يشاركوننى الدراسة فيه. وكان من بينهم: الدكتور « أحمد بدوى » مدير جامعة القاهرة فى وقت ما، والدكتور « عبدالمنعم أبو بكر » عميد كلية الآداب إذ ذاك. وكلاهما كان يعد نفسه لدراسة علم الآثار المصرية بجامعة « برلين ». ومن الأسف أن كلا منهما كان يتندر من حضورنا إلى « ألمانيا » قبل أن نجيد أية لغة أجنبية. ولعل ما صادفنى من عقبات فى تعلم اللغة الأجنبية هو الذى دفعنى إلى التفوق فى اللغة الألمانية وحصلت من « جامعة هامبورج » على دبلوم بدرجة ممتاز فيها. كما سعيت سعياً جاداً فى تعلم اللغة الإنجليزية، سواء فى « هامبورج »، أو فى « لندن »، أثناء العطلة الصيفية.. وكذلك هو

الذى جعلنى أرحب بدراسة اللغتين : الإغريقية القديمة، واللاتينية ، كشرط لقبولى فى دخول الامتحان فى الفلسفة كمادة أولى .. وهو الذى جعلنى أخيراً أوصى أبنائى من الكليات المختلفة فى « الأزهر » بتعلم اللغات الأجنبية ، كما حملنى على أن أعد لهم دراسات فيها يوم توليت إدارة الثقافة « بالأزهر » .

وفى السنة التى قضيتها « ببرلين » كانت هناك ظاهرة عامة فى الحياة الألمانية . وهى ظاهرة المتعطلين من العمل . وكانت أكثريتهم من الشباب المسرّح من الجيش ، من الجنود والضباط على السواء . وكانوا يمرون فى الشوارع يوم الأحد من كل أسبوع ، فى فرق موسيقية ، يتلقون المساعدات من الذين يعطفون عليهم ، ويهزهم مظهرهم . وهو مظهر الذليل صاحب الحاجة ، بينما كانت هناك ظاهرة أخرى فى مواجهتها . وهى ظاهرة استقدام اليهود من شرق أوروبا ، أو ظاهرة التيسير عليهم فى الحياة الألمانية : بإيجاد عمل لهم فى المحلات التجارية ، والبنوك ، وحياة المسرح والسينما، والصحافة ، والحياة العلمية فى الجامعات الألمانية على كثرتها واختلاف أنواعها .

وكانت هذه السنة هى سنة ١٩٣٢ . أى السنة السابقة على سنة الانتخاب للبرلمان الألمانى . ومما يؤسف له أن المرأة الألمانية فى الوقت الذى كانت تعف أو تحتقر فيه الشاب الألمانى ، كانت تتطلع إلى الشاب اليهودى وتؤثره عليه .

* * *

— ٦ —

فى هامبورج

وفى سبتمبر سنة ١٩٣٢ انتقلت إلى « هامبورج » للالتحاق بالجامعة هناك ودراسة الفلسفة على الأستاذ « Prof. Ernest Gassirer » وعلم النفس على الأستاذ « Prof. William Stern » . وكلاهما كان من الأساتذة الكبار فى جامعات « ألمانيا » كلها . وقد رتب لى أستاذ علم النفس دراسة خصوصية لبعض موضوعات العلم بجانب المحاضرات العامة .

وكنت فى أول الأمر أجد مشقة فى فهم المحاضرات وفى فهم المصطلحات الفنية . ولكن بالتدريج كانت تزول هذه المشقة . وقد عملت بحثاً عن « هيجل .. ومحمد عبده » ، قبل الإعداد لرسالة الدكتوراة . واخترت موضوعها : « الشيخ محمد عبده — والتربية القومية فى مصر » . وأشرف عليها أستاذ الفلسفة « Noaf » إذ ذاك ، يعاونه الأستاذ « Prof. Strutmann » وهو مستشرق فى الجامعة ، وذلك على إثر طرد الأساتذة اليهود من الجامعات الألمانية فى سنة ١٩٣٤ . « فهتلر » تسلم الحكم فى « ألمانيا » فى ٣١ يناير سنة ١٩٣٣ . وكان يعادى اليهود بسبب أنه كان يراهم هم مصدر الهزيمة فى الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ . وهاجر أستاذ الفلسفة إلى جامعة « استكهولم » ثم انتقل إلى جامعة « أكسفورد » بانجلترا . بينما أستاذ علم النفس هاجر إلى « الولايات المتحدة الأمريكية » .

وقد تأثرت الجامعات الألمانية بعض الوقت بإخراج العدد الكبير من الأساتذة اليهود منها . كما تأثر أى مرفق من مرافق الحياة الألمانية بمن أخرج منه من اليهود . ولكن سرعان ما سد الألمان النقص فى جميع جوانب حياتهم بسبب هجرة اليهود منها .

و « هتلر » يعتبره اليهود سفاكاً . ويعتبره السياسيون بعد الحرب العالمية الثانية طاغية ونكبة على البشرية . ولكن معالم السياسة التى رسمها « هتلر » والتى عشت أنا فيها من ٣١ يناير سنة ١٩٣٣ إلى أغسطس سنة ١٩٣٩ كانت لمصلحة « ألمانيا » والشعب الألمانى .

ولا أنسى أن هذه السياسة منذ اليوم الأول أبعدت الشيوعية وحاربتها حرباً لا هوادة فيه . كما حاربت فوضى الحياة التى كانت سائدة وهى فوضى الترف من جانب ، والتحلل من القيم الإنسانية من جانب آخر . ومنعت المرأة من الالتحاق بكليات الجامعات ، عدا كليات التربية ، والطب ، والتمريض . وأغرتها بالعودة إلى المنزل لرعاية الأسرة ، إذا كانت عاملة على أن تعطى الأجر الذى كانت تتقاضاه طول حياتها . كما وجهتها إلى ممارسة الرياضة البدنية ، وعدم الكشف عن الساقين ، والامتناع عن التدخين فى الطرق أو المحلات العامة .

وقد نقلت الشعب من الضعف إلى القوة فى مجال الطاقة البشرية ، ومجال الاقتصاد معاً . وربطت جميع بلاد الجمهورية بالطرق العامة المعروفة ، والتى لم يستطع أى شعب آخر فى « أوروبا » أن يجاريها حتى الآن . ولم أحس لحظة واحدة فى الفترة التى عشتها هنا بضيق أو بأزمة فى أى شىء . وإنما الحياة الألمانية كانت تسير فى غاية النظام .

وفى مايو سنة ١٩٣٦ حصلت على درجة الدكتوراة بدرجة امتياز فى الفلسفة وعلم النفس من جامعة « هامبورج » . كما حصلت على دبلوم بدرجة امتياز فى اللغة الألمانية وآدابها . وزرت « القاهرة » بعد ذلك فى نفس السنة . وقد كان لثلاثة من أساتذتى فضل كبير فى لقائى فى محطة « القاهرة » . وهم الأستاذ الكبير الشيخ « الزنكلونى » ، والشيخ « محمود شلتوت » ، والشيخ « محمد عبداللطيف دراز » . كما كان لهم فضل فى تكريمى وفى التعريف والإشادة بى . والمرحوم الشيخ « محمد مصطفى المراغى » شيخ الأزهر إذ ذاك لم يدخر وسعاً فى تيسير متطلبات استمرار البعثة ونقل حسابها من مجلس

مديرية « البحيرة » إلى إدارة « الأزهر » . بعد أن تولى مدير آخر مكان « الشاذلى باشا » . وكان يختلف معه فى شأن هذه البعثة وحاجة مجلس المديرية إليها . وهو الأستاذ « محمود غزالى » وقد كان مديراً للأمن العام ومعروفاً بصلته بالإنجليز . كما عنى — المرحوم الشيخ « المراغى » — بأمر بعثتى عناية كبيرة وسمح لى بالتقدم إلى الحصول على درجة الأستاذية بعد الدكتوراة ، فعدت مرة أخرى إلى « ألمانيا » إلى أن ظهرت علامات الحرب العالمية الثانية فى سماء العالم إذ ذاك فعدت وباشرت التدريس فى كلية أصول الدين ، إلى وقت آخر .



— ٧ —

فى الوظيفة بالأزهر ٠٠ فى التدريس

عينت فى كلية أصول الدين « مدرساً للفلسفة » ، وانتدبت فى الوقت نفسه بمكافأة إضافية « مدرساً لعلم النفس » بقسم تخصص التدريس . وكان يتبع كلية اللغة العربية فى الإدارة . وقدرت لى الدرجة الخامسة فى أول التعيين بناء على رأى وزارة المالية فى ذلك الوقت ، بينما كان الكادر الخاص بالعلماء لايتجاوز الدرجة السادسة . وكان تعيينى فى الدرجة الخامسة سبباً فى تحامل كثيرين من الشيوخ الكبار فى الكلية ، علىّ ، ونشر إشاعات لا أساس لها من الصحة ضد علاقتى بالطلاب فيها ، أو ضد الرأى السليم الذى أتبناه فى شأن العلاقة بين الفلسفة الإغريقية من جانب والإسلام من جانب آخر .

وقد كان أستاذنا المرحوم الشيخ « عبدالمجيد اللبان » ، عميد الكلية إذ ذاك صاحب أفضال علىّ . فأولا : هو الذى رشحنى للتدريس بالكلية ، واحتفظ لى بالدرجة الخامسة المالية الحالية فيها ، رغم الضغوط الكثيرة من الشيوخ عليه . وثانياً : هو الذى مكننى بأن آخذ طريقى فى التدريس وفى الامتحان حسبما خططت لنفسى . وثالثاً : كان يواجه مروجى الإشاعات بقوة . وعلى سبيل المثال : الشيخ « أحمد الشاذلى » وكان يلبس العمامة الخضراء إشارة إلى أنه من « الأشراف » أخبر الشيخ « اللبان » بأنى كتبت فى « مجلة الأزهر » مقالا ضد الإسلام . وكيَّف المقال ضد الإسلام لأنى أرد فيه على الأستاذ الكبير « محمد فريد وجدى » مدير المجلة إذ ذاك . وكان بينى وبينه جدل تناول عدة مقالات حول الروحية ، والمادية فى المجلة . واستدعانى الشيخ « اللبان » وذهبت إليه وكان فى صحبتى الأستاذ الشيخ « عبدالعزيز المراغى » وكان أيضاً مدرساً للتاريخ بالكلية . وعندما سألنى الشيخ «اللبان»

عن الموضوع سألته بالتالى : هل قرأت فضيلتكم المقال ؟ ولما أجاب بالنفى ، فقلت له : إنى أربأ بفضيلة أستاذنا أن يحكم قبل الاطلاع . وكان فى ردى شيء من العنف . أعطانى الحق فيما قلت له واستدعى الشيخ « أحمد الشاذلى » . وعندما قدم سأله : هل قرأت المقال ؟ فأجاب بالنفى . ثم سأله مرة أخرى : كيف عرفت أن الدكتور « البهى » خرج عن الخط الإسلامى فيما كتب ؟ . ولما أجاب بأنه استنتج ذلك من كون المقال موجهاً للرد على الأستاذ « محمد فريد وجدى » .. هنا غضب الشيخ « اللبان » عليه وأهانه إهانة شديدة ، ثم اعتذر إلىّ . فالشيخ « الشاذلى » افترض : أن ما يكتبه « فريد وجدى » هو القاعدة الإسلامية التى لا تمس ،وأن أى رد عليه يعتبر خروجاً على هذه القاعدة ! ! .

وسرت فى تدريسى على أساس أنى لا أحضر للمحاضرة إلا إذا كنت متقناً تماماً للموضوع . فإذا صادف ولم أستوعب الموضوع كله أجلت الحضور لوقت آخر ، فى اليوم التالى مثلا . وبهذا الأسلوب عشت بين الطلاب مقدراً تمام التقدير . وربما استفدت من تجربة الشيخ « أمين سرور » فى « الإسكندرية » ، فيما اخترته هنا لنفسى فى أسلوب التدريس .

كما سرت فى أسلوب الامتحان آخر العام على أن من هو دون المتوسط من الطلاب فى الامتحان يعطى فرصة أخرى للمراجعة مدة أشهر الصيف ، على أن يعيد الامتحان فى الدور الثانى .

وبأسلوبى فى التدريس عرفت بين الطلاب بالأهلية والصلاحية للمعرفة . وبأسلوبى فى الامتحان عرفت بالشدة عندهم . والواقع لم تكن شدة منى . وإنما كانت مصلحة الطلاب أنفسهم . فلم أرد أن أخدعهم حتى إذا دخلوا تجربة الحياة عجزوا عن الوفاء بما استؤمنوا عليه . وما استؤمنوا عليه عزيز على المؤمنين جميعاً . وهو كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهماً .. وتطبيقاً .

وفى لحظة من وجودى فى « كلية أصول الدين » بمبنى الخازندار « بشبرا » استدعيت من الداخل للقاء ضيف قادم يسأل عنى . فلما خرجت وجدته الدكتور « عبدالحليم محمود » . وقد زرته فى « فرنسا » فى سنة ١٩٣٨ . وعرفت فيه دماثة الخلق ، وكرم الضيافة ، رغم قلة مورده وكثرة نفقاته فى ذلك الوقت . ولذلك وقفت بجانب أستاذنا المرحوم الشيخ « محمود شلتوت » عندما رجاه الأستاذ الأكبر الشيخ« المراغى » فى ضم الدكتور « عبدالحليم » **إلى بعثة « فؤاد الأول »** فى « فرنسا » . وفعلا ضم إليها قبل أن يحضر إلى مصر بعد **حصوله** على درجة الدكتوراة فى التصوف الإسلامى .

قابلت الدكتور « عبدالحليم » واتفقت معه على أن نلتقى سوياً قبل الاجتماع بشيخ الأزهر . وفعلا التقينا وذهبنا إلى إدارة الأزهر . واجتمعنا أولا بالأستاذ « صالح هاشم عطية » . وكان مديراً لمكتب شيخ الأزهر لشئون الثقافة . ثم دخلنا جميعاً لتحية الأستاذ الأكبر . وخرجنا على أن يعد الأستاذ « صالح هاشم » المكان الذى يوظف فيه الدكتور « عبدالحليم » بكلية اللغة العربية . وهو تخصص التدريس . ولكى يكون السبيل إلى ذلك ميسراً تركت الدكتور « عبدالحليم » وذهبت فى المساء إلى منزل الشيخ « محمد كرسون » لأصطحبه فى لقاء المرحوم الشيخ « إبراهيم حمروش » وعرض الأمر عليه ، باعتبار أنه عميداً لكليته . وأنا أعلم أن منزلة الشيخ « كرسون » عنده ربما كانت تفضل منزلة الأستاذ « صالح هاشم » وعلاقته به . وقد استجاب الشيخ العميد لرجائنا ووعد بتقديم مذكرة إلى المشيخة بطلبه . وتم التعيين فى تخصص التدريس مدرساً لعلم النفس والفلسفة .

وجاءت الحرب العالمية الثانية ، وأنشئت وزارة التموين . وأنا أتشاءم بهذه الوزارة . فمنذ أن أنشئت فى سنة ١٩٤٠ حتى الآن والحديث عن الخبز الأبيض حديث خرافة . والحديث أيضاً عن كمية المواد الغذائية ، وكمية الأقمشة الشعبية ... وما إلى غير ذلك هو حديث لتخدير العامة . وأعلنت الأحكام العرفية . ولا أستطيع أن أدعى أنى عشت حياة قليلة المشاكل منذ عودتى من « ألمانيا » حتى الوقت الحاضر .

وقد توفى والدى فى ديسمبر سنة ١٩٤٢ وحزنت عليه حزناً عميقاً . لأنى كنت أحبه وأقدره . وعند عودتى من القرية بعد المشاركة فى جنازته ، توجهت لمكتب الأستاذ الأكبر الشيخ « المراغى » لأعبرّ له عن الشكر ، لمشاركته للأسرة فى وفاة والدى وعندما دخلت عليه مكتبه بادرنى بقوله : لا تزعل . فقد فوتنا عليك الترقية إلى الدرجة الرابعة مع أنك أقدم فى الدرجة الخامسة من الشيخ الذى رقى إليها بثلاث سنوات ولكن التنسيق بين الكليات الثلاث اقتضى أن يرقى اثنان فقط فى كل كلية منها . ولو رقيت أنت لأصبح نصيب أصول الدين ثلاث درجات ، والشريعة درجة واحدة ، واللغة العربية درجتين . فكررت شكره على المشاركة فى العزاء ، ووعدته بأنى لا أدع مسألة التخلف فى الترقية تؤثر على نفسى ، وانصرفت .

وفى سنة ١٩٤٣ تزوجت بكريمة المرحوم « على الغاياتى » ، صاحب كتاب : « وطنيتى » ، وصاحب جريدة « منبر الشرق » أيضاً . وقد أصدر هذه الصحيفة أولا باللغة الفرنسية فى « جنيف » بسويسرا طول مدة إقامته فيها . وهى تسعة وعشرون عاماً . ثم بعد معاهدة « مونترو » سنة ١٩٣٦ عاد إلى « القاهرة » ، وتابع إصدارها باللغة العربية إلى أن توفى سنة ١٩٥٦ . وقد عاش هنا ، كما عاش فى « جنيف » من قبل : صاحب مبدأ ، يصدر فيه عن إيمان عميق بالإسلام ، وبحب كبير لمصر . ولذا لاقى كثيراً من العنت والمشقة فى حياته . إذ كل من يريد أن يقف بجانب الإيمان بالله ، لابد أن يوطد نفسه على تقبل الحرمان ، والنصيب الأدنى فى متع الحياة . ومن يؤثر الإيمان بالله على الحياة الدنيا : قليل فى كل مكان . وسيخيب أمله وتمتهن كرامته لو تطلع إلى الدنيا بعد فترة من وقوفه بجانب الإيمان . والوقوف بجانب الإيمان ، أو بجانب الدنيا شأن لا إرادة للإنسان فيه . وإنما الإنسان مقدور بخصائصه المميزة لفرديته أو لذاته ، وموجه من استعداداته نحو : أن يكون للدنيا ، أو للإيمان بالله . والذى يجمع بين مظهر الإيمان ، ومتع الدنيا ، هو المنافق وحده .

وفى سنة ١٩٤٤ جاءت ابنتى « نادية » إلى الدنيا . وكان القصور فى الغذاء والكساء ، ظاهرة سائدة فى الحياة المصرية إذ ذاك . فجنود الحلفاء بلغت عشرات الآلاف بمصر . وكان على « مصر » أن تمد هؤلاء الجنود بكل ما يحتاجون . حتى ببنات الترفيه اللائى كن يشحن فى القوافل .

ولا أنسى فضل الله علىّ يوم أن قدم إلى منزلى بالعباسية الشرقية وكيل نيابة قسم الوايلى . وكنت لا أعرفه . ولكنه عرّفنى بنفسه ، واستأذن فى الدخول والحديث معى بعض الوقت . فأذنت له . فذكر أنه يعرفنى من كتاباتى فى مجلة « الرسالة » التى كان يصدرها المرحوم الأستاذ « أحمد حسن الزيات » . وابتدأت الكتابة فيها وأنا فى جامعة « هامبورج » سنة ١٩٣٤ . ثم أطلعنى على شكوى من مجهول ضدى يبلغ إدارة الأمن العام : أنى من عملاء « ألمانيا » ، عدوة الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ، وأنى خطر على الأمن ضد جنود الحلفاء بالقاهرة ويطلب اعتقالى ! ! . واستنتج السيد وكيل النيابة أن هذا المجهول ربما يكون طالباً . وأخيراً ذكر : أنه تأكد أن هذه الشكوى كيدية ، وأنه من أجل ذلك قرر حفظها ، ورأى أن لا يزعجنى إذا ما طلبنى إلى مكتبه فآثر أن يزورنى ويطلعنى عليها ، تقديراً لكتاباتى التى عرفنى عن طريقها . فشكرت له فضله ، وانصرف . والغريب أنى لم أعرف اسمه ، ولم أسأله عنه وقت زيارتى .

ولم تنقطع علاقتى بالأستاذ الأكبر الشيخ « المراغى » . إذ كنت أتردد عليه إما فى العوامة فى « الزمالك » ، وإما فى منزله « بحلوان » . وكان يعجبنى منه منطقه وحسن حديثه ، واحتفاظه بكرامته ، وكانت له هيبة خاصة . وكثيراً ما كنت ألتقى بكبار الزائرين له فى الزمالك ، من أمثال « على باشا ماهر » ، « ولطفى باشا السيد » .

وقد دعانى — وكنت أعتبر أصغر عضو فى السن فى ذلك الوقت — لحضور مؤتمر من كبار الشيوخ عنده لبحث إصلاح الأزهر وبرامجه . وما أن ابتدأ المؤتمر إلا وعلا ضجيج المناقشة بين الحاضرين حتى لم تسمع للأستاذ الأكبر كلمة فى مخاطباتهم . وبعد نصف ساعة تقريباً دعا إلى فض الاجتماع

إلى موعد آخر . وهنا انصرف الأعضاء . وأخذت أنا كذلك فى الانصراف ، فنادى فضيلته على واستبقانى إلى تمام انصراف الجميع . ثم خاطبنى قائلا : رأيت ما جرى ؟ — مستنكراً ما حدث — وتابع الحديث قائلا : أهؤلاء يرجى منهم أن يصلحوا الأزهر ؟ . إنى لا أشك فقط . وإنما أنا متأكد من ذلك . اكتب لى مذكرة بما تراه فى إصلاح الأزهر ، وآت بها بعد أسبوعين! فهدأت من غضبه . وقلت له : إن الأزهر يعيش الآن فى ظل وجود شخصك وأرجو أن يعيش يوماً ما فى ظل نفسه هو . وهذا لا يتم إلا إذا أعطيته كثيراً من طاقاتك ومن جاهك . فهز رأسه متأسفاً ومتأثراً مما وقع . وبعد أسبوعين أحضرت له المذكرة وناقشنى فيها ، ثم احتفظ بها فى مكتبه . على أن أكرر اللقاء معه .

وفى مرة قادمة حضرت لأذكر له : أن « عبدالسلام الشاذلى باشا » — وقد كان وزيراً للشئون الاجتماعية — استدعانى وعرض على : أن أتولى إدارة البحوث الفنية بالوزارة . وهى إدارة مستحدثة . وأنه لم يرد من وراء نقلى إلى وزارة الشئون لأجل درجة مالية جديدة . وإنما ليستفيد بى . وليعرفنى كثير من مفكرى مصر فى ذلك الوقت عن طريق العمل فيها . وضرب لى مثلا بالمرحوم الشيخ « مصطفى عبدالرازق » ، والدكتور « طه حسين » ، « ولطفى باشا السيد » . كما ذكرت له مقولة « الشاذلى باشا » عندما وازن فى العرض وأساليبه فقال : إنك ستعرض هنا كما يعرض الحرير فى فترينات « شيكوريل » ، وليس كما يعرض فى « الغورية » وعليه التراب .

فسكت فضيلته قليلا ثم سألنى : أتريد المال ؟ . ليس عندنا هنا فى الأزهر مال . واستطرد فقال : أنا كنت أفهم أنك غير المشايخ ! . إنى منذ توليت الأزهر للمرة الثانية فى سنة ١٩٣٥ لا أسمع منهم إلا طلب المال والدنيا . فأكدت له أنى أحكى له فقط ما ذكره «الشاذلى باشا» . وأنه إذا لم تكن له رغبة فى النقل إلى وزارة الشئون فأنا لا أوافق على النقل ، كما أن «الشاذلى باشا» نفسه لا يوافق عليه . وأنا تهمنى رسالة الأزهر قبل كل شىء .

انتهت الحرب العالمية الثانية فى ٨ مايو سنة ١٩٤٥ . وسافر الأستاذ الأكبر مع « الملك فاروق » إلى «القصاصين». ثم فجأة سافر إلى «الإسكندرية» ودخل مستشفى « المواساة » ليكون تحت إشراف طبي فترة من الوقت . وفى الخامس من شهر أغسطس من السنة نفسها سافرت لزيارة فضيلته . فلما دخلت عليه رأيته منقبض الصدر . وبدأ حديثه بأن الله لو منحه من العمر بقية أخرى فسيسير فى شئون الأزهر حسبما سار فيها فى سنة ١٩٢٩ على عهد وزارة « محمد محمود باشا » ، وعهد « الملك فؤاد » . ثم بدا عليه الحزن ، وقال : إن العشر سنوات التى مضت والتى أنا عشتها فى الأزهر منذ سنة ١٩٣٥ لم أعمل فيها لرسالة الإيمان كما ينبغى . وإنما كنت أعمل للمصالح الدنيوية ، وأسير فى اتجاه المشايخ. وأنذر لو عاش فسيتابع المسيرة التى بدأها فى سنة ١٩٢٩ . وهى المسيرة التى تحددها مذكرته الإصلاحية . وهى مذكرة تاريخية لم تسبق إلا بمثل ما كتبه الشيخ « محمد عبده » عن الأزهر .

***

توفى الشيخ « المراغى » فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ . أى بعد هذا اللقاء بأيام قليلة . ثم اختير المرحوم الشيخ « مصطفى عبدالرازق » شيخاً للأزهر ، بعد معركة قانونية عنيفة . كان الشيخ « عبدالمجيد سليم » أحد طرفيها .والطرف الآخر« الملك فاروق » . فقانون الأزهر إذ ذاك يشترط فى شيخ الأزهر أن يكون عضواً فى جماعة كبار العلماء . ولم يكن المرحوم الشيخ « مصطفى » عضواً فيها . وإنما بعد أستاذيته الطويلة للفلسفة الإسلامية فى كلية الآداب ــ جامعة « فؤاد الأول » : اختير لوزارة الأوقاف . ومنذ أن خرج من الأزهر كأمين عام لمجلسه الأعلى بعد عودته من «فرنسا » وعين فى الجامعة ، اختار لنفسه الابتعاد عن وظائف الأزهر كلية . ولكن « الملك فاروق » بعد وفاة الشيخ « المراغى » رآه أفضل شيخ يخلفه فعرض عليه المشيخة . ولم يستطع الشيخ « مصطفى » أن يرفض عرضه . وكان يظن الملك أن الأمر ميسر ، وبالأخص بعد أن يعرف رأيه . وكان الشيخ

« عبدالمجيد سليم » يتولى وظيفة مفتى الديار المصرية فى ذلك الوقت . كما كان يعد من أنصار الملك وأصدقاء الشيخ «مصطفى » ذاته . ولكن تدخل بعض أصحاب المصلحة الخاصة رغبة فى الوظائف الكبيرة فى الأزهر ، جعل الشيخ « عبدالمجيد سليم » يتزعم معارضة تعيين الشيخ « مصطفى » فى مشيخة الأزهر ، بحجة أن تعيينه يخالف القانون . ورغم هذه المعارضة تم تعيينه أولا عضواً فى الجماعة ، ثم شيخاً للأزهر . وكان ذلك فى وزارة « النقراشى باشا » . وفترت العلاقة بعد ذلك بينه وبين الشيخ « عبدالمجيد سليم » ، مع أنى كنت أعرف تماماً : أن كلا منهما يكن للآخر : المحبة والتقدير . وكنت أعرف كذلك : أن كلا منهما لا تغريه وظيفة المشيخة . فالشيخ « مصطفى » كان راغباً عنها إلى آخر لحظة . والشيخ « عبدالمجيد » بطبيعته الإيمانية الخالصة بعيد عن الزهو بأية وظيفة مهما سمت .

واستمرت مشيخة الشيخ « مصطفى » إلى أن توفى بعد عيد ميلاد « الملك فاروق » فى فبراير سنة ١٩٤٧ . ولاقى أثناء مشيخته بعض الصعوبات من المشايخ والطلاب على حد سواء . ومن الأسف أن بعض كبار رجال الإدارة كان من بين المحرضين للطلاب ضده . وظهرت صورة رديئة من معارضة الطلاب فى حفلة أقامتها مشيخة الأزهر بمناسبة عيد ميلاد الملك وخطب فيها الشيخ الأكبر فى الرواق العباسى .

ويوم أن توفى عليه رحمة الله ترأس مجلس الأزهر الأعلى . وكنت أنا هناك فى مكتبه ، منتظراً الانتهاء من أعمال المجلس ، بناء على طلبه . فلما انتهى ودخل المكتب رأيته منفعلا وغاضباً . وقلما كان يغضب فسألته : أحدث أمر غير عادى فى المجلس ؟ . فقال : هيا بنا إلى السيارة لأوصلك إلى المنزل ، فى طريقى . وكنت أنا أسكن فى « العباسية الشرقية » ، بينما هو يسكن فى « منشية البكرى » بعد ذلك . وأثناء الطريق ذكر لى : أنه كان من بين الموضوعات المعروضة على مجلس الأزهر الأعلى : تعليم اللغة الإنجليزية فى معهد القاهرة ، على سبيل الإلزام ، كتجربة يمكن أن يتضح منها فيما بعد : مدى استعداد طلاب الأزهر ، وهم كبار فى السن ، لتعلم اللغة

الأجنبية . وقال : إنه اتفق مع الدكتور « طه حسين » عميد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول على أن يقبل عدداً من المتخرجين فى الثانوية الأزهرية كطلبة فى كلية الآداب . وجاءت هذه الفكرة كسبيل إلى إخراج الأزهريين من عزلتهم فى الحياة المصرية وفى الوظائف العامة الحكومية ، وتمكينهم من الوظائف المدنية والاختلاط بغيرهم حتى يمكن أن يسود بينهم تفاهم ، وبالتالى بين الأزهريين بوجه عام وغيرهم من المدنيين الآخرين .

وعندما عرض هذا الموضوع الذى أثير فى الجلسة تصدى له الشيخ « حسنين مخلوف » . وكان بحكم وظيفته كمفتى الديار المصرية : عضواً بالمجلس . وكان تصدى الشيخ « حسنين » للموضوع يتضمن تحدياً للشيخ « مصطفى » . إذ وصف تقرير اللغة الإنجليزية فى الأزهر : بأنه يضعف الدين . وإضعاف الدين كانت — وما تزال — فى الأزهر هى الحجة فى مواجهة أى تغيير يطرأ على نظام الدراسة ، أو على الكتب الدراسية ، أو على المدرسين فيه . وعندما أعلن الشيخ « حسنين » هذا التحدى غضب الشيخ « مصطفى » وواجهه بأن إضعاف الدين لا يكون أبداً عن طريق أسرة « عبد الرازق » . ويكفى أن ينظر شخص فى آثار الجمعية الخيرية الإسلامية التى أنشأها الشيخ « عبده » ، وكفل لها النمو والازدهار « محمود باشاعبدالرازق» ليحكم عن صلة أسرة « عبدالرازق » بالإسلام ومدى عنايتها به . وهنا كانت السيارة وصلت إلى منزلى فاستأذنت ، بعد أن وعدت بالذهاب إليه فى « منشية البكرى » فى السادسة من مساء نفس اليوم .

ولكن من الأسف ما أن وصلت إلى منزله حتى علمت بالخبر المؤلم . وهو وفاته أثناء استراحته بعد الغداء ، على إثر أزمة قلبية حادة . وهكذا كانت وفاته بسبب بعض الشيوخ . كما كان خروجه أول الأمر بعد عودته من « فرنسا » ، من وظيفة المجلس الأعلى للأزهر ، بسبب بعض الشيوخ أيضاً . ولذا أذكر : أننى بعد عودتى من « ألمانيا » ومقابلتى له حدثنى أنه كانت له رغبة فى أن أعين فى قسم الفلسفة الإسلامية بكلية الآداب —جامعة «فؤاد الأول». ولكن المرحوم الشيخ « المراغى» أبدى له الرغبة فى أن أكون

فى الأزهر . وكانت وجهة نظر الشيخ « مصطفى » حرصه على تجنيبى فى أول حياتى العلمية والوظيفية ما قد يثيره الأزهريون من اعتراضات بسبب أمر ما ، لا يتصل بجوهر الحياة العلمية والأكاديمية من بعيد أو قريب . وإنما بسبب شكل من الأشكال ، كتغيير الزى ، أو تغيير تقليد آخر .

* * *

تعين فى المشيخة بعد ذلك المرحوم الشيخ « مأمون الشناوى » . وكان ذلك فى وزارة « إبراهيم عبد الهادى » . وكنت إذ ذاك بجانب التدريس للفلسفة بكلية أصول الدين أباشر العمل فى مراقبة الثقافة الإسلامية بالإدارة العامة للأزهر . وفى ذات يوم حوّل الأستاذ الأكبر مكتوباً من الأستاذ الدكتور « محمد يوسف موسى » . وهو زميل متخرج فى الأزهر وفى السوربون معاً . وكان يباشر فى كلية أصول الدين تدريس مادة الأخلاق . وفى هذا المكتوب يذكر الدكتور « موسى » :

أولا : أنه اتصل بالسكرتير الخاص لجلالة الملك وهو « حسنى باشا» فى شأن ما يوصى به هنا ، ووجد منه تأييداً قوياً لتنفيذه . .

ثانياً : ما يوصى به الدكتور هو أن يباشر الأزهر على نفقته الخاصة ترجمة كتاب فى علم الكلام الإسلامى باللغة الفرنسية للأب « قنواتى » قام بإلقائه محاضرات فى جامعة « مونتريال » بكندا . ولم يزل يحاضر فى مادته كل عام هناك بدعوة من الجامعة . وهى جامعة كاثوليكية فرنسية .

وفى ذات الوقت ورد كتاب من وزارة الخارجية المصرية إلى إدارة الثقافة بالأزهر تبلغها : أن اجتماعاً تم فى السفارة المصرية بالفاتيكان بروما ، لسفراء البلاد الإسلامية بعد أن اطلعوا على كتاب الأب « قنواتى » باللغة الفرنسية عن علم الكلام الإسلامى . وقد قرروا معرفة رأى الأزهر فى الأخطاء الإسلامية التى وردت فيه ومحاولة تغطيتها من جانب المؤلف . والمؤلف معروف بنشاطه ضد الإسلام فى صورة متخفية ، وبالأخص بين طبقة المثقفين فى مصر . كما هو معروف بمكره السياسى . وبلوغه الآن مأربه فى إقامة

جمعيته للتقريب بين الإسلام والمسيحية من مؤسيسها هو ، والشيخ « أحمد الباقورى » باعتباره رئيساً لجمعية الشبان المسلمين ، يعتبر أمارة على هذا المكر السياسى . كما أن محاولاته السابقة ، وقد نجح فى بعضها ، من إرسال المرحوم الأستاذ « محمود الخضيرى » مدرس الفلسفة بكلية الآداب جامعة القاهرة فى سنة ١٩٤٩ ممثلا للأزهر فى مكتبة الفاتيكان للتعرف على المخطوطات الإسلامية والعربية ، ومن قدوم وفد برياسة مندوب الخارجية بالفاتيكان لزيارة شيخ الأزهر وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية فى هذه السنة(١٩٧٨) بحجة التقريب بين الإسلام والمسيحية أيضاً ، تشير إلى نشاطه المستمر .

وهو نشاط مريب لأن الأمر فى اعتداء المستشرقين واضح — وهم جميعاً من رجال الكنيسة فيما مضى أو من الدارسين للاهوت المسيحى فى تعصب — على الإسلام فى تشويه مبادئه ، وتحريف أهداف الأحداث التى وقعت فى طريق انتشاره . فإذا كان هناك عزم من الكنيسة على التقريب بين المسلمين والمسيحيين حقاً فما عليها إلا أن تصدر أمراً لرجالها الباحثين باسم العلم والمعرفة : بأن يتوقفوا عن إشاعة الاتهامات الباطلة فى دراساتهم ضد الإسلام .

ولكن القصد من إشاعة ما يسمى بالتقريب بين المسيحية والإسلام هو دفع المسلمين إلى إضفاء الحجية على مسيحية الكنيسة وقبولها كدين سماوى . والله فصل فى قرآنه بين رسالة عيسى ومسيحية الكنيسة ؛ يسأل عيسى فى إنكار :

« وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله »

« قال سبحانك ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق »

« إن كنت قلته فقد علمته ، تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك ، إنك أنت علام الغيوب .

« ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم »

« وكنت عليهم شهيداً مادمت فيهم ، فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم ، وأنت على كل شيء شهيد .

« إن تعذبهم فإنهم عبادك ، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم »(١).

والدكتور «محمد يوسف موسى» كان على صلة وثيقة بالأب «قنواتى». وقد كان تعيينه أستاذاً للشريعة الإسلامية فى جامعة عين شمس على عهد الدكتور « طه حسين » تعزيزاً لهذه الصلة .

والإجراء المعهود الذى تتخذه إدارة الثقافة بالأزهر إزاء مثل هذا الكتاب الذى ألفه الأب «قنواتى» أن تبعث به إلى خبير باللغة الفرنسية وبالإسلام معاً لتقرير أخطائه إن كانت به أخطاء ، أو مدى صلاحيته للتداول ولنشر الفكرة الإسلامية إن كان قد قصد به وجه الله .

وفعلا أرسلت الكتاب إلى الأستاذ الدكتور «إبراهيم بيومى مدكور» لتقريره . ولكن مدى علمى أنه لم يرسل النسخة التى وصلته ولا التقرير الخاص بالكتاب . وهو أيضاً على صلة طيبة بالأب «قنواتى». وربما أحرج بين الصدق فيما يكتب والعلاقة الطيبة بالأب ، فلم يقرر الكتاب ولم يرسله كذلك . وهو من المفكرين الذين يتحرون الصدق دائماً فيما يكتبون .

فأرسلت النسخة الثانية لهذا الكتاب ، وهى التى وردت من وزارة الخارجية المصرية مع طلب لسفراء الدول الإسلامية فى الفاتيكان ، إلى الدكتور «خليل مدكور». وهو أستاذ متدين ويجيد الفرنسية إلى حد كبير . ورجوته أن يعجل بالتقرير عن هذا الكتاب . وعندما اطلعت على التقرير هالنى موقف الدكتور «موسى» من الكتاب وحث الأزهر على مباشرة ترجمته على نفقته الخاصة ، وهو ملىء بالأخطاء الجسيمة ضد الإسلام ، كما صورها الدكتور «خليل مدكور» فى تقريره . فكتبت للخارجية بالرد مؤيداً رفضه ، واحتفظت بالكتاب وبالتقرير فى درج مكتبى .

---

(١) المائدة : ١١٦ — ١١٨ .

مرّ يومان . وفى اليوم الثالث أعلن قيام عهد مايسمى بالثورة المصرية وطلب إلى «الملك فاروق» مغادرة البلاد . وفى هذا اليوم جاء لزيارتى الزميل الدكتور «محمد يوسف موسى». وهو فى وضع على غير ما عهدته عليه فى الزيارات السابقة . يبدو عليه الخوف والقلق . وسألنى عن كتاب الأب «قنواتى» ومصيره فأجبته بما رآه الدكتور «خليل مدكور» فيه. وهنا أقبل علىّ فى لهفة ورجانى فى أن أرد إليه الطلب الذى تقدم به بخصوص هذا الكتاب . إذ لايريد أن يعرف عنه : أنه كان على صلة بالسكرتير الخاص للملك «فاروق» بعد أن قامت الثورة فى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ . وهنا أوضحت له أن العالم الأزهرى يجب أن يكون فوق الاتجاهات السياسية المحلية ، وأن يبقى صادقاً مع الإسلام وحده . وطمأنته فى أن طلبه سيظل بعيداً عن أن يكون مصدر ضرر له . ولكن سوف لا يسلم إليه .

ويشبه هذا الموقف لعالم من علماء الأزهر وموجه معروف لطلابه ، موقف الدكتور «على عبدالقادر» . وقد كان مديراً للمركز الثقافى الإسلامى بلندن من عدة سنوات ، وصاحب صلة وثيقة برئيس الديوان الملكى «حسنين باشا» وبسفير مصر فى لندن «عبدالفتاح عمرو باشا». فقبيل قيام الثورة بأيام كانت تقريراته كلها التى يرسلها إلى وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة ، وإلى الديوان الملكى ، وإلى إدارة الثقافة بالأزهر ، تقوم على الثناء الجم على « عمرو باشا » ومدى الأخذ بمشورته فى إنجازات المركز وفى سياسته. ولكن ما أن أعلنت الثورة حتى بادر الدكتور «على عبدالقادر» إلى إرسال تقريره إلى الجهات المعنية بمصر يصف فيه جرائم سفير مصر فى لندن إذ ذاك ، وهو «عمرو باشا» ، ويعلن الغضب عليه ويبارك مسيرة الثورة . وقد كان وضع الدكتور «على عبدالقادر» وضعاً حرجاً عندما قدمت له النوعين من تقريراته . ولكن أصر على جرائم « عمرو باشا » وسوء سلوكه فى لندن .

* * *

ثم جاء الشيخ « عبدالمجيد سليم » فى سنة ١٩٥٠ . وفى وزارة «النحاس باشا» فى ذلك الوقت وقعت مشادة بينه وبين الشيخ « عبدالمجيد » ، بسبب ميزانية

الأزهر . وكانت هذه المشادة فى احتفال الحكومة بذكرى المولد النبوى .
وانتهز شيخ الأزهر لقاءه « بالنحاس باشا » فى هذه الفرصة وذكره بوجوب تسوية الأزهريين المتخرجين بغيرهم من المتخرجين فى الجامعة ، فى المرتبات سواء داخل المعاهد الدينية ، أو فى وزارة المعارف إذ ذاك . وكان طلاب الأزهر فى هذا الوقت قد أعلنوا الإضراب والانقطاع عن الدراسة مطالبين بالتسوية . فكان رد «النحاس باشا » على شيخ الأزهر عنيفاً . وهو تهديده بضرب الأزهريين بالرصاص ، إن لم يعودوا إلى الدراسة . وهنا عقب شيخ الأزهر الشيخ « عبدالمجيد سليم » بقوله : إنك لا تستطيع ذلك يارفعة الباشا .

وقد باشر الشيخ « عبدالمجيد » فى مدته الأولى ، أو فى مشيخته الأولى — وهى هذه الفترة — ما أخذ عليه بين الأزهريين . وهو إحالة الأستاذ « صالح هاشم عطية » مراقباً عاماً للبحوث والثقافة بالأزهر ، إلى المعاش ، قبل بلوغه السن القانونية بثلاثة أشهر ، كى يشغل وظيفته بالدرجة الأولى ، بالمرحوم الشيخ « محمود شلتوت » . وفعلا كانت هناك معارضة قوية فى مجلس الأزهر الأعلى ضد هذا التصرف ، تزعمها الشيخ « محمد البنا » عضو المجلس ووكيل الوزارة للشئون الدينية بمجلس الوزراء . وكان ذلك فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ . وكان الجو العام فى مصر يومئذ جواً مشحوناً بتغييرات سياسية متوقعة . لكن ما هى ؟ . لا يدرى أحد من الناس على وجه التعيين .

وأقيل الشيخ « عبدالمجيد سليم » من مشيخة الأزهر . ويقال إن سبب إقالته : ما أفتى به من تحريم مراقصة الرجل لامرأة أجنبية عنه . وبلغت فتواه هذه إلى « الملك فاروق » ، على أن شيخ الأزهر يقصده بها . إذ كان الملك يتردد على محل عام فى شارع الهرم يسمى « بالأوبرج » . وكان يراقص فيه بعض السيدات الأجنبيات . وكان الغريب فى أمر هذه الإقالة : أن الملك وقعها وهو فى إيطاليا بمدينة « كابرى » . وهى من مدن الشواطىء المعروفة بحياتها الأرستقراطية المترفة . وأن الذى حمل هذه الإقالة من كابرى إلى « عبداللطيف طلعت » رئيس الديوان الملكى بالقاهرة فى ذلك الوقت هو المستشار الصحفى « كريم ثابت » . وهو من أسرة المقطم المعروفة بولائها

للإنجليز . وأخيراً أن هذه الإقالة لم تقع فى تاريخ الأزهر بهذا العنف . فالمرحوم الشيخ « المراغى » فى سنة ١٩٢٩ طلب إليه أن يستقيل ، وأبى « الملك فؤاد » أن يقيله ، رغم أن الظرف السياسى كان مواتياً له ضد حكومة « محمد محمود باشا » .

وعين الوفد الشيخ « إبراهيم حمروش » فى المشيخة . وبعد عشرة شهور أعيد الشيخ « عبدالمجيد سليم » فى وزارة « على باشا ماهر » إلى المشيخة مرة أخرى ، وهى الوزارة التى أتت بها ما يسمى « بثورة ٢٣ يولية » . وفى بداية تسلم الشيخ أمور مشيخة الأزهر طلب من « على باشا ماهر » أن يخصص له أحد الوزراء لشئون الأزهر . فخصص له الأستاذ « إبراهيم عبدالوهاب » ، وكان سكرتيراً عاماً لمجلس الشيوخ ، قبل الثورة . وكان يقصد الشيخ « عبدالمجيد » من تخصيص أحد الوزراء له — كما قال « لعلى باشا» نفسه — المحافظة على كرامة الوظيفة فى المشيخة. إذ كان يرى أنه لا يليق بشيخ الأزهر — بعنوان أنه شيخ الأزهر : أن يذهب إلى وزير ما فى شأن من شئون الأزهر. وكان يقول — عليه رحمة الله — : إنه يذهب فقط إلى ولى الأمر بعنوان كونه ولى الأمر . وأما من عداه فيذهب إليه باسم أنه : « عبدالمجيد سليم » ، وليس بعنوان كونه شيخاً للأزهر . وأقر « على باشا ماهر » عليه رحمة الله ما قاله الشيخ ونفذه .

ويجدر بالذكر : أن الشيخ « عبدالمجيد سليم » أحد ثلاثة من شيوخ الأزهر فيمن خبرت ، لم يعرف تاريخ الأزهر منذ الحرب العالمية الأولى من هو أكثر منهم حرصاً على كرامة الوظيفة ، ومن هو أشد منهم احتفاظاً بوقاره وهيبته . أما الاثنان الآخران فهما الشيخ « المراغى » ، والشيخ « مصطفى عبدالرازق ». وإن كان كل منهم يختلف عن الآخر بميزة أو أكثر ؛ فالشيخ « المراغى » عرف بدهائه وبحكمته السياسية . والشيخ « مصطفى عبدالرازق » عرف بتهذيبه وحيائه . والشيخ « عبدالمجيد سليم » عرف بصدق إيمانه وطيبة قلبه . وكل من الثلاثة كان مقدراً بين رجالات مصر ، ومفكريها وعلمائها ، كما كان مقدراً خارج مصر . وكل منهم كان كريم النفس واليد .

وفى هذه المرة الثانية لمشيخة الشيخ «عبدالمجيد» أخذ يحذر بعض الأصدقاء من التدخل معه فى شئون الوظيفة . وطلب إلىّ أن أقبل مكافأة شهرية على القيام بمهام مراقب عام الثقافة بالأزهر بالإضافة إلى أداء الوظيفة كأستاذ للفلسفة بكلية اللغة العربية . فاعتذرت عن المكافأة . وباشرت العمل كرسالة. ولما سألنى عن السبب فى عدم قبول المكافأة وأجبته بأن الأزهريين سيقولون : إنى من أجل المكافأة وحدها أعمل مع شيخ الأزهر ، وأنا لست فى حاجة إليها ، ومكتف بمرتب الوظيفة فى الكلية ، فقبّلنى ودعا لى بستر الله. وكنت شديد الحرص على عدم قبول أية مكافأة عن المشاركة فى الامتحانات العامة ، أو عن التدريس وإلقاء محاضرات إضافية ، وأرى أن ذلك الطريق هو خير سبيل لاحتفاظ الإنسان بكرامته ، وبحريته التامة فى رفض أى عمل من شأنه أن يكافأ عليه ، إذا وجد فيه ما يمس كرامته ، كما حرصت على عدم قبول أية وظيفة إدارية ، بدلاً عن التدريس كأستاذ فى الكلية . وعندما نقلت كمدير عام للثقافة الإسلامية بإدارة الأزهر فى سنة ١٩٥٨ ، ثم من بعدها إلى الجامعة كأول مدير لها فى سنة ١٩٦١ ، لم أنقطع عن تدريس المحاضرات التى كنت أقوم بتدريسها فى كلية اللغة العربية ، بجانب أداء العمل الإدارى فى الوظيفة الإدارية .

* * *

وإذا كان الشيخ «عبدالمجيد سليم» قد باشر العمل فى مشيخته الثانية حذراً من ضغط بعض أصدقائه عليه فى أعمال الوظيفة ، فإنه قد اضطر إلى ترشيح بعضهم فى بعض الوظائف الكبرى على آخر عهده بها فى سنة ١٩٥٢ . ولكن لم يتم توظيف من رشحه . وطلب إليه من الأستاذ «فتحى رضوان» ، وكان وزير دولة ويتولى شئون الأزهر فى أول عهد الثورة : أن يقدم استقالته . وحمل إليه هذه الرسالة الدكتور «محمد عبدالله ماضى» وكان سكرتيراً عاماً للأزهر فى ذلك الوقت ، وكان الشيخ عليه رحمة الله يثق فيه . وفعلاً قدم استقالته وعين الشيخ «الخضر حسين» شيخاً للأزهر ، على أن يكون لشيخ الأزهر وكيلان . أحدهما المرحوم الشيخ «محمد عبداللطيف دراز» وكان يمثل

جناح المعارضين للشيخ «عبدالمجيد سليم» أيام مشيخته الأولى والثانية . والثانى الشيخ «محمد نور الحسن» ، وكان يمثل الفريق الآخر الذى كان يصادقه سواء فى الأولى أو فى الثانية . ولم يحصل فى تاريخ الأزهر أن عين وكيلان له إلا فى هذه المرة . وربما يكون الشيخ «أحمد الباقورى» ، وقد كان يتولى وزارة الأوقاف فى هذا العهد ، وصهر الشيخ «محمد عبداللطيف دراز» ، هو صاحب فكرة هذا التعيين .

والشيخ «الخضر حسين» عليه رحمة الله — وهو تونسى الأصل — كان من أمثل العلماء فى الدفاع عن الإسلام ، وفى الجهاد فى سبيله . ولم يقع يوماً ما تحت إغراء الدنيا . اتصلت به يوم كان أستاذاً للبلاغة فى قسم التخصص الذى أنشىء فى سنة ١٩٢٥ والذى تخرجت فيه ، وسافرت تواً بعد التخرج إلى ألمانيا . وعرفته شيخاً للأزهر عن قرب وأنا أباشر العمل فى مراقبة الثقافة بإدارة الأزهر بجانب أستاذية الفلسفة فى كلية اللغة العربية . وكان رئيساً لجمعية الهداية الإسلامية ، ومديراً لمجلتها . كما كان أسلوبه فى الكتابة يتميز بالوضوح ، والمنطق ، والإيمان . لم يتزلف يوماً ما لحاكم ، ولا لكبير فى وظيفته ، ولم يهادن أو ينافق إطلاقاً فى إعلان كلمة الحق . عرفته فى حياته الداخلية فى مسكنه ، وفى عيشته .. عرفته الزاهد ، المتقشف ، الورع . رأيته قبل المشيخة ، وفى أثنائها ، وبعدها ، وهو يلبس « القبقاب » فى المنزل مع عظمة المؤمن العارف بالله . ولا أنسى موقفه — وكان اللواء «محمد نجيب» رئيسا للجمهورية ولمجلس الوزراء فى عهد ما يسمى بالثورة — عندما نشر بالصحف : أن الحكومة تعزم على تعديل قانون هيئة كبار العلماء بالأزهر . وحضر إلى إدارة الأزهر مبكراً ، ولم يذهب إلى مكتبه أولا . وإنما دخل مكتبى وجلس وأنا وحدى معه . وسألنى : هل قرأت الخبر الخاص بجماعة كبار العلماء ؟ فأجبته بالإيجاب . فأخرج مكتوباً من جيبه ، وقال : اقرأ هذا الخطاب . وإذا به خطاب موجه إلى رئيس الجمهورية يقدم فيه استقالته احتجاجاً على تدخل الحكومة فى شئون الأزهر ، بلغة لا تعوزها الصراحة ، وبإيمان لا يقبل التردد بحال ، وبعزيمة صادقة لا تعرف المناورة . فقبّلت

يده بعد أن قرأت الخطاب وشكرت له غيرته على الأزهر وكرامة العلماء إلى أن أرسله إلى رئيس الجمهورية . ورأت فيه الحكومة قوة لاتستطيع معها أن تقدم على أى تغيير فى الأزهر طالما الشيخ فى وظيفته، فقبلت استقالته . وعينت الدكتور «عبدالرحمن تاج» فى مشيخة الأزهر واشترط لقبول المشيخة إحالة وكيلى الأزهر إلى المعاش وتعيين الشيخ «صالح مشرف» سكرتيراً عاماً للأزهر ، والشيخ « الحسينى سلطان » وكيلا له .

* * *

تركت العمل الإدارى بإدارة الأزهر واقتصرت على عمل الأستاذية بالكلية . والشيخ «عبدالرحمن تاج» لا يشك واحد يعرفه فى دينه ، ولا فى حسن تربية أولاده ، ولا فى كرمه ، ولا فى توفيق الله إياه فى مصاهرته للشيخ «على إدريس» من كبار علماء الأزهر . ولكن كنت أختلف معه فى فهم رسالة الأزهر ، وفى الإعداد لحمل هذه الرسالة . كما كنت لا أتفق معه فى الدخول بالأزهر إلى مجال السياسة الخارجية للدولة . وقد أعلنت موقفى منه صراحة فى محاضرة عامة فى الجمعية الجغرافية المصرية عن « مستوى الكفاية الفنية للمتخرجين فى الأزهر ». فأخذت عليه تهنئته للقادة السوفييت فى مناسبات عديدة . وجاءت هذه المحاضرة دفاعاً عن المتخرجين فى الأزهر والعاملين فى الوقت نفسه فى وزارة التربية ، فى مواجهة تحدى الدكتور « عبدالعزيز القوصى » ، المستشار الفنى للوزارة فى هذا الوقت ، للعاملين من خريجى الأزهر فى التدريس فى مدارسها . والدكتور المستشار قد عرف من قبل بتحويل مدارس المعلمين الأولية وإلغاء قصر القبول فيها على حاملى الشهادة الابتدائية من الأزهر ، لتخريج معلم اللغة العربية والدين فى المدارس الابتدائية التابعة لوزارة التربية . وأصبحت هذه المدارس تقبل المسلم والمسيحى ، من يحفظ القرآن ومن لا يحفظه . وربما كان العدد الأكبر من النوع الثانى .

وقد وقف منى الشيخ « تاج » موقفاً شخصياً كنت لا أحب أن يقفه عندما سافرت إلى « كندا » فى سنة ١٩٥٥ كأستاذ زائر فى جامعة « ماكجيل » بمونتريال لإلقاء بعض المحاضرات فى معهد الدراسات الإسلامية ، عن الحركة الإسلامية

المعاصرة : ابتداء من «ابن تيمية» .. إلى الإخوان المسلمين. ولكن سهل لى مهمة السفر رئيس الجمهورية السيد « أنور السادات » . وكان يومئذ وزير دولة لشئون الأزهر . كما وقف منى موقفاً آخر فحجب عنى عضوية جماعة كبار العلماء . وكنت الوحيد المستحق لهذه العضوية حسب قانون الأزهر الصادر فى سنة ١٩٣٦ . ومن أجل ذلك اضطررت لمقاضاة مشيخة الأزهر فى مجلس الدولة .

وفى أثناء مشيخته ترأس السيد « على صبرى » — وكان مديراً لمكتب الرئيس «جمال عبدالناصر» ، فى ذلك الوقت — مؤتمر المستشارين الثقافيين المصريين فى الخارج ، وكان منعقداً فى مجلس الأمة . وألقى فيه أستاذنا الشيخ «محمود شلتوت» ، باعتبار أنه كان مراقباً عاماً للبحوث والثقافة بالأزهر ، محاضرة عن صلة الأزهر الثقافية الخارجية . وكنت قد اشتركت مع تلميذى المرحوم الدكتور «حمودة عبدالعاطى» فى إعدادها . وقد سر منها السيد « على صبرى» كثيراً وتركت فى نفسه انطباعاً طيباً عن الشيخ « شلتوت » .

* * *

وبعد فترة ليست طويلة صدر قرار جمهورى بتعيين الشيخ «شلتوت» وكيلا للأزهر . ولم يزل الشيخ «عبدالرحمن تاج» شيخاً له. وقد وعد الشيخ «شلتوت» بالتعيين فيما بعد شيخاً للأزهر بدلا من الشيخ « تاج » .

وفى صباح أحد الأيام صدرت الصحف بتعيين الشيخ «تاج» وزيراً فى اتحاد الجمهوريات العربية . وكانت اليمن عضواً فيه . فلما اطلع الشيخ «شلتوت» على الخبر أصيب بصدمة نفسية . لأنه ظن أن الشيخ «تاج» سيجمع بين الوزارة والمشيخة . ولكن صياغة الخبر على النحو الذى ظهر عليه قصد منها توفير الكرامة لمنصب شيخ الأزهر . والشيخ «تاج» كان قد نقل فعلا ، واستمر فى الوزارة إلى أن حل الاتحاد .

وقد أثرت هذه الصدمة النفسية على صحة المرحوم الشيخ «شلتوت». ومع اعتلال صحته عين فى المشيخة وبقى فيها إلى أن توفى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

وفى عهده أنشئت إدارة الثقافة بالأزهر . ونقلت بدرجتى فى الكلية — وهى درجة مدير عام — إلى شغل وظيفة مدير عام هذه الإدارة . وقد لاقيت مشقة كبيرة فى مباشرة أعمال هذه الإدارة وتصريف شئونها . وكانت تجمع عدة إدارات : إدارة المكتبة — وإدارة الوعظ — وإدارة البحوث والثقافة — وإدارة المطبعة — وإدارة المجلة . وسبب المشقة : اعتلال صحة الأستاذ الأكبر من جانب ، وكثرة المستشارين حوله من جانب آخر . وهم أصحاب صلات خاصة به ، من أصهاره ، وتلامذته . والمقربين إليه . وكانوا يشيرون عليه بما يحقق بعض المصالح الشخصية . فإذا تعارضت هذه المصالح الشخصية مع المصلحة العامة فى شئون الثقافة وقفت فى وجهها . وكانت تصور وقفتى فى وجهها للشيخ الأكبر على أنها ضد شعبيته فى المشيخة . وكم ضاق صدره منى ؟ . وأخيراً كتب فى العاشر من أغسطس سنة ١٩٦١ إلى وزير الدولة لشئون الأزهر كتاباً يطلب فيه : نقلى من إدارة الثقافة بدرجتى إلى كلية اللغة العربية ، لأعمل أستاذاً كما كنت سابقاً . وعندما أطلعنى السيد «كمال رفعت» على هذا الكتاب رجوته فى سرعة التنفيذ . ولكن ذكر لى : أن الأمر يرجع إلى الرئيس وحده .

* * *

— ٨ —

تطوير الأزهـــر

وفى سنة ١٩٦١ كنت فى «دمشق» لحضور ندوة للمجلس الأعلى للفنون والآداب ، وكنت عضواً فيه بحكم وظيفتى . والتقى بى الأستاذ «محمد المبارك» عميد كلية الشريعة بجامعة «دمشق». وسألنى : هل اطلعت على مشروع القانون الخاص بتطوير الأزهر ؟ . فلما أجبته بأنى لم أطلع عليه ، ذكر أنه عنده واستلمه من السيد « كمال الدين حسين» وسيحضره لى للاطلاع عليه سراً . وفعلا اطلعت عليه فى ذات الليلة ، وأعدته له فى صباح اليوم التالى . وظهر لى من أول الأمر أن المشروع يستهدف أول ما يستهدف : نزع السلطة المالية والإدارية من شيخ الأزهر ، ووضعها فى يد ثلاثة من الموظفين الكبار فى الأزهر بعد أن تنشأ فيه إدارات عامة ثلاث . وهى إدارة المعاهد الدينية ، وإدارة الثقافة العامة ، وإدارة المجلس الأعلى للأزهر . ولما راجعت الأستاذ «المبارك» فيما يستهدفه المشروع من عدم تمكين شيخ الأزهر من الشئون المالية والإدارية ، ذكر أنه نقل إليه أن وظيفة شيخ الأزهر يجب أن يتوفر لها الاحترام . وذلك بأن يحال بين شيخ الأزهر والتصرفات المالية والإدارية المعيبة من جهة اللوائح والقوانين المعمول بها ، وتنقل إلى أفراد بعده يختارهم هو فى وظائفهم ، ويكونون مسئولين مسئولية تامة عن تصرفاتهم فى الوظائف . وتتركز رسالته فى البحوث الإسلامية ، وفى الإشراف على المناهج ، وكل ما يتصل بالكتب والامتحانات ، واختيار الأساتذة .

وعندما عدت إلى «القاهرة» من «دمشق» ، والتقيت بالمرحوم الشيخ الأكبر حدثته عن المشروع ، وعما وضع فيه من تجريد شيخ الأزهر من سلطاته المالية والإدارية . واقترحت عليه أن يطلب هذا المشروع من السيد « كمال

رفعت» الذى أعده وقدمه إلى رئيس الحكومة المحلية وهو السيد « كمال الدين حسين». ولكن رده لم يكن يشجعنى على الاستمرار معه فى هذا الحديث . وأبدى أنه لا يريد أن يعرف شيئاً عن القانون قبل ظهوره ، وأنه لا يريد أن يتخذ الآن موقفاً معيناً .

لم أسئل بحكم وظيفتى ، ولا بصفتى الشخصية عن الرأى فى تطوير الأزهر . وإنما سألنى المرحوم الأستاذ«محمد سعيد العريان»عن مفهوم الثقافة والبحوث فى الإدارة العامة للثقافة . ولم يشر فى سؤاله إلى أى شىء يتعلق بقانون تطوير الأزهر .

حتى فى يوم معين كان آخر أيام انعقاد مجلس الأمة المشترك بين مصر وسوريا كلفنى الشيخ الأكبر بالحضور إلى منزله فى الساعة الخامسة مساء . إذ كان على موعد مع السيد « كمال الدين حسين» .. فذهبت وفى نفس الموعد حضر المرحوم الشيخ « محمد نور الحسن»وكان وكيلا للأزهر . ثم حضر السيد «كمال الدين حسين» ، وسأل الأستاذ الأكبر عمن يمثل الأزهر عند مناقشة القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ هذا المساء . فذكر له اسمى واسم وكيل الأزهر . وركبنا معه إلى مجلس الأمة واستمرت المناقشة إلى الساعة الثالثة صباحاً . لأن مرسوم فض الدورة سيتلى عقب الموافقة على القانون . وكان من الغيورين على رسالة الأزهر ، كما بدا ذلك عند المناقشة الأستاذ « فتحى رضوان » من مصر ، والأستاذ «شكرى فيصل» من سوريا . وكل ما أمكننى أن أعد له هو وضع كلمة « موافقة » شيخ الأزهر ، بدلا من « اقتراح » شيخ الأزهر ، فى المواد التى طلب فيها الرجوع إلى شيخ الأزهر .

* * *

صدر القانون . وأتممت إعداد السفر إلى جامعة « كولومبيا » بنيويورك كأستاذ باحث فيها لمدة سنة . ووافق الشيخ الأكبر على سفرى ، بعد إخطار من السيد وزير الدولة بموافقة السيد رئيس الجمهورية على هذا السفر ، بناء

على كتاب سفير مصر فى « واشنطن » . فقد تقدمت الجامعة هنالك إلى سفارات ثلاث : مصر ، وإيران ، والأردن : تطالب مساعدتها فى الموافقة على الشخص المطلوب من بلدها . وكانت جامعة « كولومبيا » وضعت اسمى ضمن أسماء ثلاثة رشحتهم للوظيفة المطلوبة .

ولم يبق على الموعد المحدد للسفر سوى أسبوع واحد . ولكن فوجئت بمكالمة من مكتب السيد « كمال رفعت » تطلب إلىّ الحضور إلى مكتبه فى « أخبار اليوم » فى الساعة الحادية عشرة مساء . وكان هو يشرف على دار « أخبار اليوم » بعد تأميمها ، بالإضافة إلى عمله . وعندما التقيت به أخبرنى برأى السيد رئيس الجمهورية فى أن أتولى إدارة جامعة الأزهر ، وأعتذر عن السفر إلى الولايات المتحدة . فذكرت له الوضع فى الأزهر . ولكنه أجابنى : ولذلك أردت أن أبلغك رغبة السيد الرئيس .

وبعد أيام صدر قرار جمهورى بتعيينى وكيلا لجامعة الأزهر ومديراً لها بالنيابة . فلما استفسرت من أصحاب الشأن خارج الأزهر أجابوا بأن الأستاذ الأكبر رأى أن لا تعين مديراً للجامعة إلا بعد أن يعدل مرتب شيخ الأزهر وبدل التمثيل الخاص بوظيفته فى الميزانية ١٩٦٣/٦٢ . ولم تكن لجامعة الأزهر ميزانية فى السنة الأولى التى صدر فيها القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . وبالتالى لم يكن لمدير الجامعة مرتب ولا بدل تمثيل فى ذلك الوقت . وظللت بمرتب مدير عام الثقافة إلى الفترة الأخيرة فى الوزارة . وتسلمت فرق المرتب فى شهر مارس سنة ١٩٦٤ الذى خرجت فيه من الوزارة .

وعملت جاهداً على تجديد الكليات فتقرر إعادة الكليات الثلاث : أصول الدين ، والشريعة ، واللغة العربية ، بالإضافة إلى الكليات العلمية والعملية التى نص عليها القانون فى المادة الرابعة والثلاثين منه . وأنشأت معها كلية البنات الإسلامية ، وكلية التربية .

وتألفت لجان لوضع المناهج لكل كلية. واقتدى أعضاء اللجان فى الكليات الثلاث التقليدية بالمناهج الموضوعية التى جاءت فى قانون ١٩٣٦ وكان يشرف على وضعها إذ ذاك المرحوم الشيخ «مصطفى عبدالرازق». فهذه المناهج جمعت بين الموضوع والكتاب الأزهرى للمادة المعينة. ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار : أن أى تعديل فى نظام الأزهر منذ أن تألف مجلس إدارته فى سنة ١٩١١، لم يتجاوز التنسيق بين الكتب التقليدية فى الدراسة. فقد كان النظام المعروف للأزهر نظام «العمود» والكتاب. أى أن الطالب كان يتخرج بإجازة الأستاذ الذى يقرأ كتاباً معيناً فى مادة معينة عند عمود معين من أعمدة الأزهر. وانتقال الطالب لم يكن انتقالات من مرحلة إلى مرحلة، وإنما كان انتقالا من كتاب إلى كتاب، ومن أستاذ إلى أستاذ، أو من عمود إلى عمود.

فلما جاء ما يسمى «بالنظام» فيه: قسم الزمن إلى ثلاثة أقسام : الابتدائى، والثانوى، والعالى. وقسمت الكتب التقليدية فى الدراسة إلى ثلاث مجموعات المجموعة التى كتبها أصغر حجماً كالمتون وشروحها وقررت فى القسم الابتدائى، والمجموعة التى كتبها متوسطة الحجم وليست لها حواش وتقريرات وقررت فى القسم الثانوى، والمجموعة الثالثة من الكتب المطولة فى المواد. وهذه قررت فى القسم العالى. والفرق إذن بين هذه المجموعات هو فى حجم الكتاب وليس فى موضوعه ومفاهيمه.

واستمر الوضع على هذا النحو إلى أن جاءت سنة ١٩٢٥ وصدر قانون فى وزارة «إسماعيل صدقى باشا» بإنشاء التخصص بعد دراسة القسم العالى. وأضيفت رياسته إلى مفتى الديار المصرية فى ذلك الوقت، وهو الشيخ «عبدالمجيد سليم». وقسمت الدراسات فيه إلى شعب : الفقه والأصول .

والتفسير والحديث .. والبلاغة والأدب .. والنحو والصرف .. والتوحيد والمنطق..والتاريخ . وفى سنة ١٩٣٦ على عهد الشيخ «المراغى» بعد أن عاد للمشيخة فى المرة الثانية ، قسمت المواد فى القسم العالى إلى ثلاث مجموعات ، تدرس فى ثلاث كليات . وهى كلية الشريعة ، وأصول الدين ، واللغة العربية . حتى كان قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على عهد ما يسمى بالثورة فأضاف إليها كليات أخرى ، وأجاز أن يضاف إليها فى المستقبل ما تراه الجامعة من كليات جديدة .

وعندما وضعت مناهج الكليات تطبيقاً لهذا القانون الجديد زيدت سنة دراسية فى الكليات العلمية والعملية ، وسميت بالسنة الإعدادية أو التمهيدية . يتقوى فيها الطالب الحاصل على ثانوية الأزهر فى علوم الرياضة واللغة الأجنبية بينما يتقوى الحاصل على الثانوية العامة من وزارة التربية فى العلوم العربية والدين . وكانت زيادة هذه السنة مثار شكوى بعض الطلاب . أو بعبارة أخرى اتخذت مبرراً لتحريض الطلاب على نظام الجامعة .

وكنت أحرص على بقاء هذه السنة ، وعلى جدية الدراسة فيها . كما كنت أحرص على بقاء الثانوى فى المعاهد الدينية أربع سنوات على الأقل ، بعد أن يحذف المكرر فى كتب الدراسة للعلوم العربية والشرعية . وقد قدر هذا المكرر بنحو ٤٠ ٪ من موضوعات هذه الكتب .

ولكى لايهرب طالب الأزهر فى الثانوى أو فى الكليات العلمية والعملية فى الجامعة من طول المدة خططت لرعاية الطلاب ، بحيث يقبل الطالب على الدراسة الأزهرية فى رغبة وفى اطمئنان . فحوّلت ريع بعض الأوقاف الخيرية — وفى مقدمتها أوقاف «زينب هانم» الذى كان مخصصاً للحنفية بين مدرسى القاهرة — إلى صندوق الرعاية الاجتماعية لطلاب الجامعة . وهذا الصندوق يتكفل بتقديم الوجبات الثلاث فى اليوم ، مع تقديم السكن لكل طالب قادم من الريف . وذلك نظير مبلغ جنيه واحد فى الشهر يسهم به الطالب فى هذا الصندوق . وعندما توليت وزارة الأوقاف بعد ذلك وقعت

عقد إيجار بألف ومئتى غرفة فى ثلاث عمارات من عمارات الأوقاف فى « دير الملاك» بالقاهرة ، مع أمين عام الجامعة إذ ذاك الأستاذ«على عبدالرازق» كما أخذت موافقة السيد المهندس « أحمد محرم» وزير الإسكان فى ذلك الوقت على تأجير سبع عمارات من أملاك الوزارة لسكنى طلاب جامعة الأزهر بمدينة نصر .

وابتدأ صندوق الرعاية الاجتماعية يؤدى رسالته بتقديم وجبة غذاء ساخنة لطلاب الجامعة كل يوم فى نظير ثلاثين مليما للوجبة الواحدة . ولوحظ أن طلاب الكليات الثلاث التقليدية فى ذلك الوقت كانوا مواظبين على الحضور إلى كلياتهم ، أكثر من كل عام . كما طالت إقامتهم بالقاهرة زيادة عما تعودوا عليه من قبل .

وبعد ستة أشهر من تعيينى وكيلا للجامعة ومديراً بالنيابة صدر قرار بتعيينى مديراً لها . ولم أعلم بهذا القرار إلا صدفة ، فقد سافرت إلى الإسكندرية فى عطلة عيد الأضحى . وفى أول يوم من أيامه طلعت صحيفة«الأهرام»بالخبر : ولما عدت إلى القاهرة قابلت السيد نائب رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت السيد « حسين الشافعى » باعتبار أنه المشرف على شئون الأزهر . وعبرّت له عن شكرى على التعيين فى وظيفة مدير الجامعة . فما كان منه إلا أن فاجأنى بقوله : إن الريس — يقصد الرئيس«جمال عبدالناصر»— هو الذى طلب بمناسبة عيد الأضحى ، أن يصدر قرار تعيينك فى هذه الوظيفة . فرجوته أن ينقل إليه شكرى مرة أخرى ، بالإضافة إلى برقية كنت أرسلتها من قبل .

وبجانب تخطيط المناهج الدراسية لجميع الكليات خططت كذلك لإعداد المدرسين والأساتذة على مدى عشر سنوات حتى يكون للجامعة اكتفاء ذاتى بعد ذلك . وكان بين خطط الإعداد للمدرسين إرسال بعض البعثات الدراسية إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . وكانت جملة البعثات المزمع إرسالها إلى الخارج تبلغ ما يقرب من خمسماية بعثة .

كما كان من بين ما عمل : تصحيح أوضاع المدرسين والأساتذة فى الكليات الثلاث التقليدية ، بالنسبة إلى المواد التى يقومون بتدريسها حسب تخصصاتهم . وقد غضب بعضهم من نقله من تدريس الشريعة مثلا إلى تدريس البلاغة ، أو النحو والصرف ؛ لأنه يحمل شهادة التخصص فى البلاغة أو فى النحو . وقد وجدنا بعضهم يحمل التخصص فى الخط العربى بينما هو يقوم بتدريس الفلسفة .

وبالإضافة إلى ذلك وضعت ميزانية الجامعة لسنة ١٩٦٢ . وتضمنت الكليات كلها الوظائف الجديدة أسوة بكادر الجامعات الأخرى الموجودة فى الجمهورية . وعند مناقشة هذه الميزانية بمكتب وزير الخزانة ، وكان فى ذلك الوقت السيد « عبد اللطيف البغدادى » أبدى حسن إدراكه لرسالة جامعة الأزهر ، ورغبته المخلصة فى مساعدتها . فما أن عرضت عليه إنشاء كلية للتربية على أن تكون بها درجة واحدة لأستاذ هو عميد الكلية ، ودرجتان لأستاذين مساعدين ، وأربع درجات لمدرسين ، وثمانى درجات لمعيدين ، حتى سأل متعجباً : لماذا تنشىء الجامعة كلية تربية مستقلة؟ . فلما أوضحت له : أن الأزهر فى معاهده فى حاجة ماسة إلى مدرسين للعلوم ، والرياضة ، واللغات ، والمواد الاجتماعية . وهو ينتدب الآن مدرسين ، وربما من غير المسلمين ممن يقوم بتدريس بعض هذه المواد . عندئذ قال : إن الخزانة توافق على ضعف الوظائف المطلوبة فى كلية التربية . وقد علمت بعد أن تركت الجامعة والوزارة أن وظائف كلية التربية استخدمت لإرضاء بعض الأصدقاء فى كلية اللغة العربية ، فنقلت منها ، وتأجل إنشاؤها إلى وقت آخر .

ويعيب بعض الأزهريين تطوير الأزهر طبقاً لما جاء فى قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . ويحملونه مسئولية انخفاض مستوى التعليم فى كليات أصول الدين ، والشريعة ، واللغة العربية . ولكن لا أعرف حتى الآن : ما هى مسئولية قانون التطوير إزاء انخفاض مستوى التعليم فى الكليات الثلاث ؟

لأنه أنشأ كليات أخرى علمية وعملية لا يدخلها إلا طلاب الثانوية الأزهرية . ومن لديهم أهلية لحفظ بعض أجزاء القرآن الكريم وتعلم الإسلام ؟ .

فى اعتقادى لو أخذت الدراسة التمهيدية فى الكليات العلمية والعملية مأخذ الجد لأثمرت إلى حد كبير فى توجيه طالب الثانوية العامة نحو الإسلام ، وتمكين طالب الثانوية الأزهرية بعض الشيء فى اللغة الأجنبية ، والرياضة .

إن إنشاء كليات جديدة ، بجانب الكليات التقليدية الثلاث ، فى جامعة الأزهر هى فرصة كبيرة لعلماء الأزهر ، فى أن يوجهوا أبناءهم أولا إلى المعاهد الأزهرية فيحافظون على اتجاه آبائهم فى التعرف على الإسلام والإقبال على الإيمان به . وفى الوقت نفسه يمكنهم أن يضموا إلى التعليم الدينى فى المعاهد الابتدائية ، والإعدادية ، والثانوية الأزهرية : نوع ما يختارون من تخصص فى الكليات الجديدة . وهكذا لا يكون أولاد العلماء غرباء على توجيه آبائهم ، وبالتالى لا يحرمون فى التعليم العالى من تخصصات علمية وعملية ، بالإضافة إلى ما تعلموه من قبل .

كما أن إنشاء هذه الكليات الجديدة أيضاً فرصة للشبان والشابات من أبناء المسلمين الذين تخلفوا عن التعليم الإسلامى بدخولهم مدارس التعليم المدنى — وهى مدارس وزارة التربية — أن يحصلوا على قسط لا بأس به من الدراسة الإسلامية والدراسة العربية اللازمة مع التعليم الجامعى ، قبل أن يتخرجوا نهائياً من الجامعة ، وينهوا حياتهم التعليمية بالعمل فى وظائف الدولة .

إن الأمر الذى يعاب ليس هو خلق كليات علمية وعملية بجانب الكليات التقليدية فى جامعة الأزهر ، وإنما هو التقاعس ، أو التباطؤ ، أو الإهمال فى إعداد الطلاب فى السنة الإعدادية أو التمهيدية ، وجعل هذه السنة شكلا من الأشكال ، ليس له مضمون فى التعليم بالكليات .

إن الجامعة الكاثوليكية بمدينة « مانيلا » عاصمة الفلبين بها ثلاث وعشرون كلية . ومن بينها كلية واحدة للاهوت المسيحى . ومع ذلك

فالكليات الأخرى تعنى بدراسة المسيحية فى جميع سنوات الدراسة الأربع . وطابع الأساتذة فى جميع الكليات هو الطابع الكاثوليكى . فهم « آباء » بالزى التقليدى . ومع ذلك فمن بينهم أشهر الأطباء ، وكبار المهندسين ، والعلماء فى جميع فروع العلم ، فى العالم . وبالأخص فى منطقة الشرق الأقصى . وهى الجامعة التى تموّل رسالة الكثلكة فى هذه المنطقة من العالم . وعدد الطلاب محدود حسب إمكانية الجامعة فى المكتبة ، والمعامل والأجهزة ، وقاعات المحاضرات ، وقاعات الدرس ، والأساتذة . ويقدر العدد بنحو عشرة آلاف طالب .

وإذا كانت الدراسة فى كليات جامعة الأزهر ، العلمية والعملية ، تحتاج فى إعداد الطالب الأزهرى مسبقاً فى المعاهد الدينية : الابتدائية ، والإعدادية ، والثانوية ، إلى تعليمه مواد جدية لم تكن فى برامج الدراسة الأزهرية التقليدية من قبل ، أو إلى التوسع فيما كان منها موجوداً منها ، فالسبيل إلى الوصول إلى الهدف وإلى إيجابية المزاوجة بين النوعين : القديم ، والمستحدث ، هو إعادة النظر فى برامج هذه المعاهد فى مراحلها الثلاث ، والتنسيق بين ماهو قديم وماهو مستحدث ، بحيث لا يمس جوهر التعليم الدينى والعربى الذى عرف به الأزهر ، كماً ونوعاً ، وبحيث يتحقق لدى الطالب من المعرفة الجديدة ما يساعده على الدراسة والتفوق فيها ، فى كليات الجامعة الجديدة .

و « الجمعية الخيرية الإسلامية » على عهد المرحوم الشيخ « محمد عبده » دخلت مجال التعليم بمدارسها التى أنشأتها فى ذلك الوقت لتزيل الفجوة بين تعليم الأزهر فى معاهده ، وتعليم وزارة المعارف فى مدارسها وزاوجت فى مدارسها بين المنهجين فى كل نوع منهما . وتخرج الطالب من مدارس الجمعية الخيرية ، وهو طالب مسلم يعرف دينه ويحفظ نصف القرآن على الأقل ، بالإضافة إلى وقوفه على ما يسمى بالعلوم العصرية . وتميز عن طالب الأزهر ، وطالب وزارة المعارف فى ذلك الوقت .

ولا أقصد هنا بضرب المثل بمدارس «الجمعية الخيرية الإسلامية» أن أدعو إلى تقليص جوهر التعليم الإسلامى والعربى فى المعاهد الأزهرية ، كماً وكيفاً لأفسح مكاناً للمواد الضرورية الأخرى بالنسبة للتعليم فى الكليات الجديدة . وإنما أقصد فحسب أن أشير إلى الحل — وهو التنسيق — الذى يمكن به دفع المشقة على الطالب فى المعاهد الأزهرية ، قبل الجامعة ، عندما يواجه من مواد التعليم ما يجعله ييأس من تحصيله .

* * *

واختير الموقع الذى تقام عليه مبانى الجامعة فى مدينة «نصر» ولكن لم يوضع الحجر الأساسى لهذه المبانى ، إلا بعد أن توليت شئون الأوقاف والأزهر . ولم تكن هناك فكرة إطلاقاً فى فصل الكليات الثلاث التقليدية ، وهى كليات : أصول الدين ، والشريعة ، واللغة العربية عن باقى الكليات الأخرى فى المبانى الجامعية . لأن الانعزالية بين ما يسمى بالتعليم المدنى والتعليم الدينى ، يجب أن يقضى عليها فى المجتمعات الإسلامية . فالإسلام ينظر إلى جميع ألوان المعرفة فى هذا الكون على أنها سبل إلى معرفة الله . وللمسلمين فى تاريخ العلوم والمعارف : ما يُعد أمجاداً لهم ، وفخراً للإسلام ، كقوة دافعة نحو العلم .

وهكذا . . تكوّن تخطيط الجامعة ، وابتدأت مراحل التنفيذ . واشترك فى هذا التخطيط عديد من اللجان والأساتذة من جامعات الجمهورية ومن بعض إخواننا السوريين . ويذكر للأستاذ «عبده ماهر» مراقب عام الشئون المالية بجامعة عين شمس : الفضل فى وضع أول ميزانية للجامعة . باشر تنفيذها بعده الأستاذ «على عبدالرازق» ، وقد كان أميناً عاماً لجامعة «أسيوط» . والمرحوم الأستاذ «محمد سعيد العريان» كان طاقة كبيرة فى العمل . وهو مشكور فى كثير من القرارات التى استصدرها من السيد « كمال الدين حسين» ، أو من السيد «حسين الشافعى» بعده ، والتى تتصل بالمرحلة الأولى من مراحل التنفيذ . ولكن عليه رحمة الله كان يميل إلى التفرد بالسلطة والتوجيه . وهذا الميل

انتهى به أخيراً إلى إحالته إلى المعاش . وإبعاده عن مؤسسات الأزهر كلها .
وخلت درجة وكيل الوزارة التى كان مقيداً عليها ، والتى شغلت بعده
بالأستاذ « إبراهيم حمودة » ، ثم بالأستاذ « المسيدى » .

وأذكر له أنه بعد تعيينى فى مباشرة إدارة الجامعة ، وجه هو الدعوة ،
لأمر ما ، لاجتماع لجنة فى مكتبى فى وقت معين . متحدياً وجودى ووظيفتى .
ولكن لم يمكن هو من الاجتماع ولا من دخول المكتب . وكانت هذه الحادثة
هى السبب المباشر فى إخراجه من محيط الأزهر .

وكنت سعيداً بقبول الأستاذ الدكتور « محمد سليمان » لوظيفة وكيل الجامعة ،
لما سمعته عنه فى دينه ونشاطه فى عمله . وكان يشغل بجانب أستاذيته فى الطب
الشرعى بكلية طب « جامعة القاهرة » وظيفة الأمين العام للمجلس الأعلى
للجامعات . ولكن بعد ما تركت الجامعة إلى الوزارة كان ينتظر أن يعين
مديراً للجامعة . وهذا أمر طبيعى ومترقب من وكيل الجامعة . ولم أقصر
إطلاقاً فى محاولة تعيينه مديراً لها . فقد عرضت اسمه مرتين . ولكن لم تنجح
محاولتى بسبب ما كان يقال : إنه من الإخوان المسلمين . والانتساب إلى
الإخوان المسلمين كان تهمة كبيرة فى ذلك الوقت . ولم يزل ينظر نظرة
ريبة وتخوف إلى من كان ينتمى إلى جمعيتهم . ورغم عدم نجاحى فى محاولة
تعيينه مديراً للجامعة فإنه كان من الحرج الشديد : أن أخبره برأى المسئولين
وتحفظهم ضده . وهكذا : كنت لا أستطيع تعيينه . ولا أستطيع بالتالى أن
أخبره بواقع الأمر ، وأقول له مثلا : إن فلاناً .. أو فلاناً . من أصحاب
المسئولية الأولى . لا يوافق فى إصرار على تعيينك مديراً لجامعة الأزهر .
وإزاء هذا الحرج آثرت من جانبى طالما أنا فى الوزارة أن لا أعين مديراً لها
مع وجوده فى وظيفة الوكالة ، على أن أترك له حرية التصرف ، وأفسح
له مجال النشاط . وهو رجل مؤمن كما أعلم ، لايتوقع منه إلا كل خير
للجامعة . أما من جانبه هو فقد أوحى إليه بعض أساتذتنا ممن كانوا يشغلون
أنفسهم بالوقيعة والدس — وأمرهم معروف فى تاريخ الحركات الأزهرية —

بأني لم أعينه في وظيفة مدير الجامعة ، احتفاظاً بها لنفسي ، عندما أخرج من الجامعة . ويعلم الله أني لم أفكر لحظة واحدة في هذا التدبير . وعندما عينت مديراً لها بعد خروجي من الوزارة لم يكن بناء على رغبتي . وإنما كان الوضع في ذلك الوقت : أن يقيد الوزراء الذين يخرجون من وزاراتهم في وظائف أخرى شاغرة تتكافأ مع مرتب الوزارة . ولذلك قدمت استقالتي مباشرة من وظيفة مدير الجامعة في اليوم الثاني لتشكيل الوزارة في السابع والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ . ومع استقالتي لم يؤت به هو . وإنما أوتي بالشيخ «الباقوري» ، الذي لم يكن يوماً ما : أستاذاً في إحدى الكليات ، كما ينص على ذلك القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . وترك الدكتور «سليمان» جامعة الأزهر ، وعاد إلى جامعة القاهرة وكيلا . ثم أستاذاً بكلية الطب بها ، ولم يصل إلى مدير الجامعة ، رغم كفاءته في خلقه ، وعلمه ، وإدارته . وإنما التحفظات السياسية التي أشرت إليها من قبل كانت العقبة في طريقه إلى وظيفة المدير .

والدكتور «محمد سليمان» كان معذوراً في سوء فهمه للعلاقة بينه وبيني . كما كان معذوراً في استمرار سوء الفهم في هذه العلاقة ، لأنه وقع فعلا تحت تأثير بعض أساتذتنا أصحاب الهوى والوقيعة ممن أشرت إليهم من قبل . وهؤلاء كانوا يواصلون نشاطهم معه ، إحراجاً لي ، طالما لم أستجب لأهوائهم .

والذين عاشوا في الأزهر يعرفون : أنه كان هناك انقسام بين الأزهريين أو كانت هنا تكتلات إقليمية ، أو حزبية أزهرية ، يراد من إثارتها من وقت لآخر : تحقيق مصالح شخصية في الحصول على بعض الوظائف الإدارية . وشيوخ الأزهر الثلاثة : «المراغي» .. و«مصطفى عبدالرازق» .. و «عبدالمجيد سليم» ، لاقى كل واحد منهم بسبب هذه الحزبية ، نصيباً من العنت والمشقة ، عن طريق الإشاعات ، وبلبلة الأفكار ، والادعاءات ، واختراع القصص والوقائع .

والمتزعمون بنشاط هذه الحزبية كانوا يتقنون أساليب الفتنة بين العلماء والطلاب ، ويلتمسون للأحداث تفسيرات يجعلونها : الدليل على صحة ما

يتنبأون به . ولا يتورع بعضهم عن الكذب والتلفيق ، رغم أنهم ينتسبون إلى العلماء وأصحاب الفضيلة .

ورغم هذا الجو الذى أحيط بالدكتور « محمد سليمان » فإنه كان لا ينبغى ، بعد أن خرجت من الوزارة وعينت مديراً لجامعة الأزهر فى المرة الثانية ، أن يتخذ من أسلوب التحدى ضدى : ما يجب أن يترفع عنه هو ، بحكم تدينه وإيمانه ، وبحكم تقديرى له فى اختياره فى وظيفة وكيل الجامعة ، وفى معاونته على أداء رسالته بكل ما أملك من سلطة ، وما تحت يدى من مال . فمحاولة منع السيارة الخاصة بالمدير مثلا وحجبها عنى .. والاستفسار من مجلس الدولة فى كتاب رسمى عن أحقيته هو لبدل تمثيل مدير الجامعة لأنه هو الذى يقوم بأداء الوظيفة ، بينما أنا فى المنزل فى إجازة ، من الأمور الصغيرة التى يجب أن يبتعد عنها كل إنسان عاقل . وقطعاً غاب عنه : أن السيد رئيس الجمهورية « جمال عبد الناصر » كلف السيد « سامى شرف » بإبلاغى بعد ما قدمت له استقالتى من إدارة الجامعة بسبب الفجوة البعيدة فى تصور رسالة الجامعة بينى وبين السيد المهندس « أحمد عبده الشرباصى » الذى عين خلفاً لى :

أولا : أن لا أخبر أحداً إطلاقاً عن استقالتى من وظيفة مدير الجامعة . لأن خروجى من الوزارة ترك أثراً سيئاً فى البلاد العربية والإسلامية — كما ذكر السيد « سامى شرف » ، فى رسالته عن الرئيس .

وثانياً : أنى أستمتع بمخصصات الوظيفة ، وأن أسافر إن شئت إلى الخارج ، حتى تتصل بى رياسة الجمهورية مرة أخرى بشأن الوظيفة الجديدة فأستخدم السيارة وأحصل على المرتب وبدل التمثيل كاملا ... الخ .

ولم يعلم الدكتور « سليمان » أن الفتوى التى وردت إليه من مجلس الدولة بعدم استحقاقه بدل التمثيل لوظيفة مدير الجامعة وتنبيهه إلى واجب وظيفته بأنه مرؤوس لمدير الجامعة ، وبأن مدير الجامعة كان وزيراً سابقاً ، والوزراء يرأسهم رئيس الجمهورية ولو خرجوا من وزاراتهم ، لم يعلم أن ذلك كله كانت رياسة الجمهورية على علم به ، منذ أن وصل الاستفتاء مجلس الدولة ، وأخطرت به رياسة الجمهورية .

وقد كان من التصرفات الصغيرة أيضاً فى مواجهتى بعد خروجى من الوزارة ، وباشرتها إدارة الجامعة : تسوية بدل التمثيل على أساس نائب وزير وهو البدل المخصص لمدير الجامعة ، بدلا من بدل التمثيل الخاص بالوزير ، لو عين فى وظيفة أخرى غير الوزارة . بدليل أنى عندما عينت بعد ذلك أستاذاً للفلسفة الإسلامية بكلية الآداب بجامعة القاهرة صرف لى بدل تمثيل الوزير . واستمر صرفه إلى أن انتهيت من هناك . وربما كان هذا التصرف نحو بدل التمثيل من إدارة جامعة الأزهر يعود إلى العقلية الكتابية التى تسود التصرفات المالية ، والخوف من تحمل المسئولية .

* * *

— ٩ —

.. الى الوزارة

ومضت مدة قصيرة على مباشرتى إدارة جامعة الأزهر، انتقلت بعدها إلى وزارة الأوقاف وشئون الأزهر فى التاسع والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٢ . وعندما سألنى السيد « على صبرى» الذى عين رئيساً للمجلس التنفيذى تحت ما يسمى بمجلس الرياسة — وهو تنظيم استحدث لعدم انفراد أى واحد ممن يسمون ضباط الثورة ، بالحكم وشئونه . وأضيف إلى الضباط فى مجلس الرياسة : السيدان الدكتور « نور الدين طراف » ، والمهندس « أحمد عبده الشرباصى » — عن رأى الرئيس «جمال عبد الناصر» فى قبولى وزارة الأوقاف وشئون الأزهر ، شكرته وشكرت الرئيس معاً ، وتحدثت إليه عن الضرورة التى تقضى بوجودى فى إدارة الجامعة فترة أخرى من الزمن ، فأجاب فى إصرار على تركها . ثم عقب بقوله : يمكنك أن تشرف عليها من خلال مسئوليتك فى الوزارة . ولم أجد توضيحاً لهذه الإجابة إلا فى سنة ١٩٦٩ . إذ أسر إلىّ بعض من كانوا على صلة بالرياسة العليا إذ ذاك : بسبب انتقالى من الجامعة إلى الوزارة . وهو الحيلولة بينى وبين النشاط فى وظيفة الجامعة . فما ظهر منه حرّك المسئولين على تعويقه ، إفساحاً لمجال الاشتراكية الماركسية التى بدرت بوادرها فى قوانين يولية ١٩٦١ بإلغاء الملكية الخاصة وتحويل الاقتصاد إلى ملكية الدولة ، والتى وعدت الجمهورية العربية المتحدة روسيا : أن تساندها مساندة تامة بتطبيق العلمانية فى قطاعات أخرى بعد إلغاء المحاكم الشرعية . باشرت العمل فى الوزارة بإذن الله تعالى ، وتم تنظيم سير العمل بما يطمئن أصحاب المصالح فيها ، وبما تؤدى معه الخدمات حسب الطاقة البشرية والإمكانيات المتاحة . وفى الوقت الذى توليت فيه الوزارة وجدت أن تسليم الأراضى الزراعية للإصلاح الزراعى قد تم بالفعل

وأن تسليم الملكية العقارية للحكم المحلى فى سبيل إتمامه . وذلك تطبيقاً لقانون صدر باستيلاء الدولة على أوقاف المسلمين الخيرية ، على أن تتكفل الدولة فى حدود طاقتها بالإنفاق على الدعوة وشئونها . والهدف من استيلاء الدولة على أوقاف المسلمين الخيرية ضياع معالمها مستقبلا . فإذا ضاعت هذه المعالم وطلب من الدولة - آنئذ - أن تزيد فى الإنفاق على الدعوة أو تستمر فى المستوى الجارى للإنفاق عليها كان لها أن تدعى : أنها تنفق أكثر مما للدعوة فى إيراداتها ، على أنه من جانب آخر بتمييع الأوقاف الخيرية وجعل مصادرها مبعثرة بين أملاك الدولة تسهم الدولة فى تحقيق معنى « العلمانية » وإبعاد ظل الدين عن أن يكون له أثر فى التمييز بين فرد وآخر ، إذ يمكن الآن بعد استيلاء الدولة على الأوقاف الخيرية : أن توزع دخلها على المسلمين وغيرهم ، دون أن يكون هناك فارق طائفى .

وقانون الاستيلاء على الأوقاف الخيرية الإسلامية من جانب الدولة يكمل المراحل السابقة التى بدأ بها الاستعمار الإنجليزى فى مصر : بازدواج التعليم المدنى والدينى .. وازدواج التشريع الأهلى والشرعى .. وإبعاد الدين عن السياسة ، فالوطن للجميع والدين للديان .. ثم إلغاء المحاكم الشرعية وتجميد القضاة الشرعيين ، وتحويل التقاضى فى شئون الأسرة إلى دائرة مدنية ، أسوة ببقية الدوائر القضائية الأخرى . واستثنى هذا القانون : الأوقاف القبطية الخيرية ، ترضية لصوت الكنيسة القبطية . وزارنى فى مكتبى أيام الوزارة المرحومان : الدكتور « عبدالحميد بدوى باشا » وكان أحد القضاة بمحكمة العدل الدولية فى « لاهاى » بهولندا ، والمهندس « طراف على باشا » وزير المواصلات ومدير عام السكك الحديدية ، سابقاً . وطلب إلىّ الدكتور « بدوى باشا » أن أرد الأوقاف التى حبست على الجمعية الخيرية الإسلامية إلى الجمعية . وكان هو يرأسها بينما « طراف باشا » كان الأمين العام لها . وعلّل طلبه بالمساواة بالجمعية الخيرية القبطية . ولما استوضحت منه هل يريد عودة الأملاك أم يريد زيادة الريع الذى يسلم إلى الجمعية ؟ فأجاب فى حزن عميق : أليس من حق الأكثرية أن تكون متساوية مع الأقلية هنا فى مصر ؟ ويقصد

أن الحكومة رجعت فى قانون الأوقاف الخيرية عن مصادرة أوقاف الكنيسة ويجب كذلك تحقيقاً للمساواة بين المسلمين ، وهم الكثرة ، والأقباط ، وهم القلة : أن تعيد من جديد الأوقاف الخيرية الإسلامية إلى المؤسسات الإسلامية.

ولما نقلت هذه الرغبة إلى السيد«على صبرى » انفعل انفعالا شديداً وقال : لايمكن أن ترد الأوقاف من جديد ، والرئيس يمنع ذلك منعاً باتاً . فإن كانوا يريدون زيادة فى الريع فأعطهم حسب الإمكانيات الموجودة . وعندما عادا إلىّ مرة ثانية حسبما تواعدنا فى الأسبوع السابق على ذلك ، بكى« عبدالحميد بدوى باشا » على أحوال المسلمين ببلادهم ، عندما سمع منى رأى المسئولين وانصرف وهو فى غاية الضيق والحزن .

وكانت هناك حوادث عديدة ومفجعة عند تسليم عقارات الأوقاف إلى الحكم المحلى . وكلها تدل من الأسف الشديد : على الانتهازية ، واستباحة أموال المسلمين من بعض رجال الحكم المحلى .

وأردت أن لاتضيع هذه الأوقاف ، وتضيع معالم ملكيتها المحبوسة على خير المسلمين ، فتوسعت فى تسجيل « حجج الأوقاف » وتصويرها ، وتلخيص مضمونها فى سجلات تعد وتطبع ، وعينت أربعين من متخرجى كلية الشريعة بالأزهر للمساعدة فى إنجاز هذه الرسالة . وفعلا سار العمل فيها بدفعة قوية ، وأنجز عدد كبير من الحجج . ولكن ما أن خرجت من الوزارة حتى عاد الركود من جديد إلى تسجيل الحجج ، ووزع الموظفون فيها على إدارات أخرى . « والروح » التى وجدت بعد خروجى من الوزارة لدى المسئولين فيها . هى روح تتبع للأعمال التى أنشأتها ، أو ساعدت على إنمائها للتمويه أو التستر على القصد الأصيل من إخراجى منها . وما أخرجت إلا استجابة لأصحاب الشورى فى تطبيق الماركسية فى الوطن العربى . ومصر فى المقدمة . وإلا :

ـــ ما هو السبب فى إلغاء دار القرآن ، وهدم مسجد« أولاد عنان» ليقام مسجد «الفتح » بدلا منهما بعد اعتماد مليون وربع المليون من الجنيهات من بقايا حسابات الأوقاف فى عشر سنوات مضت ؟

– وما هو السبب فى إلغاء مساكن الأئمة وبالأخص فى الوجه القبلى ، بعد توزيع سبعماية وخمسين ألفاً من الجنيهات لهذا المشروع على المحافظين ، وشروع محافظة البحيرة بالفعل فى إقامة هذه المساكن ؟ .

– ماهو السبب فى إلغاء مشروع ضم الأئمة إلى مدرسى الأزهر فى كادر واحد ، وتعيين شيخ المعهد الدينى الثانوى بالمحافظة مديراً للدعوة بالمحافظة ، كما هو مشرف على معاهدها ؟

ومشروعات أخرى عديدة لو نفذت لكان علماء الأزهر أصحاب ريادة حقاً ، ولم يكونوا دعاة لسياسة لا يؤمنون بها ، ولم يشتركوا فى وضعها . ولكن أريد لهم أن يسوقهم المجلس الإسلامى الأعلى سوقاً فيطيعون ، إلى ما تشاء السياسة القائمة أن تسوقهم نحوه . والعددان اللذان صدرا من مجلة « منبر الإسلام » عن هذا المجلس ، خاصاً أحدهما « بأبو رقيبة » والآخر « بالملك فيصل » ، لم يكونا ليصدرا ، لو كان للعلماء الذين شاركوا فيهما شخصية مستقلة ، وريادة قاصرة على رأى الإسلام . فا « الخواجة أبو رقيبة » .. و « نتف ذقن الملك فيصل » .. وهما الموضوعان الرئيسيان اللذان استكتبا فيهما بعض علماء الأزهر – لا يليق بإنسان مثقف ، فضلا عن أن يكون من أصحاب الفضيلة : أن يسهم فيهما ولو بقدر ضئيل . ومن الأسف الشديد أن كثيراً من علماء الأزهر لا يعلم أن هذا « المجلس الإسلامى الأعلى » أنشىء على غرار « المجلس الدينى الأعلى » الملحق برياسة الوزارة السوفييتية فى موسكو . وقصد منه هنا رصد الحركات الإسلامية ، وأصحاب الإيمان والقوة الإسلامية . وتتبع هذه الحركات ورجال الإيمان بالله ، وإفسادها ، وترويج الأباطيل عنها ، وضربها بالمؤامرات والتجسس كما يقال ، وهو ملحق بجهاز المخابرات . ويباح له – كما يباح لأى فرع من الأجهزة السرية فى الدولة ، أن ينفق ما يشاء فى غيبة رقابة الدولة ، وفى ظل يقظتها ، على السواء . والذى يقف على وظيفة هذا المجلس السرية لا يعجب إطلاقاً من انتشار ما يسمى بالعبث ، والفساد ، والإسراف فى أموال المسلمين بمقاييس مختلفة ، وغير رشيدة تنسب إليه منذ إنشائه فى سنة ١٩٦١ ، ولا يعجب أيضاً من موقف المسئولين إزاء تصرفاته

والتغاضي عنها . فهو جهاز جمع معلومات ، وترويج إشاعات ، وتتبع حركات وأشخاص فى مجال علماء الأزهر ، وهيئاته ، وطلابه الوافدين والمصريين على السواء . وإنشاء مجلة له ، وإخراج كتب ورسائل عنه ، وإحياء تراث قديم إسلامى هو ستار فحسب يخفى وراءه الغرض الحقيقى . وإلا :

– فهل نشرت المجلة يوماً ما مقالا ضد الاشتراكية الماركسية ؟ أم ما كانت تنشره فى هذا المجال هو تطويع الإسلام للماركسية ؟ .

– هل أخرج المجلس كتيبات ورسائل تعرض الإسلام فى حل مشاكل المجتمعات المعاصرة ، وإيجابيته كمنهج فى حياة الإنسان ؟ .

– هل نشر من التراث الإسلامى ما يحتاجه المسلم فى حياته اليومية ، وما يغنيه عن النظم الإنسانية المعاصرة ؟ .

***

وكانت أمامى فى وزارة الأوقاف وشئون الأزهر ، بعد أن استبعدت منها « أملاك الخير » عدة رسالات :

رسالة الدعوة فى المساجد ،

ورسالة الأزهر فى المعاهد الدينية ،

ورسالة الجامعة ،

ورسالة الدعوة فى الخارج .

● فكيف تصبح المساجد دور عبادة ولقاء للمسلمين لقاء يزيد فى إيمان قلوبهم بالله ؟ . لابد من العناية بالإمام فى شأنه الوظيفى ، وفى رعايته الاجتماعية.

فرفعت مرتبات جميع الأئمة المعينين بمكافآت تقل عن الخمسة عشر جنيهاً إلى خمسة عشر جنيهاً ، بغض النظر عما يسمى بريع الوقف الخاص بالمسجد الذى ضم إلى الوزارة . ويزيد المرتب خمسة جنيهات أخرى إذا كان الإمام يجيد حفظ القرآن وتلاوته..

ووضع نظام لتنظيف المساجد ، وصيانة منافعه ، وتوفير فرشه . وجعلت صناديق النذور فى المساجد الكبرى مصدر تمويل لفرش جميع المساجد الأخرى التى تقع فى محيط المسجد الكبير ، وأحكمت الرقابة على هذه الصناديق ، بحيث تؤدى النذور التى توضع فيها دوراً رئيسياً فى المحافظة عليها .

ووضع مشروع بناء المساكن فى القرى للأئمة . وقدرت تكلفته فى المرحلة الأولى بمبلغ ثلاثة أرباع المليون جنيه . وأخذت هذه التكلفة من مبلغ ثلاثة ملايين ونصف جمعت من ميزانيات الوزارة فى عشر سنوات ، من سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ ، بعد مراجعة هذه الميزانيات وتشطيبها . وقد قامت ثلاث لجان من أساتذة الجامعات فى شئون المحاسبة ، بهذه المراجعة لمدة ستة أشهر تقريباً . وقد وافق السيد الدكتور « عبدالمنعم القيسونى » — جزاه الله بالخير على أن تستقل وزارة الأوقاف بالتصرف فى المبلغ الناتج من هذه المراجعة . وكان فى ذلك الوقت وزيراً للخزانة .

وكان هناك مبلغ آخر فى حساب البر ، يوزع على المحافظين لإحياء رمضان ، نيابة عن الوزارة ، قررت أن يوزع على الأئمة فى القرى ينفقون منه على الزائرين لهم فى مواضع إقامتهم فى ليالى رمضان ، بدلا من ترددهم هم على عمد القرى وأعيانها .

كما قسمت المساجد إلى ثلاث مستويات ، يخصص لكل مستوى منها خطباء للجمعة يرتفعون إلى المستوى المعين .

● ورسالة الأزهر فى المعاهد الدينية هى رسالة نوعية قبل أن تكون كمية ، بعد أن تنشأ فى كل قرية جمعية لتحفيظ القرآن الكريم بمثابة معهد ابتدائى يشرف عليها إمام المسجد بمكافأة إضافية ، وبعد أن ينشأ أيضاً معهد إعدادى فى عاصمة كل مركز . على أن يكون فى مقر عاصمة المحافظة : معهد ثانوى واحد تنصهر فيه الفروق بين المتخرجين فى المعاهد الإعدادية فى المحافظة ، وعلى أن تكون فيه الإقامة مجانية . وأن توجه عناية خاصة للقسم العلمى فى

المعاهد الثانوية . وفعلا خصصت مبالغ كبيرة لإنشاء مكتبات ولشراء الكتب التى يحتاجها هذا القسم لجميع الطلاب المنتسبين فيه .

وقد حدث أنى قمت بزيارة معهد المنصورة ، بعد التفتيش على إدارة الأوقاف بها . وما أن وصلت إلى القاهرة حتى اتصل بى أستاذنا المرحوم الشيخ «محمود شلتوت» تليفونياً وطلب إلىّ : أن لا أباشر أية زيارة مستقبلة لمعهد أزهرى خارج القاهرة ، إلا بعد موافقته . وعلى أن أتصل بأحد أصهاره فى كل شأن من شئون المعاهد ، لأخذ رأيه قبل العمل ، أو قبل إصدار القرار فى هذا الشأن . فالتمست له العذر ، وطمأنته على مسئوليته وعلى وضعه . وانتهت بذلك المكالمة . وفى المساء ذهبت إلى منزله بمصر الجديدة وكان فى رفقتى مدير مكتب الأمن . فسلمت عليه وقبلت يده . ولكن كان منفعلا من زيارتى لمعهد المنصورة إلى حد أنى لم أستطع أن أهدئه . خرجت وفكرت فى الطريق الذى يعيننى على أدائى للمسئولية ، وفى الوقت نفسه يرضى الأستاذ الأكبر . ولم يكن هذا الطريق بالطبع هو أخذ رأى بعض أصهاره ، قبل البت فى شئون الأزهر .

وما أن مضت عدة أيام على الزيارة لمعهد المنصورة حتى جاءنى كتاب من المرحوم الدكتور «محمود حب الله» ، أمين عام مجمع البحوث الإسلامية ومعه شكوى موقع عليها من المرحوم الشيخ «محمد على السايس» عضو جماعة كبار العلماء التى حل محلها مجمع البحوث فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . وفى هذه الشكوى ينتقد فيها الشيخ «السايس» تصرفاً لشيخ الأزهر ، فضيلة الشيخ «شلتوت» . وهذا التصرف : أن الشيخ الأكبر وسنه فى ذلك الوقت فوق الخامسة والستين ، أى تجاوز سن المعاش المحدد لعلماء الأزهر ، أصدر قراراً إدارياً بتحديد مكافأة له مقدارها ستون جنيهاً تصرف من الاعتماد الخاص بمجمع البحوث فى ميزانية ١٩٦٣/٦٢ . بينما لم يصدر مثل هذا القرار للشيخ «السايس» مع أن سنه فى ذلك الوقت تبلغ الرابع والستين . أى أن الشيخ «السايس» من حيث السن يستحق المكافأة دون الشيخ الأكبر . وبمراجعة الميزانية المشار إليها وجد أن المبلغ المخصص لمكافأة أعضاء مجمع البحوث

الإسلامية ، مشروط فيه : أنه لايتم الصرف منه إلا بعد استصدار قرار جمهورى بتحديد المكافأة ، بناء على طلب الوزير المختص . هذا أمر ، وهناك أمر آخر وهو أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ألغى صلاحية شيخ الأزهر فى إصدار القرارات الإدارية والمالية . ووجد أن الشيخ الأكبر اعتمد فى إصدار قرار المكافأة الخاصة به على إجازة مدير مكتب السيد « حسين الشافعى» له فى صرف المكافأة. فأصدرت قراراً بوقف الصرف ، وكتبت فى الوقت نفسه إلى رياسة الجمهورية طالباً إصدار قرار بصرف مكافأة خمسين جنيهاً لكل عضو من أعضاء المجمع من أول يولية سنة ١٩٦٢ . أى من بدء تنفيذ الميزانية .

وما أن أصدرت قرار وقف الصرف حتى اعتكف الأستاذ الأكبر فى المنزل ، وظل معتكفاً إلى أن توفى إلى رحمة الله فى الثانى عشر من ديسمبر سنة ١٩٦٣ . ولكن عليه رحمة الله ظل كذلك يتابعنى بالشكاوى إلى الرئيس «جمال عبدالناصر » وإلى الوزراء من الزملاء ، وترجع كلها إلى أنى صادرت مخصصاته ، وألغيت اختصاصاته . ويقصد بالمخصصات مكافأة المجمع . بينما يقصد بالاختصاصات ، ما كان لشيخ الأزهر سابقاً فى الشئون الإدارية والمالية ، فى قانون سنة ١٩٣٦ . وكتب فضيلته إلى مجلس الدولة يسأله الرأى فى سلطة الوزير فى مواجهة سلطة شيخ الأزهر . والمكاتبات التالية التى دارت بينه وبين المجلس توضح العلاقة بين الوزير والشيخ الأكبر ، حسبما يرسمها قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . وهى كما يلى :

● خطاب فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر إلى السيد الأستاذ رئيس مجلس الدولة :

الأزهر
مكتب الإمام الأكبر
شيخ الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الأخ الأستاذ بدوى حمودة
رئيس مجلس الدولة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فإنه لما يسعد المرء أن تتاح له مثل هذه الفرصة ، فرصة الكتابة إلى الرجل الذى وكل الله إليه الحفاظ على العدالة والحق ، فإن ذلك من الضرورة التى يفرضها التعاون على البر والتقوى ، والتواصى بالحق والصبر ، والتساند فى إقامة المعوج على قواعد الهدى والرشاد والحق .

ولقد كان الأزهر — ولايزال — يحمل أعباء هذه الرسالة التى شرف الله بها مصر منذ عشرة قرون خلت ، وكان لعلمائه من الأثر فى حماية هذه القيم والفضائل مالا يخفى على أحد . ونالت به مصر من الشرف والفخار مالا تطمح إليه دولة فى هذا العالم ، ومن ثم فقد صار الحفاظ على هذا الأزهر من فرائض الإيمان بالله والوطن وأصبح لزاماً على كل مسئول أن يدعم كيانه ما استطاع وهذا ما حرصت عليه الثورة منذ وليت أمور هذه الأمة وهو أيضاً ما أكده رئيس الجمهورية فى أكثر من مناسبة إلا أنه قد حدث فى أعقاب التطورات الأخيرة بالأزهر أمور خرجت على هذه القاعدة وعرضت

الأزهر ورجاله لمحنة شديدة قاسية — وزاد الأمر سوءاً أن تأخذ هذه التصرفات سمت القانون والمصلحة وأن يلتبس الحق بالباطل فى هذه القضية .

لهذا رأيت من الواجب أن يرفع الأمر كله إليكم وأن توضع القضية بتفاصيلها بين أيديكم وأنا واثق أنكم لن تكونوا أقل غيرة منا على الأزهر وأنكم ستتولون هذا الموضوع فى مجلسكم الموقر .

وآمل من سيادتكم أن تيسروا لمذكرتنا المرافقة طريق البحث والدراسة وأن تهيئوا لها سبيل التحقيق والمناقشة ، وحينئذ تكونون قد حفظتم لمصر والإسلام أعظم تراث وسجلتم لأنفسكم بها هذه المأثرة عند الله .

وأسأله سبحانه أن يجنبنا وإياكم العثرات والزلل ، وأن يوفقنا وإياكم إلى صالح القول والعمل .

شيخ الأزهر

(امضاء)

(محمود شلتوت)

١٩ من ذى الحجة ١٣٨٢ هـ

١٣ من مايو ١٩٦٣ م

١٤ منه

تحال إلى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى

لنظر الموضوع وإبداء الرأى فيه .

إمضاء

(رئيس مجلس الدولة)

صورة طبق الأصل .

المستشار القانونى للوزارة

(توقيع)

(عبدالرحمن صالح)

١٩٦٣/١٠/١٥

* * *

● المذكرة المرافقة لخطاب فضيلة الإمام الأكبر للسيد الأستاذ رئيس مجلس الدولة :

الأزهر
مكتب الإمام الأكبر
شيخ الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مـــذكرة

١ ــ طلب السيد مدير مكتب وزير شئون الأزهر فى مذكرته المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٦٣ استطلاع رأى إدارة الفتوى عن مدى قيام حكم المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى ضوء أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وكان هذا الطلب تنفيذاً لما أشر به السيد الوزير .

٢ ــ وبتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٦٣ صدرت فتوى السيد مستشار الدولة تتضمن أمرين :

أولا : عدم قيام حكم المادة ١٣٣ من قانون التوظف وحلول المادة ٦٦ من قانون تنظيم الأزهر بدلا منها .

ثانياً : أن من سلطة الوزير إصدار قرارات تنظيمية عامة تيسر تنفيذ أحكام القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لحين صدور اللائحة التنفيذية بما لايتعارض مع نصوص القانون المذكور .

ومرافق لتلك المذكرة صورة من طلب الفتوى والفتوى المشار إليها .

٣ ــ اعتمد السيد الوزير على تلك الفتوى فأصدر قرارات هى فى جوهرها سلب لولاية مشيخة الأزهر وبمقتضاها شل يد المسئولين عن النهوض بالرسالة الكبرى .

٤ ــ وحرصاً على أن يظل الأزهر حصناً للدين والعروبة وصاحب الرأى فى كل ما يتعلق بالعقيدة والشريعة رأينا لزاماً علينا أن نحتكم إلى رأى الجمعية

العمومية للهيئة الاستشارية بمجلس الدولة لتتفضل مشكورة — بإبداء الرأى فى ملاحظاتنا على الفتوى السابق بيانها ووضعاً للأمور فى نصابها نرى — فى إيجاز — بيان الحقائق الواردة فى القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر حتى يتسنى لنا من خلال هذه الحقائق إبداء تلك الملاحظات :

أولا : أن الأزهر يتبع رئاسة الجمهورية مباشرة (المادة ٢ من القانون) .

ثانياً : أن شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام وله الرئاسة والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية بالأزهر وهيئاته ويرأس المجلس الأعلى للأزهر (المادة ٤) .

ثالثاً : أن شيخ الأزهر هو الذى يمثل الأزهر (المادة ٦ فقرة ٢) .

رابعاً : أن شيخ الأزهر يرأس المجلس الأعلى للأزهر (المادة ٩) .

وإن هذا المجلس هو المختص بالنظر فى التخطيط ورسم السياسة العامة لكل ما يحقق الأغراض التى يقوم عليها الأزهر ويعمل لها فى خدمة الفكرة الإسلامية الشاملة ، وهذا فضلا عن باقى الاختصاصات المخولة للمجلس الأعلى والمنصوص عليها فى المادة العاشرة من القانون .

خامساً : أن شيخ الأزهر يرأس كذلك مجمع البحوث الإسلامية ويقترح تعيين أعضاء هذا المجمع (المادة ١٧) .

سادساً : أن شيخ الأزهر أيضاً هو الذى يقترح تعيين مدير جامعة الأزهر (المادة ٤١) ونصت المادة ٤٣ على أن يقدم مدير الجامعة إلى شيخ الأزهر فى نهاية كل سنة جامعية تقريراً على شئون التعليم والبحوث العلمية وسائر نواحى النشاط الأخرى بالجامعة. كما نصت المادة ٤٨ فقرة ٢١ على أن مجلس الجامعة يختص بالموضوعات التى يحيلها عليه الوزير المختص أو شيخ الأزهر ، ونصت المادة ٥٠ على ألا تنفذ قرارات مجلس الجامعة فيما يحتاج تنفيذه فى القانون أو فى اللائحة التنفيذية إلى تصديق من شيخ الأزهر أو من الوزير المختص إلا بعد صدور قرار التصديق ، ونصت

المادة ٥١ على أن عمداء الكليات لايعينون إلا بناء على موافقة شيخ الأزهر .

هذه الحقائق المنصوص عليها فى القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، فكيف إذن يتفق تخويل شيخ الأزهر هذه الاختصاصات مع القول بحرمانه من سلطاته مع أن ممارسة هذه الحقائق وتلك الاختصاصات تستلزم تخويل شيخ الأزهر سلطات الوزير وهذا المعنى ليس جديداً فقد أكده قانون موظفى الدولة فى المادة ٢/٣٣ إذ نصت على أن يكون لشيخ الأزهر الاختصاصات والسلطات الممنوحة للوزير ولم يتغير هذا المنطق بصدور القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولعل ما نصت عليه المادة الأولى فقرة ثانية من مشروع اللائحة التنفيذية لهذا القانون والذى أقره مجلس الدولة « من أن يكون لشيخ الأزهر السلطات الممنوحة للوزير » ما يؤكد هذا النظر .

ومن هذا تبدأ ملاحظات شيخ الأزهر على الفتوى الصادرة من السيد مستشار الدولة إذ قال بعدم قيام حكم المادة ١٣٣ من قانون موظفى الدولة مستنداً فى هذا القول إلى أن المادة ٦٦ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ قد حلت محل المادة ١٣٣ المذكورة .

ويرى الأزهر أن الفتوى فى شكلها الحالى لم تتضمن بياناً مفصلا للوقائع والحكم القانون وهو ما اشترطته المادة ٣٢ من اللائحة التنفيذية لقانون مجلس الدولة حتى تستوفى الفتوى شكلها الصحيح وإلا كانت باطلة .

ويرى الأزهر أن المادة ٦٦ من قانون تنظيم الأزهر لم تلغ صراحة أو ضمناً أحكام المادة ١٣٣ من قانون موظفى الدولة إذ أن كل ما أتت به هذه المادة هو أنها خولت لكبار موظفى هيئات الأزهر المختلفة اختصاصات وذلك بمناسبة إنشاء هذه الهيئات بموجب قانون تطوير الأزهر وهى هيئات لم تكن موجودة فى ظل قانون الأزهر القديم وقانون موظفى الدولة .

ويلاحظ أن المادة ٦٦ المذكورة قد خولت لمدير الجامعة سلطة الوزير فيما يختص بموظفى الجامعة وطبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية بينما لم يرد فى هذه

المادة شيء بخصوص شيخ الأزهر مع أنه يظهر من الحقائق السابق بيانها أن مدير الجامعة يعمل تحت إشراف شيخ الأزهر الأمر الذى لايتفق معه القول بتخويل مدير الجامعة سلطة الوزير وحرمان شيخ الأزهر من تلك السلطة وإلا كان الأمر لغواً ولبساً لأن الجامعة فرع من الأصل وهو الأزهر ، ولعل المشرع قد أدرك أن الأمر بالنسبة لشيخ الأزهر مستقر وأن سلطة الوزير له ثابتة منذ القدم بمقتضى المادة ١٣٣ من قانون موظفى الدولة ولاريب فى أن المشرع لم يستهدف أبداً من قانون تطوير الأزهر الانتقاص من سلطات شيخه أو الحط من هيبته وكرامته فى العالم الإسلامى بأسره .

ويرى الأزهر كذلك أن ما نصت عليه المادة ٩٩ من قانون التطوير من أن تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون اختصاصات شيخ الأزهر ووكيله ومدير جامعة الأزهر ووكيله .. .. الخ ، فهذا النص لايعنى أن يظل شيخ الأزهر بلا اختصاص إلى أن تصدر اللائحة التنفيذية وإلا اختلطت الأمور واهتزت أقدار الناس.. وأبلغ دليل على أن هذا النص لايعنى ذلك أنه قد تضمن أيضاً أن اللائحة التنفيذية تحدد اختصاصات مدير الجامعة وغيره مع أن المادة ٦٦ كما سلف القول قد نصت على أن يكون لمدير الجامعة سلطة الوزير ، ومؤدى هذا أن كل ما تعنيه المادة ٩٩ هو تحديد تفصيلات الاختصاصات واستكمال الجزئيات اللازمة لتنفيذ قانون التطوير .

ويرى الأزهر أيضاً أن نص المادة ١٠٠ من قانون التطوير لايحول بينه وبين ممارسة سلطاته فى حدود القانون إذ أنه وإن كانت هذه المادة قد خوّلت لوزير شئون الأزهر إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة إلا أن المشرع قد حرص على أن يقيد هذا الحق بعدم تعارض تلك القرارات مع نصوص قانون التطوير ، وواضح من هذا النص أن الوزير له أن يصدر قرارات تنظيمية متعلقة بتطوير الأزهر فلا يملك إصدار قرارات تنفيذية تتعلق بسير العمل فى الأزهر .

كلمة ختامية فى خصوص الفتوى التى اعتمد عليها السيد الوزير فإنه من المقرر قانوناً أن الفتوى غير ملزمة ويمكن مراجعتها وخاصة إذا حال بينها وبين

تنفيذها أسباب عملية وترتب على الأخذ بها نتائج سيئة ، إذ أن القانون الإدارى لايقوم على مجرد الاعتبارات القانونية بل إنه يراعى الاعتبارات والنتائج العملية ومستلزمات حسن الإدارة ولاشك أن من حسن الإدارة والحرص على هيبة شيخ الأزهر ومراعاة للاعتبارات الدينية والأدبية — فى فترة الفراغ التشريعى — الإبقاء على سلطات شيخ الأزهر واختصاصاته ومادام شيخ الأزهر مسئولا عن كل ما نص عليه القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فلا أقل من تخويله سلطاته والقاعدة الدستورية أنه لا مسئولية دون سلطات .

صورة طبق الأصل .

١٩ من ذى الحجة ١٣٨٢ هـ
١٣ من مايو ١٩٦٣ م

المستشار القانونى لوزارة الأوقاف
امضاء
(عبدالرحمن صالح)

* * *

● **فتوى إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة :**

مجلس الدولة

إدارة الفتوى والتشريع

لوزارتى الأوقاف والصحة وشئون الأزهر ملف رقم ١/١/٧١

مبنى مجمع التحرير — الدور ١٣

السيد الأستاذ مدير مكتب وزير شئون الأزهر

وعليكم سلام الله ورحمته وبعد :

اطلعنا على كتابكم الذى ألقى إلينا برقم ٣ فى الثانى من يناير سنة ١٩٦٣ والذى تستطلعون فيه الرأى عن مدى قيام حكم المادة ١٣٣ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى ضوء القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، والمستفاد من مطالعة نص المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وقد جرى نصها بأن يكون لشيخ الجامع الأزهر والوكيل الاختصاصات والسلطات الممنوحة بهذا القانون للوزير ووكيل الوزارة كل فيما يخصه .

ثم جاء القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها وإبطال كل ما جرى على خلافه من قوانين وتتبع لرياسة الجمهورية ويعين بقرار من رئيس الجمهورية وزير لشئون الأزهر وقرر أن شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام وله الرياسة والتوجيه فى كل مايتصل بالدراسات الإسلامية فى الأزهر وهيئاته ويرأس المجلس الأعلى للأزهر (م ٤) وأضاف أن يتولى إدارة جامعة الأزهر مدير جامعة الأزهر ومجلس الجامعة ويكون تعيين مدير الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الوزير المختص واقتراح شيخ الأزهر . وإذ نصت المادة ٦٦ منه على سريان أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الموظفين بالأزهر بجميع هيئاته عدا

عضاء هيئة التدريس فى كليات الجامعة وذلك فيما يختص بتعيينهم وتأديبهم وإنهاء خدمتهم وإجازاتهم وترقياتهم وغير ذلك من شئونهم ويكون للأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر وللأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية وللأمين العام للجامعة ولمدير الثقافة والبعوث الإسلامية ولمدير المعاهد الأزهرية سلطة مدير المصلحة بالنسبة للموظفين التابعين لكل منهم ولوكيل الجامعة سلطة وكيل الوزارة بالنسبة للموظفين التابعين له ولمدير الجامعة سلطة الوزير فيما يختص بموظفى الجامعة طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية، ونص على أن يعمل به من تاريخ نشره، ومؤدى هذه النصوص عدم قيام حكم المادة ١٣٣ من قانون التوظف وحلول المادة ٦٦ من قانون تنظيم الأزهر بدلا منها، وإذ نصت المادة ٩٩ على أن تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل التى عددتها ومنها اختصاصات شيخ الأزهر ووكيله ومدير جامعة الأزهر ووكيلها ، وجاء فى المذكرة الإيضاحية أنه لكيلا يتضمن القانون تفصيلات يتضخم بها رؤى أن يقتصر على الخطوط الرئيسية للتنظيم ، على أن تتضمن اللائحة التنفيذية التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية كل التفصيلات التى توضح الصورة وتيسر التنفيذ ، وإذ كانت تلك التفصيلات قد أحيل أكثرها على تلك اللائحة التنفيذية فقد نص على ألا يتأخر صدور هذه اللائحة عن تاريخ معين وهو مدى أربعة أشهر من تاريخ صدوره فى ١٩٦١/٧/٥ على أن يعمل بها من تاريخ صدورها ليتهيأ الأخذ فى أسباب التنفيذ الكامل للمشروع قبل ابتداء الموسم الدراسى الماضى ، وكما قضى بأن للوزير المختص إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الأزهر وهيئاته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون وذلك خلال الفترة التى تعد فيها اللائحة التنفيذية لحين صدورها .

ومن حيث إن اللائحة التنفيذية حسبما أوضحت نصوص القانون ومذكرته الإيضاحية . وروح المشروع توصى بضرورة صدورها فى مدى أربعة أشهر من تاريخ صدور القانون حتى لا يتعطل التنفيذ الكامل للمشروع وأتى الشارع بحكم وقتى يخول للوزير المختص بشئون الأزهر إصدار مايراه

من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الأزهر وهيئاته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون، طالما أن تلك اللائحة لم تصدر فإننا نرى أنه من سلطة الوزير إصدار قرارات تنظيمية عامة تيسر تنفيذ أحكام القانون خلال تلك الفترة بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون .

ولكم الاحترام الفائق .

تحريراً فى ١٩٦٣/١/١٥ — مستشار الدولة

(امضاء)

صورة طبق الأصل .

المستشار القانونى للوزارة

(توقيع)

(عبد الرحمن صالح)

★★★

● فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ :

مجلس الدولة	رقم الملف : ١/٢/٨
١٠٤٨	م . مرفقات الكتاب المؤرخ
١٩٦٣/١٠/١	فى ١٩٦٣/٦/٢٣ .

السيد صاحب الفضيلة الأستاذ الإمام الأكبر شيخ الأزهر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ..

رداً على كتاب فضيلتكم المؤرخ فى ١٩ من ذى الحجة سنة ١٣٨٢ الموافق ١٣ من مايو سنة ١٩٦٣ فى شأن مدى قيام حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى ضوء أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها .

نفيد أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة تنص على أنه :

« ويكون لشيخ الجامع الأزهر ... الاختصاصات والسلطات الممنوحة بهذا القانون للوزير .. » . وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه « على أن يعين بقرار من رئيس الجمهورية وزير لشئون الأزهر » .

ومن حيث إن هذا النص قد نصب لأول مرة على مدى وجود الأزهر وزيراً لشئونه ومقتضى وجود وزير لشئون الأزهر أن تجتمع بالنسبة إليه كل الاختصاصات والسلطات التى تقررها القوانين واللوائح للوزير لايستبعد منها أو يخرج عنها إلا ما ينص قانون إعادة تنظيم الأزهر على أن يعهد به لغير الوزير ، وفيما عدا ذلك تستقر اختصاصات الوزير أصلا بالنسبة إلى الأزهر لوزير شئونه دون غيره وتلك مسألة تتعلق بالتنظيم الإدارى الذى يأبى

انضباطه أن ينصب وزير لشئون بها وتكون اختصاصات الوزير فيها لغيره بدون تصريح من المشرع ويترتب على ذلك بحكم اللزوم تعطيل حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لانتقال الاختصاص الوارد بهذا الحكم إلى وزير شئون الأزهر على مقتضى الأثر اللازم بحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ يؤيد هذا النظر ويؤكده ما يلي :

أولا : تنص المادة الرابعة من قانون إعادة تنظيم الأزهر على أن :

« شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام وله الرياسة والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية بالأزهر وهيئاته ويرأس المجلس الأعلى للأزهر » .

— وهذا النص واضح الدلالة فى بيانه أن منصب شيخ الأزهر هو منصب دينى ومن ثم لاتكون له اختصاصات إدارية إلا فى حدود تصريح تشريعى ، ومما يعزز ذلك أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، بإعادة تنظيم الأزهر (الذى حل محله وألغاه القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١) كان ينص فى مادته السادسة على أن « شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر لجميع رجال الدين والمشرف الأعلى على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين .... .. وهو المنفذ الفعلى لجميع القوانين والمراسم والأوامر الملكية واللوائح والقرارات المختصة بالجامع الأزهر والموظفون التابعون له بهذه الصفة وخاضعون لأوامره .. » .

— فهذا النص يجعل منصب شيخ الأزهر منصب الإمامة فى الدين والرياسة فى الإدارة وأساساً معه ورد حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن ذلك النص لم يتردد كامل حكمه فى القانون الجديد للأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وإنما تضمن فحسب فى مادته الرابعة حكم الإمامة الكبرى والصدارة فى شئون الدين دون الإشارة إلى

الرئاسة الإدارية مما يوضح اتجاه المشرع فى القانون الجديد إلى قصر المنصب الأعظم على أمور الدين دون شئون الإدارة — الأمر الذى يعطل الحكم المشار إليه بقانون الموظفين ويصل العطل إلى غاية الإلغاء بوجود وزير لشئون الأزهر تجتمع له سلطات هذه الإدارة بحكم المنصب .

ثانياً : تنص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن « تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل الآتية وغيرها مما وردت الإشارة إليه فى هذا القانون :

١ — اختصاصات شيخ الأزهر ووكيل الأزهر ... . » فلو أن لشيخ الأزهر اختصاصات الوزير ما فوّض شارع القانون لائحته التنفيذية فى تحديد اختصاصات شيخ الأزهر حيث لا وجه لتحديد اختصاصات الوزير لأنها قائمة بالقوانين المعمول بها .

— أما وقد ورد هذا التفويض فإن مؤداه أن اختصاصات شيخ الأزهر غير محددة وستحددها اللائحة التنفيذية .

ثالثاً : حين أراد القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أن يعهد باختصاصات الوزير أو بعضها لمسئول فى الأزهر غير وزير شئونه نص على ذلك صراحة فى عجز المادة ٦٦ من هذا القانون فنص على أن :

« .. .. ولمدير الجامعة (جامعة الأزهر) سلطة الوزير فيما يختص بموظفى الجامعة طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية) .

— ولو أن اتجاه المشرع إلى الإبقاء على اختصاصات الوزير (لشيخ الأزهر) لنص على ذلك صراحة فى قانون يجعل لشئون الأزهر وزيراً .

رابعاً : تنص المادة ١٠٠ من القانون المذكور على أن : — « للوزير المختص إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الأزهر وهيئاته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون وذلك خلال الفترة التى تعد فيها اللائحة التنفيذية لحين صدورها » .

وإعطاء هذا الاختصاص لوزير شئون الأزهر واضح الدلالة على أن الوزير هو قمة الشئون الإدارية وصاحب الرياسة فيها؛ الأمر الذى يتعارض مع التسليم بقيام اختصاصات الوزير فى شئون الموظفين — وهى شئون إدارية — لغيره ولو كان هدف المشرع غير ذلك واتجاهه إلى الإبقاء على هذه الاختصاصات لشيخ الأزهر لقيد سلطة الوزير المذكورة بألا تخل بما لشيخ الأزهر من اختصاصات فى شئون الموظفين وذلك — مرة أخرى — فى قانون يجعل لشئون الأزهر وزيراً .

هذا ومن ناحية أخرى فإن نص المادة ١٠٠ المذكورة يعطى الوزير كامل اختصاصات التنظيم فى الأزهر لحين صدور اللائحة التنفيذية ، وهو بذلك يعطل أى اختصاص آخر إلى أن تصدر اللائحة فتستبين الأمور وتحدد معالم السلطة وحدود الاختصاص .

لهــذا :

انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه إلى أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومع مراعاة الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ من هذا القانون يكون وزير شئون الأزهر هو صاحب الاختصاصات والسلطات الممنوحة للوزير بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بالنسبة إلى موظفى الأزهر الخاضعين لأحكام هذا القانون .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب رئيس مجلس الدولة

(توقيع)

(الإمام الخريبى)

١٩٦٣/٩/٢٠

صورة طبق الأصل .

١٩٦٣/١٠/١٣

المستشار القانونى

لوزارة الأوقاف

امضاء (عبد الرحمن صالح)

***

● **التقرير المقدم من السيد المقرر إلى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة فى شأن مدى قيام حكم المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى ضوء أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها :**

مجلس الدولة

القسم الاستشارى للفتوى والتشريع	ملف رقم : ١/٢/٨
الجمعية العمومية	مرفقات :

تقرير

مقدم إلى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى فى شأن مدى قيام حكم المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى ضوء أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها

الوقائع

بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٦٣ طلب السيد مدير مكتب وزير شئون الأزهر إلى إدارة الفتوى والتشريع المختصة الرأى عن مدى قيام حكم المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى ضوء أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

وفى ١٥ من يناير سنة ١٩٦٣ أفادت إدارة الفتوى أن المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على أن يكون لشيخ الجامع الأزهر والوكيل الاختصاصات والسلطات الممنوحة بهذا القانون للوزير ووكيل الوزارة كل فيما يخصه . وقد جاء القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها وقرر إبطال كل ما جرى على خلافه من قوانين ، وأن يعين بقرار من رئيس الجمهورية وزير لشئون الأزهر ، كما نص على أن شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام وله الرياسة والتوجيه فى

كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية فى الأزهر وهيئاته ويرأس المجلس الأعلى للأزهر (م ٤) . وأضاف أن يتولى إدارة جامعة الأزهر مدير جامعة الأزهر ومجلس الجامعة ويكون تعيين مدير الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الوزير المختص واقتراح شيخ الأزهر ، كما نصت المادة ٦٦ من هذا القانون على سريان أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الموظفين بالأزهر وبجميع هيئاته عدا أعضاء هيئة التدريس فى كليات الجامعة وذلك فيما يختص بتعيينهم وتأديبهم وإنهاء خدمتهم وإجازاتهم وترقياتهم وغير ذلك من شئونهم ويكون للأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر وللأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية وللأمين العام للجامعة ولمدير الثقافة والبعوث الإسلامية ولمدير المعاهد الأزهرية سلطة مدير المصلحة بالنسبة للموظفين التابعين لكل منهم ، ولوكيل الجامعة سلطة وكيل الوزارة بالنسبة للموظفين التابعين له ولمدير الجامعة سلطة الوزير فيما يختص بموظفى الجامعة طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ، ونص القانون على أن يعمل به من تاريخ نشره ، ومؤدى هذه النصوص — تستطرد إدارة الفتوى — عدم قيام حكم المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وحلول المادة ٦٦ من قانون تنظيم الأزهر بدلا منها ، وإذ نصت المادة ٩٩ على أن تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل التى عددتها ومنها اختصاصات شيخ الأزهر ووكيله ومدير جامعة الأزهر ووكيله ومدير جامعة الأزهر ووكيلها ، وجاء فى المذكرة الإيضاحية أنه لكيلا يتضمن القانون تفصيلات يتضخم بها رؤى أن يقتصر على الخطوط الرئيسية التنظيم على أن تتضمن اللائحة التنفيذيةالتى يصدر بهاقرار منرئيس الجمهورية كل التفصيلات التى توضح الصورة وتيسر التنفيذ ، وإذ كانت تلك التفصيلات قد أحيل أكثرها على تلك اللائحة التنفيذية فقد نص على ألا يتأخر صدورها من تاريخ معين هو مدى أربعة أشهر من تاريخ صدور القانون فى ١٩٦١/٧/٥ على أن يعمل بها من تاريخ صدورها ليتهيأ الأخذ فىأسباب التنفيذ الكامل للمشروع قبل ابتداء الموسم الدراسى الماضى ، كما قضى بأن للوزير المختص إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الأزهر وهيئاته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون وذلك خلال

الفترة التي تعد فيها اللائحة التنفيذية لحين صدورها — ومن حيث إن اللائحة التنفيذية حسبما أوضحت نصوص القانون ومذكرته الإيضاحية وروح المشرع توحي بضرورة صدورها في مدى أربعة أشهر من تاريخ صدور القانون حتى لايتعطل التنفيذ الكامل للمشروع وأتى الشارع بحكم وقتى يخول الوزير المختص بشئون الأزهر إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الأزهر وهيئاته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون طالما أن تلك اللائحة لم تصدر ، لذلك يكون من سلطة الوزير إصدار قرارات تنظيمية عامة تيسر تنفيذ أحكام القانون خلال تلك الفترة بما لايتعارض مع نصوص القانون المذكور .

وبمذكرة مؤرخة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٣ عارض فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر هذه الفتوى وجاء في المذكرة أن السيد وزير شئون الأزهر اعتمد على الفتوى فأصدر قرارات هي في جوهرها سلب لولاية مشيخة الأزهر شل بمقتضاها يد المسئولين عن النهوض بالرسالة الكبرى ، وأضافت المذكرة أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تتضمن الحقائق التالية :

١ — أن الأزهر يتبع رئاسة الجمهورية مباشرة (م ٢) .

٢ — أن شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام وله الرئاسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية بالأزهر وهيئاته ، ويرأس المجلس الأعلى للأزهر (م ٤) .

٣ — أن شيخ الأزهر هو الذي يمثل الأزهر (م ٢/٦) .

٤ — أن شيخ الأزهر يرأس المجلس الأعلى للأزهر (م ٩) ، وهذا المجلس هو المختص بالنظر في التخطيط ورسم السياسة العامة لكل ما يحقق الأغراض التي يقوم عليها الأزهر ويعمل لها في خدمة الفكرة الإسلامية الشاملة ، هذا فضلا عن باقي الاختصاصات المخولة للمجلس الأعلى والمنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون .

٥ ــ أن شيخ الأزهر يرأس مجمع البحوث الإسلامية ويقترح تعيين أعضائه (م ١٧) .

٦ ــ أن شيخ الأزهر هو الذى يقترح تعيين مدير جامعة الأزهر (م ٤١) ، ونصت المادة ٤٣ على أن يقدم مدير الجامعة لشيخ الأزهر فى نهاية كل سنة جامعية تقريراً عن شئون التعليم والبحوث العلمية وسائر نواحى نشاط الجامعة ، كما جاء بالمادة ٤٨ أن مجلس الجامعة يختص بالموضوعات التى يحيلها عليه الوزير المختص أو شيخ الأزهر ، ونصت المادة ٥٠ على ألا تنفذ قرارات مجلس الجامعة فيما يحتاج تنفيذه فى القانون أو فى اللائحة التنفيذية إلى تصديق من شيخ الأزهر أو من الوزير المختص إلا بعد صدور قرار التصديق ، ونصت المادة ٥١ على أن عمداء الكليات يعينون بناء على موافقة شيخ الأزهر .

وعلقت المذكرة على هذه الأحكام بأنه لايتفق مع تخويل شيخ الأزهر هذه الاختصاصات القول بحرمانه من سلطاته مع أن ممارسة هذه الاختصاصات تستلزم تخويل شيخ الأزهر سلطات الوزير وهذا المعنى ليس جديداً فقد أكده قانون نظام موظفى الدولة فى المادة ٢/١٣٣ إذ نصت على أن يكون لشيخ الأزهر الاختصاصات والسلطات الممنوحة للوزير ، ولم يتغير هذا المنطق بصدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ يؤكد ذلك أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من مشروع اللائحة التنفيذية لهذا القانون (الذى أقره مجلس الدولة) تنص على أن يكون لشيخ الأزهر السلطات الممنوحة للوزير ، ويتضح من ذلك أن المادة ٦٦ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لم تحل محل ــ ولم تلغ صراحة أو ضمناً ــ المادة ٢/١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكل ما أتت له المادة الأولى هو أنها خولت كبار موظفى هيئات الأزهر المختلفة اختصاصات بمناسبة إنشاء هذه الهيئات التى لم تكن موجودة فى ظل قانون الأزهر القديم وقانون موظفى الدولة .

واستطردت المذكرة : إن المادة ٦٦ المشار إليها خولت مدير الجامعة سلطة الوزير فيما يختص بموظفى الجامعة وطبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية بينما

لم يرد في هذه المادة شيء بخصوص شيخ الأزهر مع أنه يظهر مما سبق أن مدير الجامعة يعمل تحت إشراف شيخ الأزهر الأمر الذى لايتفق مع تخويل مدير الجامعة سلطة الوزير وحرمان شيخ الأزهر منها وإلا كان الأمر لغواً وعبثاً لأن الجامعة فرع من الأصل وهو الأزهر ، ولعل المشرع قد أدرك أن الأمر بالنسبة لشيخ الأزهر مستقر وأن سلطة الوزير ثابتة له منذ القدم بمقتضى المادة ١٣٣ من قانون موظفي الدولة ، ولا ريب فى أن المشرع لم يستهدف أبداً من قانون إعادة تنظيم الأزهر الانتقاص من سلطات شيخه أو الحط من هيبته وكرامته فى العالم الإسلامى بأسره .

هذا فضلا عن أن ما نصت عليه المادة ٩٩ من قانون إعادة تنظيم الأزهر من أن تحدد لائحته التنفيذية اختصاصات شيخ الأزهر ووكيله ومدير الجامعة الأزهر ووكيله ... الخ ، هذا النص لايعنى أن يظل شيخ الأزهر بلا اختصاص إلى أن تصدر اللائحة التنفيذية وإلا اختلطت الأمور واهتزت أقدار الناس ، وأبلغ دليل على أن هذا النص لايعنى ذلك أنه تضمن أن اللائحة التنفيذية تحدد اختصاصات مدير الجامعة وغيره مع أن المادة ٦٦ من نفس القانون تنص على أن يكون لمدير الجامعة سلطة الوزير ، ومؤدى هذا أن كل ما تعنيه المادة ٩٩ هو تحديد تفصيلات الاختصاصات واستكمال الجزئيات اللازمة لتنفيذ القانون .

وأضافت المذكرة : إن الأزهر يرى أن نص المادة ١٠٠ من قانون إعادة تنظيمه لاتحول بينه وبين ممارسة سلطاته فى حدود القانون ، إذ أنه وإن كانت هذه المادة قد خولت وزير الأزهر إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة إلا أن المشرع قد حرص على أن يقيد هذا الحق بعدم تعارض تلك القرارات مع نصوص القانون ، وواضح من هذا النص أن الوزير له أن يصدر قرارات تنظيمية متعلقة بتطوير الأزهر فلا يملك إصدار قرارات تنفيذية تتعلق بسير العمل فى الأزهر .

وأخيراً تقول المذكرة : فإن من حسن الإدارة والحرص على هيبة شيخ الأزهر ومراعاة للاعتبارات الدينية والأدبية — فى فترة الفراغ التشريعى —

الإبقاء على سلطات شيخ الأزهر واختصاصاته: وما دام شيخ الأزهر مسئولا عن كل ما نص عليه القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فلا أقل من تخويله سلطاته، والقاعدة الدستورية أنه لا مسئولية دون سلطات .

وطلب شيخ الأزهر الرأى فى الموضوع فى ضوء المذكرة السابقة .

وأحال السيد الأستاذ رئيس مجلس الدولة الموضوع لهيئتكم الموقرة لنظره وإبداء الرأى فيه .

الرأى :

يتحدد موضوع البحث فى محاولة الإجابة على السؤال التالى :

هل مازال لشيخ الأزهر – فى ظل أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ – الاختصاصات والسلطات الممنوحة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ للوزير ؟

إن الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من هذا القانون الأخير تنص على أنه : « ويكون لشيخ الجامع الأزهر والوكيل الاختصاصات والسلطات الممنوحة بهذا القانون للوزير ووكيل الوزارة كل فيما يخصه .

فهل مازال حكم هذا النص قائماً ومنتجاً لآثاره بعد العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ؟

تنص المادة ٣ من هذا القانون على أن « يعين بقرار من رئيس الجمهورية وزير لشئون الأزهر » .. وقد تم تعيينه فعلا .

وتنص المادة ٤ على أن « شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام وله الرياسة والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية فى الأزهر وهيئاته، ويرأس المجلس الأعلى للأزهر » .

وهذان نصان مقيدان :

فالمادة ٣ تنصب لأول مرة – على مدى وجود الأزهر – وزيراً لشئونه، وهذه مسألة كبيرة الأهمية لأن مقتضى وجود وزير لشئون الأزهر أن يجمع،

بالنسبة إليه جميع الاختصاصات والسلطات التي تقررها القوانين واللوائح للوزير ، لايستبعد منها أو يخرج عليها إلا ما نص على أن يعهد به لغير الوزير . وفيما عدا ذلك تستقر اختصاصات الوزير — بالنسبة إلى الأزهر — لوزير شئونه لايشارك فيها أو ينافس عليها ، وتلك مسألة تتعلق في المقام الأول بالتنظيم الإداري الذي يأبى انضباطه أن ينصب وزير لشئون جهة وتكون اختصاصات الوزير فيها لغيره بدون تصريح من المشرع .

والمادة ٤ جعلت لشيخ الأزهر الإمامة وصدارة الرأي في شئون الدين والقرآن وعلوم الإسلام وهذا النص في القانون يوضح أن اتجاهه إلى اعتبار منصب الإمام الأكبر منصباً دينياً فقط لايساهم صاحبه في اختصاصات الإدارة والشئون المالية وذلك كأصل لايقيد بغير نص أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ قد أعاد تنظيم الأزهر وهيئاته على وجه شامل ، فأنهى بذلك كل تنظيم سابق عليه وإعادة التنظيم تمر — طبقاً لأحكام القانون — بمرحلتين :

المرحلة الأولى :

منذ تاريخ العمل بالقانون حتى صدور لائحته التنفيذية ، وفي هذه المرحلة توجد ثلاثة أنواع من الاختصاصات : (١) اختصاصات باتة وهي تلك التي نص عليها القانون دون أن يعلق بيان حدودها أو مكنة استعمالها على صدور لائحته التنفيذية (٢) اختصاصات نيط باللائحة التنفيذية تحديدها ووضع ضوابطها (٣) اختصاصات وزير شئون الأزهر بإصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الأزهر وهيئاته بما لايتعارض مع نصوص القانون لحين صدور لائحته التنفيذية .

المرحلة الثانية :

وهي التالية لصدور تلك اللائحة وفي هذه المرحلة معالم الاختصاصات وحدودها وضوابطها .

وفي المرحلة الأولى — وهي التي يتولى البحث إبانها — لم يرد نص صريح

يعهد لأحد بالاختصاصات والسلطات الممنوحة للوزير بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٨ وذلك بالنسبة إلى موظفى الأزهر الخاضعين لأحكام هذا القانون .

وفى رأيى أن هذه الاختصاصات والسلطات أصبحت لوزير شئون الأزهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وإلى أن يعدل هذا الوضع بأحكام فى لائحته التنفيذية عند صدورها ، يؤيد ذلك ما يلى :

أولا : أن وجود وزير لشئون الأزهر يتعارض — كقاعدة عامة — مع التسليم باختصاصات الوزير لغيره بدون نص صريح فى ذلك . إذ كيف تكون سلطات الوزير فى جهة لغير الوزير المختص بشئونها إلا أن يقرر هذا بنص صريح فى القانون ؟

ومن ناحية أخرى فإن المادة ٤ من القانون المذكور واضحة فى تبيان أن منصب شيخ الأزهر هو منصب دينى ومن ثم لا تكون له اختصاصات إدارية إلا فى حدود تصريح تشريعى ، ومما يعزز ذلك أن القانون رقم ٢٦ لسنة١٩٣٦ بإعادة تنظيم الأزهر (الذى حل محله وألغاه القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١) كان ينص فى مادته السادسة على أن « شيخ الجامع الأزهر هو الإمام الأكبر لجميع رجال الدين . والمشرف الأعلى على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين بالنسبة إلى أهل العلم وحملة القرآن الشريف سواء أكانوا منتمين إلى الأزهر أو غير منتمين إليه . وهو المنفذ الفعلى لجميع القوانين والمراسيم والأوامر الملكية واللوائح والقرارات المختصة بالجامع الأزهر ، والموظفون تابعون له بهذه الصفة وخاضعون لأوامره » ... فهذا النص يجعل منصب شيخ الأزهر منصب الإمامة فى الدين والرياسة فى الإدارة ، واتساقاً معه ورد حكم المادة ١٣٣ من قانون الموظفين — على أن ذلك النص لم يرد شبه له فى القانون الجديد للأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وإنما تضمن فحسب فى مادته الرابعة حكم الإمامة الكبرى والصدارة فى شئون الدين ولم تتضمن المادة إشارة إلى الرئاسة الإدارية ، مما

يوضح أن اتجاه المشرع فى القانون الجديد إلى قصر المنصب الأعظم على شئون الدين دون الإدارة . الأمر الذى يصدع أركان نص المادة ١٣٣ من قانون الموظفين فيما وكلته إلى شيخ الأزهر من اختصاصات الإدارة فى شئون الموظفين ، ويصل الصدع إلى غاية الإلغاء بوجود وزير لشئون الأزهر تجتمع له سلطات الإدارة بحكم المنصب .

ثانياً : تنص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن « تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل الآتية وغيرها مما وردت الإشارة إليه فى هذا القانون :

١ — اختصاصات شيخ الأزهر ، ووكيل الأزهر ، ومدير جامعة الأزهر ، و ... ، و ... ، فلو أن لشيخ الأزهر اختصاصات الوزير ما فوّض شارع القانون لائحته التنفيذية فى تحديد اختصاصات شيخ الأزهر حيث لاوجه لتحديد اختصاصات الوزير لأنها قائمة فى القوانين المعمول بها — أما وقد ورد هذا التفويض فإن مؤداه أن اختصاصات شيخ الأزهر غير محددة وستحددها اللائحة التنفيذية وليس هذا شأن اختصاصات الوزير .

ثالثاً : حين أراد القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أن يعهد باختصاصات الوزيرأو بعضها لمسئول فى الأزهر غير وزيرشئونه نص على ذلك صراحة ، فعجز المادة ٦٦ ينص على أن « .... ولمدير الجامعة سلطة الوزير فيما يختص بموظفى الجامعة طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية فلو أن اتجاه المشرع إلى الإبقاء على اختصاصات الوزير لشيخ الأزهر لنص على ذلك صراحة فى قانون يجعل لشئون الأزهر وزيراً .

رابعاً : تنص المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن للوزير المختص إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الأزهر وهيئاته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون وذلك خلال الفترة التى تعد فيها اللائحة التنفيذية . لحين صدورها .

وإعطاء هذا الاختصاص لوزير شئون الأزهر واضح الدلالة على أن الوزير هو قمة الشئون الإدارية بالأزهر وصاحب الرياسة فيها ، الأمر الذى

يتعارض مع السليم بقيام اختصاصات الوزير فى شئون الموظفين لغيره ؛ ولو كان هدف المشرع غير ذلك واتجاهه إلى الإبقاء على هذه الاختصاصات لشيخ الأزهر لقيد سلطة الوزير المذكورة بألا تخل بما لشيخ الأزهر من اختصاصات الوزير فى شئون الموظفين ، وذلك — مرة أخرى — فى قانون يجعل لشئون الأزهر وزيراً .

هذا ومن ناحية أخرى فإن نص المادة ١٠٠ المذكورة يعطى الوزير كامل اختصاص التنظيم والتكميل فى الأزهر لحين صدور اللائحة التنفيذية ؛ وهو بذلك يعطل أى اختصاص آخر إلى أن تصدر اللائحة فتستبين الأمور وتتحدد معالم السلطة وحدود الاختصاص .

* * *

وبعد. فإنه لاشك فى أن أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ يعتورها ظل من عدم الوضوح فى الموضوع محل البحث ولكن القانون فى الوقت نفسه يكشف عن اتجاه المشرع إلى تعطيل حكم المادة ١٣٣ من قانون الموظفين — على الأقل — لحين صدور اللائحة التنفيذية ، وذلك هو الرأى الذى انتخبناه فى هذا الموضوع .

لذلك :

نرى أنه إلى أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومع مراعاة الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ من هذا القانون يكون وزير شئون الأزهر هو صاحب الاختصاصات والسلطات الممنوحة للوزير بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بالنسبة إلى موظفى الأزهر الخاضعين لأحكام هذا القانون .

والأمر معروض على الجمعية العمومية للتفضل بالنظر .

المقرر

تحريراً فى ١٩٦٣/٧/١٤ (محمد محمود الدكرورى)

صورة طبق الأصل .

المستشار القانونى للوزارة

(عبدالرحمن صالح)

● وكما وجد فى مجال المعاهد الأزهرية من يدفع الأستاذ الأكبر وهو مريض ، من أصهاره وتلامذته ، إلى سوء الظن بى ، ويحمله على الاعتكاف فى المنزل احتجاجاً على سياستى فى الأزهر .. وجد كذلك فى مجال الجامعة من يدفع وكيلها إلى سوء الظن بى أيضاً . ولكن شيطان الجامعة كان متمرساً على الوسوسة ، وقادراً على التنسيق بين الأكاذيب . فبضاعته طول حياته فى مجال الأزهر هى التفرقة والوشاية .

وقد بدأ سوء الظن من جانب السيد وكيل الجامعة يبدو فى مواقف عديدة . وبالأخص بعد أن سألنى : أن أطلب تعيينه فى وظيفة مدير الجامعة وهى شاغرة . فابتسمت ولم أستطع أن أقول شيئاً له . لأنى فى واقع الأمر محرج جد الحرج . ولكن سكوتى ربما أكد له وسوسة الشيطان الذى أصبح يزوره تباعاً ، ويحرضه على أن يدع أصحاب المصلحة من الأساتذة فى الكليات : يفهمون أنى أضع العقبات فى طريق مصالحهم ، أو على الأقل لا أريد أن أحل لهم مشاكلهم كما يرجون .

وقد كان هناك وضع خاص بأساتذة الكليات التقليدية – وهى أصول الدين ، والشريعة ، واللغة العربية – ومدرسيها . وهو أنهم مقيدون فى الكادر العام المالى ، ويراد نقلهم إلى الكادر الجامعى . ونظام هذا الكادر يزيد فى المرتب الشهرى بضع جنيهات . وكانت الرغبة السائدة بينهم : أن تكون الأقدمية فى السن هى أساس النقل من الكادر القديم إلى الكادر الجديد .

ولكن كانت هناك فكرة أخرى . وهى أن الجامعة الجديدة لابد أن تأخذ بمبدأ الانتاج العلمى فى الترقية ، وبالتالى فى النقل من الكادر المالى العام إلى كادر الأساتذة الجامعيين ، حفاظاً على سمعتها ، وتأكيداً لمستواها الجامعى بين جامعات الجمهورية . وبالاتفاق مع وكيل الجامعة وضع المشروع الخاص بالنقل . وأعطى المشروع لعلماء الكليات التقليدية فرصة التفرغ لمدة عام ، للبحث العلمى ، على أن يحتفظ المتفرغ بمرتبه وبميزاته المالية طوال عام التفرغ ، كما اشترط المشروع أن يكون البحث فى المادة التى تخصص فيها الأستاذ أو المدرس .

وعندما عرف هذا المشروع ابتكرت وسوسة الشيطان فى الجامعة : أن هذا المشروع يراد به الاستغناء عن الأساتذة والمدرسين الموجودين فعلا الآن . والتفرغ معناه : التسريح من الوظيفة ، أو الإخلاء البطىء منها . ولم يفهم التفرغ العلمى على حقيقته إلا بعض قليل ، كان فى المقدمة الدكتور «عبدالحليم محمود »، والدكتور «على عبدالقادر». ولذا صدر القرار بنقلها إلى الكادر الجامعى الجديد، ثم بتعيينهما عضوين فى مجمع البحوث الإسلامية، كما صدر قرار آخر بنقل الدكتور « عبدالحليم النجار» من كلية الآداب بجامعة القاهرة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، مع ترقيته إلى درجة أستاذ، ثم تعيين الثلاثة عمداء بكلية أصول الدين ، والشريعة ، واللغة العربية .

وفى ذات الوقت طلب مجلس إدارة المركز الإسلامى بواشنطن ترشيح أحد الأساتذة الأزهرية ممن يجيدون اللغات الأجنبية مديراً للمركز . فرشحت الدكتور «عبدالحليم النجار»وجاءت الموافقة على تعيينه ، وحدد موعد سفره من القاهرة. وعندئذ رغب فى رؤيتى قبل السفر..وحضر صباح يوم إلى مكتبى بالوزارة . فما أن رآنى حتى أقبل يقبل يدى فحلت بينه وبين ذلك . وذكرته بأنه كان زميلا لى وهو طالب فى ألمانيا . وهو الآن أخ يشارك فى مسئولية الرسالة الإسلامية . فأجاب بأنه مدين لى بفضل كبير : بنقله من درجة أستاذ مساعد إلى درجة أستاذ ، وقد حرم منها عدة سنوات لسبب طائفى ، وبتعيينه عميداً لكلية اللغة العربية ، ثم بترشيحه مديراً للمركز الإسلامى بواشنطن رغم أنى — مستطرداً فى القول — كنت أسهم فى نشر إشاعات كاذبة عنك ، وكان يصلك الأمر . وعندئذ أجبته بأن اختيارى له يرجع إلى خصائص ذاتية فيه لاتتوفر فى آخرين غيره من الأزهريين . ولايعود إلى علاقة خاصة به . فما فيه من صفات تؤهله إلى ما اخترته له هو العامل الأول فى اختياره ، وليس إلى رغبة شخصية لدى . ولذا الأمر الذى يجب أن ينوه به هو طاقاته وحدها فبكى متأثراً واستأذن فى الخروج من المكتب .

ولكن أكثرية الأساتذة أعلنت عدم رضاها عن المشروع ، وطالبت باتخاذ الأقدمية : الأساس فى النقل .

هذا ما كان فى ظاهر الأمر . ولكن الواقع أن الكادر الجديد كان يمثل شكلا هرمياً . على معنى أن القمة تكون أضيق مساحة أو عدداً من القاعدة . فعدد الأساتذةفى القسم الواحد يجب أن يكون أقل من عدد الأساتذة المساعدين. وعدد هؤلاء أقل من عدد المدرسين فيه . وهؤلاء أقل من عدد المعيدين . وهكذا : المعيدون يشكلون قاعدة الهرم فى أى قسم من أقسام الكلية ، والأساتذة يمثلون قمته . وما يوجد فى هذا الكادر من وظائف الأساتذة ، والأساتذة المساعدين : كان لايسع جميع من حصلوا على لقب أستاذ أوأستاذ مساعد فى الكادر المالىالقديم فى الكليات التقليدية. فكان الحاصلون على لقب أستاذ فى مادة النحو ، أو البلاغة مثلا فى كلية اللغة العربية ، أكثر من عدد المدرسين فى هاتين المادتين فيها . وهكذا فى مواد الفقه وأصوله فى كليةالشريعة، والتفسير والحديث فى أصول الدين . ولكن التضخم فى الأساتذة كان واضحاً تماماً فى اللغة العربية . ولاتستطيع الجامعة أن تأتى بدرجات للأساتذة أكثر مما يقتضيه النظام الهرمى للجامعة .

ولذا رأى بعض الأساتذة فى هذه الكلية أن بعضهم سيتخلف حتما فى الوقت الحاضر على الأقل ، من الانتقال إلى الكادر الجامعى الجديد ، بغض النظر عن المؤلف العلمى ، كما يطلب المشروع المشار اليه . بالإضافة لذلك : أن الأساتذة المتخصصين فى مواد معينة ، وكانوا يباشرون فى الكليات التقليديةتدريس مواد أخرى، راغبين أيضاً عن الرجوع إلى مواد تخصصهم، كما يقضى المشروع أيضاً . وهذا وذاك جعلهم عرضة لأن يقبلوا الإثارة ضد المشروع ، ومؤهلين للاحتجاج الجماعى ضده .

ورغم أن السيد وكيل الجامعة هو الذى أعد هذا المشروع فكان يقبل الاعتراض ضده ، ويحيل من يعترض عليه إلى سياسة الوزير .

ولذا بعد أن تركت الوزارة ، واستقلت من الجامعة بعد التعيين الثانى ، رأت الإدارة الجديدة للجامعة أن تغير المشروع وأن تنقل درجات الكادر الجديد فى كلية التربية إلى اللغة العربية . إرضاء لبعض الأساتذة فيها . وليس هناك بأس فى أن يوقف تنفيذ كلية التربية ، مدة أخرى .

ولم يكن الفرق المالى كبيراً بين مرتبات الكادر المالى العام ، والكادر الجامعى الجديد . وقد لايتجاوز الخمسة جنيهات فى مرتب الأستاذ . علما بأن من ينقل من العلماء إلى الكادر الجديد يحجب عنه بدل الخبز ، وقدره ثلاثة جنيهات . ولذا أعتقد لو كان جو العمل طبيعياً ، بعيداً عن تدخل العابثين الذين تمرسوا على الإفساد فى عهود كثيرة فى الأزهر تحقيقاً لمصالح شخصية ، لما كانت هناك مشكلة للعلماء فى الكليات التقليدية . وكذلك لو كان السيد وكيل الجامعة نظر إلى العمل نظرة موضوعية لأمكن له أن يحلها فى يسر . ولكن نظرته إلى العمل كان من زاوية أنى حجبت عنه وظيفة المدير احتفاظاً بها لنفسى مستقبلا (!!) .

***

● أما رسالة الدعوة فى الخارج والداخل فكان يشرف عليها فى الأزهر الدكتور «محمود حب الله» باعتبار أنه أمين عام لمجمع البحوث الإسلامية . وهو زميل دمث الخلق . ولكنه كان يؤثر البقاء فى واشنطون مديراً للمركز الثقافى هناك ، على أن يباشر الرسالة فى وظيفة الأمين العام للمجمع . وهذه الوظيفة إحدى الوظائف الثلاث الرئيسية ، التى أوجدها القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، لتباشر سلطات شيخ الأزهر المالية والإدارية . واعتقد أنه أوتى به لهذه الوظيفة ، حرمانا له من الامتيازات المالية وخلافها المخصصة لوظيفة مدير المركز فى واشنطن . ولا أستطيع أن أقول : إن نشاطه المحدود جداً فى الوظيفة يرجع إلى هذا الاعتقاد .

وكانت إدارة الوعظ ، والمكتبة العامة للأزهر ، ومجلة الأزهر ، والبعثات الموفدة إلى الخارج ، والطلاب الوافدون من البلاد الإسلامية ، تتبع الأمين العام للمجمع .

وفى وزارة الأوقاف كان هناك جهازان آخران للدعوة : إدارة الثقافة .. والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية. أما إدارة الثقافة فكان الاعتماد المخصص لها ، وهو قرابة عشرين ألفاً من الجنيهات فى العام ، يصرف فى عدد معين من

الكتب : وكان النصيب الأوفر من هذا الاعتماد ينفق فى شراء : فقه السنة ، وبعض كتب أخرى للشيخ«محمد الغزالى». وقد ابتدعت إدارة الثقافة ما أسمته « بمكتبة المساجد » . وهى عبارة عن مخازن فى الأضرحة ، أو فى المساجد : تحفظ فيها الكتب المشتراة . وكانت مكتبة المساجد هى المبرر للشراء المتكرر من نفس الكتب التى اشتريت فى عام سابق . وقد أوقفت صرف الشراء فى أى كتاب ، إلا بعد العرض علىّ .

أما المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فقد أنشأه الصاغ « عبدالله طعيمة» عندما تولى أمر الأوقاف فى سنة سابقة . كما كوّن هو نفسه جمعية تعاونية للإسكان برياسته وهو وزير ، وبعضوية الصاغ «محمد عبدالقادر حاتم» ، والصاغ «إبراهيم الطحاوى» ، والملازم ثان«محمد توفيق عويضة» ، وكانت باكورة أعمال هذه الجمعية : أن اشترت من وزارة الأوقاف قصر« نسيم باشا»وحديقته الواسعة فى شارع الهرم ، بسعر المتر المربع اثنين وثمانين قرشاً صاغاً ، على أن تكون تكلفة المرافق على حساب الجمعية . وذلك أسوة بالسعر الذى وافقت عليه الوزارة لجمعية القضاة فى مدينة الأوقاف .

وأسند الصاغ «طعيمة »إلى الملازم«محمد توفيق عويضة»وظيفة السكرتير المساعد للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وفوّضه فى سلطة رئيس المصلحة. علما بأن سلطة رئيس المصلحة لا يفوّض فيها إلا موظف يشغل درجة مدير عام على الأقل . والملازم ثان« محمد توفيق عويضة»كان منقولا من الجيش إلى وظيفة مدنية فى الدرجة الخامسة بمرتب خمسة وعشرين جنيهاً مصرياً فى الشهر . وسبب نقله — كما قيل — أنه يوماً ما تخطى المرحوم« عبدالحكيم عامر » وذهب مباشرة إلى منزل الرئيس«جمال عبدالناصر»فى منشية البكرى ، وطلب لقاءه لأمر هام يتعلق بحياته . فلما استقبله نقل إليه ما أسماه مؤامرة « وحيد رمضان»من الضباط الأحرار ، ضد حياة الرئيس«جمال عبدالناصر» ، على إثر مؤامرة الملك « سعود » ضد وحدة مصر وسوريا .

فلما غضب منه المشير نقله الرئيس السابق إلى وظيفة مدنية فى وزارة الأوقاف ،وتولى منها الإشراف على فرع المخابرات العامة فى الدائرة الثالثة .

وهى الدائرة الإسلامية . وألحق هذا الفرع بوزارة الأوقاف للتستر على هدفه وللإنفاق على شئونه فى غير مساءلة من أموال البر التى خصصها الواقفون على خير المسلمين .

ولم أر فى حياتى : سخرية وامتهاناً لأموال المسلمين وللقيم العليا فى ذاتها ، مثلما رأيت فى تصرفات هذا المجلس. وبعد أن سحبت من «عويضة» التفويض فى سلطة رئيس المصلحة ومنعت الصرف من أموال البر والخيرات إلا بعد العرض علىّ ، وراجعت أعمال المجلس فيما ينشره من كتيبات ، ورسائل ، وفيما يصدره من مجلة كل شهر انكشف لى الغرض الرئيسى من إنشائه ، فكتبت عن طريق السيد « سامى شرف » إلى الرئيس السابق ، وإلى السيد رئيس المجلس التنفيذى ، مقترحاً فصل المجلس عن الوزارة وإلحاقه إما بجمعية الشبان المسلمين بالقاهرة ، أو برياسة الجمهورية ، بجميع موظفيه وما هو مخصص له فى ميزانية الوزارة . وكان «توفيق عويضة» على صلة غير عادية بالسيد « سامى شرف » وكذلك بالسيد « حامد محمود » مدير مكتب السيد « على صبرى » تحمل أياً منهما على أن يحجب عن رئيسه مكاتبات الوزير ، بينما يسرع فى تبليغ شكاوى «عويضة». وكانت لوزارة الأوقاف ثلاثة خطوط تليفونية لإرسال البرقيات على حساب الوزارة : اثنان منها فى المجلس الأعلى ، وواحد فقط فى ديوان الوزارة. وطوال اليوم كان «عويضة» يسخر هذين الخطين فى شكاوى لا أساس لها من الصحة ضد الوزير .

وهذا المجلس — بوضعه الذى كان عليه — كان أخطبوطاً . كل ما فيه معوج ، ومختل . يسيره الهوى ، والرغبات الشخصية . ينزف من أموال المسلمين للإنفاق على الشياطين وعبثهم وإفسادهم . وسحر العبث بالمال ، والسير فى طريق الهوى ، أغرى الكثير ممن يجندون أنفسهم فى سبيل طاغوت المال . حتى رأينا واحداً كالشيخ «محمد المدنى» وقد كان عميداً لكلية الشريعة بالأزهر ، يسير فى ركاب «عويضة» ويصفه « بالشاب المؤمن » . وهو يحاكى أستاذنا المرحوم الشيخ الأكبر «شلتوت» عندما كان يصف الرئيس «جمال عبدالناصر » بالشاب المؤمن . وكان يهش لهذا الوصف عند سماعه .

وبمراجعة أعمال المجلس فى فترة قصيرة مضت قبل أن أتولى الوزارة ، قدمته الإدارة القانونية فيها بناء على طلبى إلى النيابة العامة فى ثمان وأربعين قضية : عصبها التزوير ، والاختلاس ، وأكل أموال المسلمين بالباطل ، والسفه فى إنفاقها . ولم يكن وحده فى هذه المجال . بل كانت معه ومن حوله عصابة ممن كانت تلمع أسماؤهم بسبب وظائفهم فى ديوان الرياسة أو فى خارجه ، تستفيد من أموال الخيرات . وطريق الإفادة من هذه الأموال سهل ، وقصير . لأن الصرف منها لا يراجع من جهة أجنبية عن الوزارة . وتوقيع الوزير على ما يصرف منها ينهى كل عقبة فى طريق الصرف .

والعجب أن كبار الموظفين فى الحسابات ، وفى شئون العاملين بالوزارة كانوا يسلكون مسلكين متناقضين . فهم بينما ينكرون على الوزارة بعض التصرفات المالية والإدارية ، إذا بهم أنفسهم يجيزون للمجلس ما أنكروه بالأمس ، أو ينكرونه اليوم على الوزارة . وقد لفت نظرى مرة : أن رأيت المراقب المالى بالوزارة موافقاً على صرف مبلغماية وأربعة عشر جنيهاً فى الشهر الواحد ، ثمناً لمشروبات غازية لمكتب سكرتير المجلس . فلما سألته : أيجوز صرف أى مبلغ لمكتب الوزير للإنفاق منه على الضيوف ؟ . فلم يجب.فطردته من الوزارة كلية . ثم عرفت السبب فى موافقته للمجلس وهو أنه يتقاضى مكافأة شهرية منه ، يبلغ صافيها ماية جنيه مصرى . وكان هذا الصافى أكثر من صافى مرتبه . ومثل هذه المكافأة — وهو عديد — تصرف من أموال الخيرات التى يسحبها المجلس المرة بعد الأخرى بناء على سلطة رئيس المصلحة المفوّض فيها سكرتير المجلس المساعد ، أو بناء على موافقة وكيل الوزارة لشئون البر .

* * *

● وفى شهر مارس سنة ١٩٦٤ :

احتفل بوضع حجر الأساس لدار القرآن فى المكان الذى أقيم فيه مسجد الفتح اليوم : فى مواجهة تمثال رمسيس فى محطة مصر ، وفى مواجهة الفجالة ، وشبرا . وأناب رئيس الجمهورية عنه السيد « حسين الشافعى» .

كما احتفل بوضع حجر الأساس فى بناء جامعة الأزهر ، بمدينة نصر . وقد حاولت أن يحضر رئيس الجمهورية نفسه « جمال عبدالناصر » الاحتفال بهذه المناسبة . وقد لاحظ محاولتى هذه اليوزباشى « صبرى الخولى » فأشار علىّ بأن أبرق إليه فى « الغردقة » وكان مجتمعاً هناك مع الملك « حسين » ملك الأردن ، والمشير « عبدالحكيم عامر » . وكان يعلم أن الرئيس أناب بالفعل عنه السيد « حسين الشافعى » ، وقدّم إلىّ البرقية لأوقعها . فلما وقعتها وانصرفت من رياسة الجمهورية أخبر السيد « حسين الشافعى » بنص البرقية . واعتبرها السيد « الشافعى » عدم تقدير له .

واجتمع مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بعد تشكيله لأول مرة ، فى ظل القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، وحضر حفل الاجتماع السيد « حسين الشافعى » أيضاً . وقد اختار الأستاذ « محمد سعيد العريان » مع الأستاذ الأكبر الشيخ « شلتوت » فى اجتماع بينهما لم أكن حاضراً فيه : أعضاء المجمع من الجمهورية . وعرفت فقط وأنا لم أزل فى إدارة الثقافة : أنى رشحت للعضوية مع آخرين لم أعرفهم إلا بعد أن صدر القرار الجمهورى باختيارهم . وقد اخترت وأنا فى الوزارة عضوين فقط عن الجمهورية . وهما الدكتور « عبدالحليم محمود » ، والدكتور « عبدالقادر » . كما اخترت ممثلين للخارج : السيد « عبدالله بن كنون » ، عن المغرب والشيخ « البشير الإبراهيمى » عن الجزائر . والمفتى الشيخ « عبدالرحمن بن جلهون » عن ليبيا . والشيخ « على عبد الرحمن » ، عن السودان . والشيخ « القصاص » عن لبنان . والدكتور « موسى إسحاق الحسينى » عن فلسطين .

وبعد انتهاء المؤتمر وتقديم أعضائه إلى الرئيس السابق كان موعد التعديل الوزارى قد اقترب . وفى الخامس والعشرين والسادس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ صدرت القرارات الجمهورية بالتعديل الوزارى ، وبتحديد وظائف جديدة للوزراء الذين أخرجوا فى هذا التعديل . وكنت من بينهم وعينت مديراً لجامعة الأزهر ، للمرة الثانية . وبعد هذا التعديل الوزارى افتتح الرئيس السابق مجلس الأمة ، وأعلن عن « التحوّل العظيم » فى الاشتراكية . وكانت بداية هذا التحوّل : إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وتحويلها إلى ملكية عامة ، فيما يسمى : « قوانين يولية المجيدة » فى سنة ١٩٦١ .

وكان هنا فى مصر إعداد للتحول نحو روسيا فى النظام الاشتراكى الماركسى ، والتقرب من سياسة الكتلة الشرقية الشيوعية . فانتخاب مجلس أمة جديد من صنع الاتحاد الاشتراكى .. والإفراج عن المعتقلين الشيوعيين وتمكينهم من وسائل الإعلام فى وظائف قيادية . وتجميد النشاط الإسلامى فى الأزهر وفى وزارة الأوقاف ، كان ذلك كله تمهيداً لزيارة « خروشوف » لمصر التى تمت فى إبريل سنة ١٩٦٤ . والذى حمل رسالة التقريب من موسكو إلى القاهرة كان المشير «عبدالحكيم عامر » على إثر زيارته موسكو فى فبراير سنة ١٩٦٤ . وقد تضمنت هذه الرسالة بنوداً عديدة : الإفراج عن المعتقلين الشيوعيين وتمكينهم من وظائف الإعلام ، وتجميد النشاط الإسلامى ، تمهيداً للمد الثورى الاشتراكى فى إفريقيا ، وآسيا . وكان معنى التجميد : وقف كل مشروع إسلامى خططته وزارة الأوقاف وشئون الأزهر ، ويستهدف تجلية الفكر الإسلامى ، أو تجميع المسلمين على المبادىء الإسلامية الصافية . وقبل هذا وذاك : شل حركة الوزير الذى عرف بخصومته للفكر الماركسى فى أقوى كتاب خرج له . وهو « الفكر الإسلامى الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربى » .

ولذا كان من الواضح بعد خروجى من الوزارة : أن تنشر الإشاعات ضدى ، وخاصة فى الأزهر . وكان من الإشاعات التى عمل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية كفرع للمخابرات العامة على نشرها : أنى شديد .. وأنى أضع العقبات فى طريق الترقية ونقل الأساتذة من الكادر العام إلى الكادر الجامعى .. وأنى أشق على طلبة الكليات العلمية والعملية بزيادة سنة إعدادية فى كلياتهم .. كما روّج إشاعة أخرى غريبة عندما أخذت لنفسى إجازة بعد الوزارة . وفحواها : أنى لم أذهب إلى إدارة الجامعة لتسلم الوظيفة الجديدة ، خوفاً من الطلاب وغضبهم . ويعلم الله أنى كنت قد قدمت استقالتى منها بسبب ما تصورته من فجوة بينى وبين الوزير الذى خلفنى ، فى مفاهيم الإصلاح والتطوير لرسالة الأزهر .

والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية كان يستخدم كثيراً من طلاب الكليات الأزهرية المقيدين فيها فى إنجاز أهدافه : فى ترويج الإشاعات ، أو جمعها فى

المحيط الإسلامى بمصر وخارج مصر . كما كان يعاونه فى هذا الشأن بعض العلماء ، مثل الشيخ « محمد المدنى » .

وكان من الواضح أن يخلفنى فى الوزارة من يستطيع الهدم أكثر مما يستطيع البناء . فكل شأن من الشئون يجب أن يستبعد أو يوقف ، طالما يقال عنه : إنه من عمل الوزير السابق . حتى مساكن الأئمة فى الوجه القبلى عندما ألغى مشروعها أرسلت برقيات الشكر إلى الرياسة . وقد أرسلت من عملاء المجلس الأعلى ، عن طريق التليفونين الخاصين بالبرقيات فى مبنى المجلس نفسه .

ويحاول عبثاً من يريد أن يفهم أن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية هيئة لصياغة الفكر الإسلامى الصحيح ، أو مصدر لدعوة إسلامية جادة . فقد أنشىء وقت أن ترسخت أقدام الماركسية فى إلغاء ملكية مصادر الإنتاج ، ونقلها إلى الدولة . والنظام الحاكم باسم الثورة يستحيل عليه أن يقبل الماركسية كأساس للحكم ، ثم يدعو للإسلام من جانب آخر ، والإسلام يدعو إلى حرية الملكية الشخصية ، وينظر إلى الدولة من خلال الأفراد ، ولا يراها صنما مستقلا يعبد .

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية صورة من صور المخابرات والتجسس فى الدائرة الإسلامية . وممارسته للنشر فى مجال الكتب والتراث الإسلامى . هو القناع الذى يخفى وراءه المهمة الحقيقية . وعدم تقييده بلوائح أو بقوانين فى إنفاق الأموال وتشغيل العملاء هو طريق الاستخبار ، وإنجاز المهمات السرية .

***

— ١٠ —

بعد الوزارة

طلب إلىّ من رياسة الجمهورية ثلاثة أمور ، بعد خروجى من الوزارة :

أن أشغل وظيفة مدير جامعة الأزهر .

وأن لا أعلم أحداً باستقالتى منها ، بعد أن قدمت استقالتى بالفعل على إثر تولى المهندس «أحمدعبدهالشرباصى» وزارة الأوقاف وشئون الأزهر فى التعديل الوزارى الجديد .

وأن أنتظر بعد تقديم الاستقالة ، شاغلا للوظيفة التى استقلت منها ، حتى تتصل بى الرياسة ، أو يتصل بى رئيس المجلس التنفيذى .

وكنت لا أستطيع أن أفعل شيئاً إلا فى حدود ما طلب منى : أن أتخذه موقفاً . ولذا كانت هناك إحراجات شديدة لا أستطيع الخلاص منها فى يسر .

ثارت ثورة الدكتور «محمد سليمان» وكيل الجامعة . فقد تأكد الآن — حسب اعتقاده من أنى لم أعينه فى وظيفة مدير الجامعة من قبل ، رغبة فى احتفاظى لنفسى بها — بعد صدور القرار الجمهورى بالتعيين . وأخذ يعرض على الوزير المسئول إلغاء كثير من التنظيمات فى خطة الجامعة ، يرى فى إلغائها دعوة إلى تكتل الطلاب أو العلماء ، أو المتخرجين ضدى . وبذلك يسد الطريق أمامى إلى تسلم الوظيفة . وربما تواتيه الفرصة فى عهد الوزير الجديد ، ليعين فى الوظيفة .

ومن الصغائر التى باشرها الدكتور «سليمان» : اعتداؤه على الأستاذ «عبدالرحمن العدوى» فى مكتبه ، وقد كان مديراً لمكتب مدير الجامعة .. ومطاردته «أحمد عبدالصادق» السائق المخصص لسيارة المدير ، لحرصه على العمل معه .

وكان من التنظيمات التى عرضها على الوزير للإلغاء ، وألغيت فعلا ، ما يخص وظيفة المعيد فى كليات الأزهر الثلاث التقليدية . فقد صدر قرار وزارى على عهدى يعطى الأولوية فى التعيين فى وظيفة معيد من كان حاصلا على درجة جيد جداً فى الشهادة العالية من إحدى الكليات الثلاث، مع درجة ليسانس فى الحقوق ، أو فى الفلسفة ، أو فى علم الاجتماع من إحدى كليات الحقوق أو كليات الآداب فى جامعات الجمهورية . وروعى فى هذا التحديد أن الحاصل على درجة جامعية غير أزهرية ، بالإضافة إلى الدرجة الأزهرية: مؤهل بطاقات أكثر للبحث ليست متوفرة لمن قصر نفسه على الدرجةالأزهرية. كما روعى فيه أيضاً : التخلص من ظاهرة نشأت عن افتئات على حقوق المجدِّين من شباب الطلاب فى الأزهر . وهذه الظاهرة أن معظم الذين كانوا حاصلين يومذاك على درجة « ممتاز » فى الشهادة العالية من إحدى الكليات الثلاث : كانوا من كفيفى البصر ، حسب ما بأيديهم من شهادات طبية ، وليس على حسب الواقع . فقد أثبت البحث فى سجلات هؤلاء الطلاب أنهم كانوا « مبصرين » طوال الدراسة الثانوية فى الأزهر . ثم عند دخولهم امتحان الشهادة الثانوية تقدموا إليها على أنهم من كفيفى البصر بشهادة طبية مكذوبة . وبذلك يعفون من الامتحان التحريرى . ثم التحقوا بالكليات على هذا الأساس المكذوب . وهو أنهم من كفيفى البصر . وحسب القانون يكتفى فى امتحاناتهم السنوية ، وفى الامتحان النهائى : بدرجات الامتحان الشفوى وحده . والامتحانات الشفوية فى الأزهر يتساهل فيها عادة وتسخوا فيها اللجان . ومن هنا يكون تفوق الكفيف عن المبصر فى الامتحان النهائى لا يدل على أنه تفوق فى واقع الأمر . ولذا قد يكون تقدير الكفيف بدرجة ممتاز لا يتساوى مع تقدير المبصر بدرجة جيد فقط فى نفس الامتحان . فإذا فضل المبصر فى وظيفة المعيد بدرجة جيد جداً ، بالإضافة إلى ليسانس الحقوق أو الآداب من إحدى كليات الجامعات الأخرى فى الجمهورية ، على الكفيف بدرجة ممتاز ، كان تفضيله عليه عن تفوق واقعى .

وقد كان إلغاء هذا القرار التنظيمى — مع إلغاء قرارات أخرى تنظيمية — مقنعاً للرئيس «جمال عبدالناصر» بعد أن اطلع عليه ، بأنى على حق فيما صوّرت

به المهندس« الشرباصى »فى استقالتى التى قدمتها إلى الرياسة ، من وظيفة مدير الجامعة .

وبعد أن قدمت الاستقالة من وظيفة مدير الجامعة فى اليوم الثانى للتشكيل الوزارى الجديد فى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ، لم أنتظر وظيفة أخرى . ولكن بعد أسبوع واحد تقريباً عرض علىّ أن أكون مديراً لجامعة الإسكندرية ، فاعتذرت بحجة أنها وظيفة يرغب فيها العديدون من أساتذة الجامعات الأخرى. وليس من اللائق وقد كنت بالفعل مديراً لجامعة الأزهر : أن أشغل ولو لوقت قصير مثل هذه الوظيفة . كما عرض على بعد ذلك : أن أكون سفيراً للجمهورية فى كندا ، فاعتذرت كذلك بأنى شيخ من شيوخ الأزهر . ولا أستطيع لذلك أن أجامل السفراء مع زوجتى فى حفلاتهم . وهى حفلات رقص وشرب . كما لا أستطيع أن أوقع لموظفى السفارة على كشوف الإعفاءات من الجمارك عند مشترياتهم من الميناء الحرة . ومشترواتهم فى الغالب : خمور ، وسجاير ، ومواد غذائية مختلفة قد يكون بينها المحرم شرعاً .

وفى مساء يوم من الأيام اتصل بى السيد « حامد محمود» مدير مكتب السيد « على صبرى » وقال لى : إن الدكتور«عبدالعزيز السيد — وقد كان وزيرا للتعليم العالى — سيحضر إليك ويفاتحك فى وظيفة ويعرضها عليك . ولكنه لا يمثل جانب الرياسة ، ولم نوافق على عرضه . وفى اليوم التالى لهذه المكالمة حضر الدكتور «عبدالعزيز السيد» ، وهو موفد من صديقه المهندس «عبده الشرباصى » ، ومن ورائهما المشير «عبدالحكيم عامر» ، ليحاول إقناعى بأن أكون أستاذاً للفلسفة الإسلامية بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، أو بكلية البنات بجامعة عين شمس ومكانها قريب من سكنى الحالى . وبذلك تخلو الوظيفة لتعيين الشيخ«أحمد الباقورى»فيها . ولم أتنبه إلى أنه كان هناك انقسام فى الصف بين الرئيس«جمال عبدالناصر»من جانب ، والمشير «عامر»من جانب آخر . ويوم أن كلمنى السيد «حامد محمود» ليبلغنى أن الدكتور«عبدالعزيز السيد » لا يمثل رأيه رأى السيد « على صبرى » ، ومن قبله اتصل بى السيد

« سامى شرف » ليقول لى رسالة من الرئيس: لا تقلق ، واستمتع بمخصصات الوظيفة إلى أن نتصل نحن بك ، كانا يشيران معاً إلى أنى لا أترك وظيفةمدير الجامعة الآن ، حرصاً على إحباط محاولة المشير تعيين الشيخ «الباقورى»فيها. ولم يتضح لى هذا الانقسام فى الصف إلا بعد أن وعدت الدكتور «عبدالعزيز السيد » بقبول وظيفة أستاذ بدرجة وزير فى كلية الآداب . وحتى لو كنت على علم بهذا الانقسام فكانت نفسى تميل إلى الأستاذية أكثر من أية وظيفة إدارية . وأى شىء سيعرض على بعد الآن سيكون مساوقاً لما سبق أن رفضته من قبل من وظيفة مدير جامعة الإسكندرية ، أو سفير الجمهورية فى كندا . وبتعيين الشيخ «الباقورى»—وليس الدكتور « محمدسليمان »—خلفاً لى فى وظيفة مدير جامعة الأزهر ، أحدث لدى الدكتور «سليمان»خيبةأمل كبيرة ، وأحس أن رجال العهد يومذاك لا يقبلونه فى وظيفة أعلى مما هو فيها . واستجابوا لرغبته لذلك فى نقله من جامعة الأزهر إلى جامعة القاهرة كوكيل لها ، ثم من الوظيفة الإدارية بها إلى وظيفة أستاذ فى الطب الشرعى بالقصر العينى ، كما كان قبل أن يشغل أية وظيفة إدارية . وبعد خيبة الأمل هذه رجع إلى طريقه الإنسانى فى المعاملة.وتزاورنا ،ولم أكنّ له أى شعور مجاف للإنسانية. لأنى من أول الأمر كنت أعذره . وعرف — ولكن متأخراً — « الشيطان » الذى كان يوسوس إليه ، بعد أن انقلب ضده لمصلحة تربطه بالمدير الجديد.



— ١١ —

الجامعة للمرة الثانية

صدر قرار جمهورى بتعيينى أستاذاً للفلسفة الإسلامية بكلية الآداب جامعة القاهرة ، فى درجة وزير مع بدل التمثيل . وسئلت من قسم الفلسفة عن المحاضرات التى ألقيها . فحددت يوم الاثنين من كل أسبوع من الساعة الخامسة إلى السابعة مساء لإلقاء محاضرة عن : «الفكر الإسلامى المعاصر .. ومشكلة الحكم » ، على طلبة الليسانس . وفى ترددى على قاعة المحاضرات أحسست بنفر من المخابرات ، وببعض الطلاب الشيوعيين . ولكن بالرغم من ذلك فكنت صريحاً فى تناولى وفى تعبيرى عن رأى الإسلام فى النظامين : الرأسمالى .. والاشتراكى الماركسى . وانتهت السنة الدراسية .. إلى عام قادم .

وفى السنة الدراسية التالية دعانى عميد الكلية — وكان أستاذاً مهذباً — وسلمنى ما أهداه إلى رئيس جمهورية النيجر من أوسمة ونياشين ، بمناسبة زيارته للقاهرة فى عام مضى ، ومساعدتى فى توفير المدرسين للغة العربية والإسلام فى مدارس بلاده .وبدت على العميد أمارة الأسف وهو يقدم إلىّ الهدية . لأنه كان يعتقد : أن المروءة كانت تفرض على الجامعة أن تقدم هذه الأوسمة فى احتفال ولو محدوداً لأعضاء هيئة التدريس فيها . ولكن هنا فى مصر تقليد آخر . وهو تقليد النفاق . فطالما خرج الموظف الكبير من وظيفته يوضع فى زاوية النسيان فى تاريخ البلد . وعلمت أن رياسة الجمهورية أرسلت هدية النيجر إلى الأمين العام للجامعة . وهذا بدوره أرسلها إلى العميد . وبمقتضى الأسلوب اللاإنسانى كان للعميد أن يرسله مع الساعى فى الكلية وباستنكارى فى نفسى لهذا الأسلوب ، واشمئزازى منه ، لم أفحص هذه الهدية ولم أتعرف على قطعها . بل تركتها مغلفة كما جاءت ، ووضعتها فى

المنزل إلى أن سرقت مع ما سرق من متاع ومال فى سبتمبر سنة ١٩٧٧ أثناء قضاء إجازة الصيف بالإسكندرية . ولم يرد شيء مما سرق .

وفى الثالث من أغسطس سنة ١٩٦٥ بلغت سن المعاش ، إذ وصلت إلى سن الستين وبُلِّغت بإحالتى إلى المعاش، حسب قانون الجامعات . واعتكفت فى المنزل ، وإذا بقرار من مجلس الوزراء برياسة السيد « زكريا محيى الدين» أبلغه إلى السيد وزير الدولة «شعراوى جمعة» . وهو إضافة خمس سنوات أخرى فى عمر الوظيفة على أن يصدر قرار جمهورى كل عام لتجديد العمل . ولكن اعتذرت شاكراً عن عدم قبوله . فاتصل بى السيد «شعراوى» وخيرنى فى مجالات العمل التى أفضلها ، عدا الجامعة ، كى أنفذ قرار مجلس الوزراء . وكان مما عرضه : أن أعين عضواً متفرغاً فى مجمع البحوث الإسلامية . ولكنى أصررت على الاعتذار . وسوى معاشى فى الجامعة ، وانخفض دخلى بهذه التسوية إلى النصف تماماً .

وجاءت سنة ١٩٦٦ وقد وقع فيها حادثان :

● الحادث الأول : أنى كنت متعاقداً مع « الدار القومية » على إعادة طبع كتاب : « الفكر الإسلامى الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربى » . وقد وضعت معالم هذا الكتاب وأنا فى كندا، فى مدينة «مونتريال» بجامعة«ماكجيل» فى سنة ٥٥ / ١٩٥٦ الدراسية . وقد قمت بتدريس الحركات الإسلامية المعاصرة فى معهد الدراسات الإسلامية الملحق بكلية اللاهوت هناك . وقد أشفقت على نفسى فى هذا العام من أن أموت حزناً ، على ما يباشره المستشرقون ضد الإسلام فى الغرب والشرق على السواء . فما يسمى « معهد الدراسات الإسلامية » بمونتريال عبارة عن « مسرح » تمثل عليه : خرافة الإسلام .. وتناقضات المبادىء فى القرآن . . واللاإنسانية واللاحضارة للمجتمع الإسلامى . ويجلب الطلبة من البلاد الإسلامية ويختارون من أصحاب النفوذ فى المستقبل : من الفرق الصوفية المنتشرة ، والأسر العريقة فى الإسلام والإيمان به . كما يدعى المدرسون والأساتذة . وهم ثلاثة أنواع : نوع من

الإنجليز أو الأمريكان ممن يثيرون الشبه ضد الإسلام . وبعضهم يكون قد عاش في الشرق الأوسط فترة طويلة من الزمن ، يعمل في الاستخبارات الأمريكية أو البريطانية . ونوع من المسلمين ضعاف الشخصية تستهويهم الإقامة في الحياة الأمريكية . وهي حياة مملوءة بالإغراءات المادية ، ونوع آخر من المسلمين عرف بشخصيته القوية ، ويراد له عن طريق مثل هذه الدعوات : أن يتعاطف يوماً ما مع ما يكتبه المستشرقون . أو على الأقل لايحذر من الاستشراق ولايتعرض لإضعافه . وربما اعتبر المشرفون على المعهد أن أكون من النوع الثالث .

فكان هناك تركي مسلم اسماً ، أسند إليه ما يسمى بعلم الاجتماع الإسلامي . وكان هذا العلم يدرس في كتاب ألفه يهودي نمساوي هاجر إلى أمريكا أيام حكم «هتلر» . وهو « جروني بوم » . وكان أستاذاً لما يسمى«علم الاجتماع الإسلامي»في جامعة «شيكاغو» ، ثم في جامعة «كاليفورنيا» ،وهو في كتابته ينكر على الإسلام أن يكون صاحب اتجاه حضاري في تكوين الأمة في المجتمع . وكان هناك باكستاني يقوم بتدريس التناقض في آيات القرآن . وكان تلميذا « لآربري » المستشرق الإنجليزي.وهذا الباكستاني تنّصر هو وزوجته وابنتاه. وعلى إثر تنصره كتب معه عقد طويل الأمد للعمل مع مبشر أمريكي اسمه « كراك » في مدينة « استان فورد » . وهو المشرف على مجلة « العالم الإسلامي» التي كان يصدرها المبشر « زويمبر » في الثلاثينات .

وطريقة الدراسة كانت قاعات البحث . يلقي الأستاذمجملا لبحث ، ثم تطرح الشكوك والشبهات من قبل الطلاب والطالبات الأمريكيات . وقد اختيروا ، كطرف في مواجهة الطلاب المسلمين . وبجانب هذا التركي ، وذاك الباكستاني كان يوجد عميل المخابرات الإنجليزية سابقاً في بغداد . وكان يعرف بعض الكلمات العربية . ويقوم بتدريس التاريخ الإسلامي ، على أساس قلب الحقائق كلها .

وهكذا : كانت تشهد قاعة البحث : الطلاب المسلمين والمسيحيين معاً ، وجميع من يسمون بالمدرسين والأساتذة ، ومع الجميع مدير المعهد . وقد

كان قسيساً . وبعد أن تخرج على المارونى : « فليب حتى » فى جامعة « برستن » اختير مديراً لمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة «ماكجيل» بكندا . وعرفت فيما بعد : أن مؤسسة « روكفلر » فى «نيويورك» هى التى تنفق عليه مما هو موقوف على ما يسمى بالدراسات الإنسانية .

وأول أمر أظهرنا فيه شخصية المسلم : أنى اجتمعت بالطلاب المسلمين هناك ذات يوم ، واتفقنا على إقامة صلاة الجمعة فى قاعة من قاعات المعهد . ثم واظبنا على إقامتها . ثم تكوّنت من الطلاب جمعية اتصلت بالمسلمين المقيمين فى « مونتريال » . وفى يوم عيد الفطر دعت جميع المسلمين هناك إلى صلاة العيد فى منزل اللواء «عبدالحميد سليمان». وكان ممثلا لمصر فى منظمة الطيران المدنى . وكانت له زوجة فاضلة ومنسبة ، وكانت قدوة حسنة للمرأة المسلمة التى تعيش فى الخارج فى تحديها للعادات السيئة التى تمارس فى الحياة الأمريكية. وقد ألقى خطبة العيد الشاب المسلم الدكتور «هشام نشابة» . وهو الآن مدير التعليم بالمقاصد الإسلامية — ببيروت .

وفى هذا الجو عزمت على تأليف كتاب أكشف فيه عن سيئات الإستعمار — من أى لون — فى تخفيه وراء العلم والمنهج العلمى ، لمحاربة الإسلام . والتجربة التى رأيتها فى «كندا» كانت من أبشع التجارب ضده . ولكنها كانت مغلفة بغلاف عصرى . وهو غلاف البحث العلمى : طلاب مسلمون يختارون لدراسة الإسلام فى أمريكا ، ويغرر بهم حتى يقدم لهم الإسلام كما يريد أعداؤه ، ولكن من أفواه من ينتسبون إلى الإسلام . فالمجموعة المختارة من الطلاب هناك محاصرة بنوعية ما يقدم لهم من أباطيل باسم العلم ، عن الإسلام ، وبالتشكيكات التى يثيرها الطلاب المسيحيون معهم .. وبنوعية خاصة من المتهافتين على الحياة الأمريكية وضعاف النفوس ممن ينسبون إلى المجتمعات الإسلامية ، ليكونوا مدرسين لهم من كتب هى من تأليف أعداء الإسلام ومحاربيه .

ونفذت هذه الدراسة قبل أن أغادر « مونتريال » إلى القاهرة . وأودعت هذا النقد مكتبة المعهد ، ثم قامت المكتبة — كما هى العادة — بإرسال نسخ

منه إلى أقسام الدراسات المماثلة فى الجامعات الأمريكية . وقد ساعدنى فى نقل هذا النقد إلى اللغة الإنجليزية : المرحوم الدكتور «حمودة عبدالعاطى». وكان هذا النقد أساس الكتاب الذى صدر فى سنة ١٩٥٧ . وهو المنوه عنه سابقاً : « الفكر الإسلامى الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربى » . وعندما اطلع مدير المعهد على نقدى لطريقة تدريس الإسلام فى معهده ، غضب غضباً شديداً ، ولم يتصل بى منذ ذلك الوقت حتى الآن ،ومن جانب آخر عندما ظهر كتاب : « الفكر الإسلامى الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربى » فى القاهرة ، أعفى المدير من مباشرة إدارة المعهد ، وعين خلف له . ثم أخذت السفارة الأمريكية فى القاهرة تسعى إلى حذف ما جاء فيه ، خاصاً بالمستشرقين ، والمبشرين . فاتصلت بى السفارة ، عن طريق المستشار الثقافى ، فى سنة ١٩٦٢ ، وأبلغتنى : أن مجلس التعليم الأمريكى قد اختار كتاب : « الفكر الإسلامى الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربى » ضمن الكتب التى اختيرت لترجمتها إلى اللغة الإنجليزية . وأجبته بأنى أرحب بذلك . ولكنه استدرك وقال : إن المجلس سيدفع مبلغ ستة آلاف دولار ، حق الترجمة فى حالة واحدة ؛ وهى أن تحذف الفصول الخاصة بالمستشرقين والمبشرين فيه . فذكرت له : أن الكتاب : كتاب رأى . وليس عملا تجارياً . فإن كانت فيه أخطاء علمية فأنا على استعداد لتلافيها فى طبعة قادمة ، وإثبات الصحيح بدلا منها . وطبعاً لم يتم اتفاق . لأن المقصود كان إظهار المؤلف بمظهر الضعيف . عندما يصدر كتابه باللغة الإنجليزية يقول شيئاً يناقض ما سبق أن ذكره باللغة العربية .

وجاء شهر يناير فى سنة ١٩٦٦ ونقل إلى الدكتور «توفيق شاهين» : أنه علم أن كتاب : « الفكر الإسلامى الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربى » .. رصت حروفه بمطبعة مصر ، ثم جمد . لأن الأستاذ «محمود العالم» ــ وهو أحد أعلام الشيوعيين فى مصر ــ تولى إدارة « هيئة الكتاب » التى ضمت ، فيما ضمته اليها : الدار القومية ، التى تعاقدت معها . وأبلغنى رسالة منه شفوية . تفيد : أنه على استعداد لزيادة المبلغ المتعاقد عليه من ألف ومئتى جنيه مصرى . إلى ألفين من الجنيهات . ولكن على شرط أن يحذف من الكتاب الفصول

الخاصة بالشيوعية. وعندئذ رجوت الدكتور «توفيق شاهين» أن يبلغ الأستاذ «محمود العالم» بنص ما ذكرته للمستشار الثقافي الأمريكي، يوم عرض عليّ: اختيار الكتاب للترجمة إلى اللغة الإنجليزية .

وكان رد الأستاذ «العالم» : أن كلف أحد المشايخ الموظفين فى وزارة الثقافة بكتابة تقرير ضد الكتاب . فكتب أن الكتاب تعرض لبعض أفكار « الجمعية المنحلة » . وهي جمعية الإخوان المسلمين . وفى مقدمة هذه الأفكار : أن الإسلام دين ودولة . وكان على رأس وزارة الثقافة فى ذلك الوقت : الدكتور « سليمان حزين . ولم يستطع مع تغلغل الشيوعية فى وزارته : أن ينصف الكتاب ، ولا أن ينفذ العقد . وبقى الكتاب تحت الرقابة إلى أن طبع فى بيروت سنة ١٩٦٩ .

* * *

● أما الحادث الثانى فكان «الفيلا» التى أسكن فيها بمصر الجديدة الآن (٣ شارع ابن بطوطة) . فقد أجرتها من أول يناير سنة ١٩٦٣ بأجرة شهرياً بمبلغ سبعة وأربعين جنيهاً . وكان المؤجر السيد «سعيد العطار» سمساراً يتاجر فى العقارات . وبعد شهرين من سكناها عرض على أن أشتريها ، وظن لأنى كنت وزيراً للأوقاف وشئون الأزهر يومذاك : أنى أملك من المال ما أدفع منه ثمن الفيلا . وكان طالباً فى نقل ملكيتها تسعة آلاف جنيه مصرى . وراجعت نفسى وقدرت لو أبيع ما أرثه عن والدى فى القرية من أرض زراعية ، بالإضافة إلى ما أستبدل به خمسين جنيهاً من مرتبى ، وإلى ما أقترضه من بنك الائتمان ، وكانت قيمة القرض ثلاثة آلاف من الجنيهات .. لو أصنع كل ذلك فإن ما أجمعه لايفى بالثمن المطلوب . ولذلك صارحت المالك وأذنت له فى أن يبيع عقاره لمن يشاء ولمن يستطيع الوفاء بالثمن المطلوب . كان ذلك فى سنة ١٩٦٣ و ١٩٦٤ .

وفى بداية ١٩٦٥ أعلنت من قبل المالك بأنه باع الفيلا إلى من تسمى : «سيدة إسماعيل فراج». وادعى أنها تسكن فى منطقة عرفان بمحرم بك بالإسكندرية

(رقم ٦ شارع مصنع الزجاج) . . وثبت فيما بعد أن هذا العنوان وهمى ، وأنها والدة السيدة «برلنتى عبدالحميد» ـ واسمها نفوسة عبدالحميد حواس ـ وتسكن معها (فى شارع المنيل بالعجوزة ـ الدقى ، رقم ١٧٢) . وقصد بهذا العنوان الوهمى : التمويه والخداع ، حتى لايمكننى أن أدفع الإيجار المحدد إلى المالكة الجديدة . وبذلك تطالب بالإخلاء . وفعلا بعد فترة ثلاثة شهور أعلنتنى بالإخلاء لحاجتها إلى سكنى الفيلا هى وأولادها ، وأيضاً بسبب عدم دفع الإيجار . ولكن جاء قانون الإسكان الذى صدر فى سنة ١٩٦٥ ويمنع إخلاء المستأجر بسبب حاجة المالك إلى سكنى المكان المستأجر ، ويجيز دفع الإيجار المتأخر فى جلسة الطرد من المالك : يحول دون إخلائى للفيلا . وحتى هذه اللحظة لم أكن أعرف أن المالكة الجديدة هى «برلنتى عبدالحميد» باسم والدتها .

وفى عصر يوم من الأيام فى شهر أكتوبر سنة ١٩٦٥ مر بالمنزل من يدعى «مصطفى عامر» ، وطلب رقم التليفون الخاص بى ، فأخبرت وأنا كنت نائماً . فظننت : أنه الدكتور «مصطفى عامر» ، مدير جامعة الإسكندرية سابقاً ، والمستشار فيما بعد لجامعة الرياض ، بالسعودية ، وأذنت فى أن يقف على رقم التليفون . وفى المساء فى الساعة السابعة كلمنى من يدعى « مصطفى عامر » هذا وطلب لقائى لمسألة تتعلق بالسكن الذى أسكنه . وعرفت من حديثه : أنه ليس الدكتور «مصطفى عامر» . ورفضت اللقاء كلية ، طالما أنه يريد الحديث فى السكن وإخلائه .

وبعد ثلاثة أيام كان فى زيارتى المستشار « أحمدالعتيق » بمجلس الدولة . فسألته : هل يعرف المدعو «مصطفى عامر» ؟ . فأجابنى بأنه يعرفه وأنه من سمالوط ، وأنه شقيق المشير «عبدالحكيم عامر» . وقصصت عليه القصة . واتفقنا على أن أكتب للمشير كتاباً أروى له قصة أخيه فى محاولته أن يحملنى على إخلاء الفيلا ، لعله يرده عن غيه . لأنى لم أتصور إطلاقاً ، بعد أن صدر قانون المساكن الذى يمنع الإخلاء منعاً صريحاً : أن يجرأ إنسان ما ، ويطلب

من ساكن أن يخلى مسكنه ليسكنه هو بعده . وبالأخص إذا كان هذا الإنسان ينتمى إلى « عصابة الاشتراكيين » ، ومن الذين يحكمون باسم الاشتراكية . ومما علمته عن السيد« مصطفى عامر» : أنه يستأجر من أراضى الأوقاف خمسماية فدان ، ويؤجرها من الباطن لصغار المستأجرين . ويحل لنفسه ما يحرمه القانون على غيره باسم الاشتراكية . كما علمت : أنه يأخذ نسبة مئوية معينة من طن الشعير الذى يصل إلى « شركة البيرة المصرية » .

وكتبت للمشير خطاباً بشأن أخيه«مصطفى» . وما أن وصل الكتاب إلى يد المشير حتى سارع باستدعائى إلى مكتبه فى سلاح المهندسين. والتقيت به ، وكان متودداً إلىّ . وسألنى عما أفعل . فلما أجبته أنى بالمنزل ألح إلىّ بأن هناك تشكيلا وزارياً قريباً ، وربما يتم فى العشرين من شهر مايو سنة ١٩٦٦ . وأفهمته بدورى : أنى مستريح لما أقوم به من نشاط فى التأليف . وسألنى عن الرأى فى الشيخ«أحمد الباقورى» ، وفى محاكمة الإخوان المسلمين ، وفى كتاب « معالم على الطريق» للمرحوم«سيد قطب» . فعرفت من سؤاله وحديثه : مدى ارتباطه بشخص الشيخ « أحمدالباقورى» ، ومدى كراهيته للإخوان وللمرحوم«سيد قطب»بالخصوص . ولذا عندما أجبته عن تقييمى لكتاب« معالم على الطريق» : بأنى كنت أتمنى : أنا الذى كتبته : هاج ووقف من جلوس . وقال : كيف تقول ذلك والصحافة كلها نددت به ؟ . قلت له : إن ما فى هذا الكتاب هو رأى القرآن فيما أرى . وما تقوله الصحافة عنه : شىء سياسى لا دخل له إطلاقاً فى تقييمه . وانصرفت . وعندما أخذت طريقى إلى الخروج ، نادى وقال : تفكر فى الموضوع فمصطفى هو أخوك ! ! .

وبعد ثلاثة أيام من هذا اللقاء اتصل بى العقيد «على شفيق » مدير مكتبه ، ودعانى لمقابلة المشير فى الساعة السابعة مساء . وكنا فى رمضان ، وبعد الإفطار وصلاة المغرب ذهبت إلى سلاح المهندسين . فوجدت العقيد فى انتظارى بمكتبه هناك . وفهمت أن اللقاء هو معه ، وليس مع المشير . فبدأ حديثه بالإغراء ، ثم انتهى بالتهديد . أما الإغراء فقد عرض ثلاثة آلاف من الجنيهات

تدفع كتكلفة «للديكور» على أن تكون لى فيلا بالقاهرة ، وأخرى بالإسكندرية ، من شركات التأمين ، وأترك هذه الفيلا التى أسكنها الآن . والسر الذى أدركته وراء حملى على إخلاء فيلا (ابن بطوطة) التى أسكنها حالياً : هو قربها من القيادة المشتركة . فهى على بعد عدة أمتار منها ، وفى منطقة هادئة ، والمرور أمامها قليل جداً . ولما لم أستجب لإغرائه أخذ يهدد ويقول : «لاتزعل إذن عندما يأتى خمسة أوستة من الصعايدة حاملين عروق الخشب ويقتحمون باب الفيلا ليزيلوا السقف الداخلى للسلم الخاص بها ، ويصعدوا على السطح » . لم أجب أيضاً بشىء واستأذنت وانصرفت وأنا أسمع قوله : « فكر .. فكر جيداً » .

وصلت إلى منزلى فى الساعة العاشرة مساء ، واتصلت بالمحامى . وكان الأستاذ «توفيق عمر » ، ولم أعرف أنه موظف فى الجمعية التعاونية للبترول ، كمستشار لها ، وأنه على صلة من أجل ذلك بالمهندس «حسن عامر » ، شقيق المشير . فلما أخبرته بتهديد « على شفيق» قال : هذه مسألة سياسية ، وليست قانونية . وأنا ليس لى شأن بالسياسة ولايمكننى أن أفعل شيئاً .

وكان لى صديق عزيز هو المرحوم «زكريا على» ، الترزى المشهور فى شارع «عماد الدين» ، تقاطع شارع «فؤاد الأول». فاتصلت به ، بعد محادثة الأستاذ «توفيق عمر ». لأنى أعلم أنه على صلة بالمشير «عبدالحكيم عامر». وكان جوابه : إنى قادم الآن فوراً ، ونترك الحديث فى الموضوع إلى اللقاء . وفى الساعة الحادية عشرة مساء كان هذا الصديق فى مكتبى فى الفيلا . فلما عرضت عليه الموضوع قال : إنى لا أستطيع أن أفعل شيئاً فى هذا الموضوع . فـ«برلنتى عبدالحميد» لها تأثير كبير عليه . واقترح أن أتصل بالرئيس «جمال عبدالناصر» مباشرة .

وفى صباح اليوم التالى زرت الفريق «سعد الدين الشريف». وهو رجل متدين . وقصصت عليه القصة فى منزله ، ورجوته أن يبلغها للرئيس فوعد . ولكن استبطأت الرد فكلمت السيد «شعراوى جمعة» فى الحكومة المركزية

بمصر الجديدة ، وأخذت منه موعداً التقيت به فيه . وحدثته عن الموضوع ، وعن تهديد «على شفيق» ، وعن أرقام التليفونات التى أعطاها إلىّ لكى أكلمه بعد التفكير فى ترك السكن الذى أسكنه . وكشفت له : أنى أعرف أن وراء هذا التهديد السيدة «برلنتى عبدالحميد» ، صديقة السيدة «مها صبرى» زوجة «على شفيق» ، وترشحها الإشاعات : أنهاصديقة المشير نفسه . وهذه العلاقات اتضحت لى أخيراً فقط ، قبل أن ألتقى بالسيد «شعراوى جمعة» بيومين . ثم رجوته أن يحمل رسالة شفوية منى إلى الرئيس «جمال عبدالناصر» . ومفادها :

أولا : أنى مستعد لترك الفيلا . وليس للشارع ، ولا للإقامة فى مكان آخر بمصر . ولكن للهجرة إلى أحد بلدين : إما السعودية ، وإما المملكة المغربية . لأنى أنا مسلم وبضاعتى هى الإسلام ، ولست تقدمياً ، ولا اشتراكياً . فأنا رجعى ، لا يلائمنى إلا البلد الرجعى بين البلاد العربية .

وثانياً : أنى فقير لا أملك سوى معاشى . فأرجو أن يحوّل إلىّ بالعملة الأجنبية إلى البلد الذى يقبلنى مهاجراً عنده ، من هذين البلدين .

وجاء السيد «شعراوى جمعة» ، بعد يوم واحد ، برد الرئيس «جمال عبدالناصر» ويتلخص فى أنه يطمئنى على الاستقرار فى السكن ، ويؤكد لى : عدم الإضرار بى ، من أى إنسان . ويضيف السيد «شعراوى جمعة» إلى ذلك قوله : إن وزارة الداخلية اتخذت جميع الاحتياطات لمنع أى اعتداء يقع من مخلوق ما ، عليك أو على أفراد أسرتك . وسيأتى مدير البحث الجنائى ليعاين الفيلا ويقرر عدد الحراس فى الوقت الحاضر .

ومرت سنة ١٩٦٦ بظلامها ، وبالإرهاب فيها ، وجاءت سنة ١٩٦٧ ، وقدم شهر سبتمبر فى نفس السنة . وإذا بالصحف تعلن فى ١٧ سبتمبر : انتحار المشير «عبدالحكيم عامر» ، ويسدل الستار مؤقتاً على إرهاب بعض العصابات . وتصدر بيروت كتاباً فى سلسلة « الكتاب الأزرق » رقم واحد ، بعنوان : « المرأة التى حكمت مصر » تأليف «بيتر دلفن » وإعداد «حاتم خورى» وهو كتاب يتحدث عن السيدة «برلنتى عبدالحميد» ، وكيف كان لها من

النفوذ فى مصر ، على عهد المشير ومشاركته فى الحكم . ورسمت صورتها على الغلاف تسند رأسها إلى قبعة المشير المميزة بعلامة « المارشالية » .

ولم يمض على رسالة الرئيس «جمال» التى نقلها إلىّ السيد «شعراوى جمعة» ، سوى أسبوع واحد ، حتى دق جرس التليفون فى المنزل . ورفعت السماعة ، وإذا بالمتحدث المشير «عبدالحكيم عامر» ويخاطبنى بلهجة وبصوت يدل على استكباره وغلظته . فلم يلق أية تحية . وإنما بدأ الكلام هكذا : « هل ستعقد مؤتمراً صحفياً تجرحنى فيه » ؟ .

قلت له : ياسيادة المشير .. ! كيف تتصور أنى أعقد مؤتمراً صحفياً لتجريحك ؟ . لديك أجهزة الاستخبارات العديدة ، ولديك الرقابة على التليفون . ويمكنك أن تعرف الحقيقة . ثم من يستطيع من الصحفيين أن ينشر هجوماً عليك ؟ وفى أية صحيفة ؟ . أنا وأنت لسنا متكافئين .

عندئذ كان رده : « أنا بقول كده .. إنت عاقل » .

ووضع السماعة دون أن يحيىّ كذلك بكلمة واحدة . وكأن الذى يكلمه نفر من الأنفار فى عزبة من يتحدثون عنهم : أنهم رجال الإقطاع .

وفى سنة ١٩٦٩ نقلت السيدة «برلنتى عبدالحميد» ، بعد أن اطمأنت ، ملكية الفيلا من اسم والدتها «سيدة إسماعيل فراج» ، إلى اسمها . فالشائعات كثيرة حول المبلغ الذى دفع فى شراء الفيلا ، وهل هو من أموال العلاقات العامة فى الجيش ؟ وحرق مستنده ضمن المستندات التى حرقت فيما بعد وفاة المشير ؟ . وعلى كل حال ستبقى مطمئنة طالما قانون « من أين لك هذا ؟ » يذكر فقط عندما يراد خداع الشعب وحمله على اعتقاد : أن الحكم لايترك أحداً شارك فى سرقة أمواله .

وهى تحنّ من وقت لآخر لأن تثير ما يدل على وجودها كصاحبة نفوذ تمارسه . ففى موسم الصيف من كل عام تمر أمام الفيلا وتتحدث مع من يرافقها على البيع ، أو على بناء جديد على الأرض ...

وفى شهر إبريل من هذا العام – ١٩٧٨ – رفعت دعوى أمام القضاء المستعجل لتمكن هى ومهندس البلدية من الدخول إلى الفيلا للمعاينة ، تمهيداً للترخيص ببناء ثلاثة أدوار أخرى . ومن يدرى ؟ فربما تريد الإخلال بالمبنى لتبيع الأرض خالية من البناء ومن الساكن معاً . وعلى كل حال هو قدرى . أصل فى الوظائف إلى درجة وزير ولا أملك مأوى ، وتتحكم ممثلة فى مبنى أسكنه ويعلم الله من أين جاءت بثمنه فى عهد الاشتراكية ؟

وكنت فى حل من مشكلة هذه الفيلا لو أنى امتلكت الفيلا التى عرضتها على شركة مصر الجديدة بشارع رمسيس ، بعد التوقيع على عقد إيجارها . فقد استأجرت فعلا فى أول عهدى بالوزارة : فيلا تملكها شركة مصر الجديدة مكونة من ثلاثة أدوار بإيجار قدره أربعة عشر جنيهاً فى الشهر . ومساحتها تصل إلى ألفى متر مربعا . ولكن فضلت عليها الفيلا التى أسكنها الآن ، رغم أنه قيل لى : إنها فرصة نادرة . ولكن حرجى مما يقال عن استغلال الوظيفة ، بالإضافة إلى قدم مبانيها جعلتنى ألبى رغبة السيد « سامى شرف » فى التنازل له عنها ليسكنها . وقد انتهز عدد من الوزراء معى فى الوزارة فرصة تقلدهم لوزاراتهم فى السكنى بعمارات التأمين أو التى هى تحت الحراسة ، أو بأملاك شركة مصر الجديدة . ولكنه المبدأ الذى أخذت نفسى به وهو الابتعاد عن الشبهات ، ولو أدى إلى المواجهة السمجة ، كما هو الحال بسكنى فى شارع (ابن بطوطة) الآن .

* * *

● وبالإضافة إلى هذين الحادثين فى سنة ١٩٦٦ ، وفيما بعد الوزارة : اتصل بى فى نفس السنة السيد « سامى شرف » وذكر أنه يشرف على معهد الدراسات الاشتراكية فى نادى الشمس . وطلب منى محاضرة عن : الإسلام – والاشتراكية . وذهبت بعد الإفطار فى رمضان إلى مبنى المعهد فى النادى . وجدت عدة أجهزة لتسجيل المحاضرة . ووقع فى نفسى أن هذه المحاضرة هى اختبار لموقفى من الاشتراكية الماركسية . وهى التى تطبق هنا فى مصر ، منذ

قوانين يولية ١٩٦١ . وأصررت فى المحاضرة على إبراز التضاد والتحدى بين الطرفين . ومن الغريب أن الموظفين اللذين جاءا من قبل «سامى شرف» لمرافقتى إلى مبنى المعهد الاشتراكى بالنادى لم أجد واحداً منهما بعد أن انتهيت من المحاضرة . وعدت إلى المنزل مع سائق السيارة وحده . ومنذ هذا المساء لم يتصل بى أحد من ناشر لكتاب ، أو من عارض لبرنامج دينى فى الإذاعة أو التليفزيون ، أو من صحفى فى صحيفة يومية أو أسبوعية يطلب حديثاً أو مقالا . وشعرت بعزلة تامة عن الضجة الخارجية .

كما انقطعت عن حضور جلسات مجمع البحوث الإسلامية . لأن الأمين العام للمجلس إذ ذاك اتخذ منه لجنة تشير عليه بالرأى فى مسائل روتينية ومن صميم الإدارة ولا دخل لها بالتنفيذ . ثم نمى إلى سمعى : أن قانون المجمع سوف يعدّل ويعاد تشكيله من جديد . وفعلا صدر التعديل وحددت مدته بسنتين تنتهيان فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٨ . ولا أعرف حتى هذه اللحظة : السر وراء التعديل .. والسر الآخر وراء عدم التنفيذ .

***

— ١٢ —

فترة العزلة

ولكنى كنت سعيداً بانقطاع الاتصال الخارجى . وفكرت فى النعم التى أعطانى الله إياها . فوجدتها تتركز فى الصحة .. وفى القدرة على الفكر والكتابة .. وفى الاطمئنان فى الحياة الزوجية والأسرية . وطالبت نفسى طالما تصاحبنى نعمة الله فى الصحة : أن أمارس الفكر والكتابة . وفعلا كتبت كتباً ورسائل لم أكن أستطيع كتابتها من قبل لقصور الزمن لدى . وأعتقد أنى ساهمت إلى حد ما فى عرض الإسلام فى مواجهة التحديات الأيديولوجية الماركسية ، والمنطقية الوضعية . فقد أضفت إلى :

١ – الجانب الإلهى من التفكير الاسلامى الذى ألفته فى سنة ١٩٤٨ ،

٢ – والفكر الإسلامى الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربى ، الذى ألف وطبع لأول مرة فى سنة ١٩٥٧ ،

٣ – والدين والحضارة الإنسانية ، الذى طبع أول مرة فى دار الهلال سنة ١٩٦٣ :

(أ) الدين .. والدولة ، من توجيه القرآن الكريم .

(ب) الفكر الإسلامى المعاصر .. مشكلات الحكم والتوجيه .

(ج) الفكر الإسلامى المعاصر .. مشكلات الأسرة والتكافل .

(د) الاسلام فى حياة المسلم .

(هـ) رأى الدين بين السائل والمجيب .

(و) الإسلام فى الواقع الأيديولوجى المعاصر .

(ز) طبقية المجتمع الأوروبى وانعكاس آثارها على المجتمع الإسلامى المعاصر .

(ح) الإسلام فى حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة .

(ط) خمس رسائل إلى الشباب المسلم المعاصر .

(ى) غيوم تحجب الإسلام .

(ك) نحو ... القرآن .

(ل) القرآن .. والمجتمع .

(م) من مفاهيم القرآن .. فى العقيدة والشريعة .

(ن) منهج القرآن فى تطوير المجتمع .

(س) المجتمع الحضارى وتحدياته ، من توجيه القرآن الكريم .

(ع) الفكر الإسلامى فى تطوره .

(ف) تهافت الفكر المادى التاريخى .

كما فسرت من سور الوحى المكى : اثنتين وعشرين سورة ابتداء من سورة الأعراف ، بالإضافة إلى سور جزء : « عم » كلها .

ومازلت أتابع التفسير المكى إلى نهاية سوره . وفى عزمى أن أضع — بإذن الله — للوحى المكى : مقدمة تعرض فيها المظاهر المشتركة فيه ، ويخلص منها الشباب المسلم اليوم إلى تحديد « الجاهلية » التى جاء هذا النوع من الوحى لمواجهتها بالتغيير وتحويل الجاهليين إلى : إنسانيين ، أو مسلمين .

* * *

— ١٣ —

السفر الى الخارج

وجاءتنى دعوة من حكومة الجزائر فى سنة ١٩٦٨ . وكان صاحب الفضل فى التنبيه إليها الدكتور «توفيق محمد شاهين» الأستاذ الآن بكلية البنات الإسلامية بجامعة الأزهر وهو من أبنائى المخلصين . وقد اشتركت هناك فى موسم ثقافى . وعدت عن طريق بيروت إلى القاهرة ، وفى بيروت التقيت بالأستاذ «محمد المبارك» المفكر الإسلامى المعروف . وفى أثناء الحديث معه سألته عن دار أجنبية لنشر الكتاب الإسلامى . وكان اللقاء مع الأستاذ «محمود سالم » المشرف على دار الفكر للطباعة والنشر ببيروت . واتفقت معه على نشر عدة كتب صودرت جميعها هنا فى القاهرة ، بعد نشرها هناك . وكان لدار الفكر فضل ، ليس فى تعريف القارىء المسلم بها فقط ، وإنما مع ذلك كان لها فضل المشاركة فى دفع تحديات الإلحاد الماركسى ضد الإسلام ، والذى اتخذ من القاهرة قاعدة وحصناً له . وتابعت نشر ما منع هنا فى مصر ، وما كانت تمنعه الرقابة المصرية يومذاك . حتى إذا صدر كتاب : « تهافت الفكر المادى التاريخى » .. فى يناير سنة ١٩٧٠ نشطت أمانة الدعوة والفكر الاشتراكى ضد ما كتبته فى هذا الكتاب على وجه الخصوص . واشترك فى هذا النشاط الماركسى : الأستاذ « ضياء الدين داوود »و «أحمد موسى سالم» و«عبدالهادى على ناصف» ، والشيخ« عبد الرحمن النجار ». وكان أكثرهم قسوة ضدى الأستاذ « أحمد موسى سالم » بدار أخبار اليوم الآن . أما الذى حمل رسالة التهديد إلىّ بالإسكندرية وأنا فى المصيف هناك فهو شقيق الأستاذ «عبدالهادى ناصف». وكان مشفقاً علىّ وعلى أسرتى من بطش الإرهاب الماركسى ولكن لم أنزعج . لأنى فى ذلك الوقت كنت قد بلغت الرابعة والستين من عمرى . وقدرت أنى سأعتقل وأموت فى الاعتقال ، غير آسف على الحياة فى مصر . فقد سبق أن ذكرت فى هذه المذكرات ، بعد عودتى من ألمانيا

سنة ١٩٣٩ : أنى لم أستمتع بالحياة فى مصر منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى هذه اللحظة التى أعيشها الآن . فهى حياة قائمة على النفاق ، والأنانية ، والانتهازية ، سياسياً واجتماعياً . وحكامها يكثرون من الكلام ، كما يكثرون من العبث ونشر الفساد . هى حياة مليئة بالقيود ضد الضعفاء ، ومفتوحة الأبواب فى وجه العصابات والممارسين للطغيان . حياة كلها مشقة ، وقلق ، وادعاء ، ووعود كاذبة ، وخلف فى كل عهد ، وتخلف فى كل مجال .

وورث أمانة الاتحاد الاشتراكى يوماً ما ، المهندس الزراعى «سيد مرعى» وخلفه من بعده الدكتور «حافظ غانم» . وكلاهما كان يضيق ذرعاً عندما يجيئ اسمى ويعرض لسبب من الأسباب ، على غير معرفة منهما بى ، وربما أيضاً على غير قراءة لما أكتب أو كتبت ونشرت . لأنه يوم أن كان الحاكمون فيما يسمى بعهد الثورة يمجدون الاتحاد السوفييتى : فى مساعداته ، وفى مروءته وأريحيته .. ويوم كانوا يسبغون على الماركسية ونظام الحكم القائم عليها ، كل أنواع الأمل فى الرفاهية والرخاء : كنت أنا فى كتاباتى مشفقاً على المسلمين فى مصر . إذ يعيشون فى ظل نظام يقوم على مصادرة الحريات الشخصية ، والأموال الخاصة ، وعلى القهر والإذلال ، وفى ظل نظام يكذب ، إذ يدعى احتضان التقدم والتطور وهو ملازم لوضع القرن التاسع عشر فى تفكيره وفى تصوره عن العمل والعمال . وهو العمل اليدوى ، والعمال الكادحون . ولايرى ببصره التقدم الآلى الذى يسود الحياة الصناعية بوجه خاص ، ويحتاج إلى العقول دون السواعد ، وإلى المهارات الفنية المتعددة دون العضلات والأبدان .

***

— ١٤ —

على مسرح الأحداث

ولم تساعدنى حياة العزلة على الكتابة والتأليف فقط . بل أعانتنى كثيراً على أن أرى الأحداث فى مصر ، وفى الأمة العربية ، وفى العالم الإسلامى ، وتطورها كما هى تجرى فى مسيرتها ، دون أن أرتبط برأى مسبق فى تقييمها .

رأيت الأزهر ، وما يصيبه من ضعف بعد ضعف : فى شيوخه ، وفى تصورهم لرسالته ، وفى حرصهم على وظائفه ، وفى نفاقهم لحكام مصر ، وهم : من هم . رأيت شيخاً للأزهر يهرول إلى موسكو ، ويعلن بعد عودته : أن موسكو حامية الإسلام ، يعلن ذلك خدمة للرفاق الحمر يقدمها لهم حاكم مصر . ورأيت شيخاً آخر للأزهر يمشى فى ركاب بعض الأفاقين ويتابعهم فى توجيههم ، حرصاً على الوظيفة ، وعلى ما يعطى له من أموال المسلمين ، واعتقاداً منه : أن هذا البعض من الأفاقين « واصل » إلى رياسة الحكم ومجند فى خدمته . ورأيت عديداً آخرين من الشيوخ لا يعفّون عن أن يطيّعوا الإسلام لسياسة الحاكم فيما يجتمعون فى لجان ، وفيما يكتبون من رسائل ، أو مقالات فى مجلة أو مجلات ، لقاء ما يأخذون من أجر يتهافتون عليه كما يتهافت الذباب على مواضع القمامة .

ورأيت السياسة والسياسيين فى ميدان الحكم ، ينافق بعضهم بعضاً ، ويجرّح بعضهم بعضاً . بضاعتهم كلام وأحاديث لهو . ونشاطهم تعظيم وتقديس لرب النعمة فى الحكم . وسعيهم لجمع المال ، فى غير محاسبة للنفس على المسلك الذى يسر لهم الجمع . فالهدف يبرر الوسيلة عندهم .

ورأيت أصحاب المهن الحرة لا يعرفون الله فى رسالتهم . يغويهم الشيطان فيستغلون الضعفاء ، وهم الذين يتعاملون معهم وفى حاجة إليهم ، فى غير رحمة ولا شفقة .

ورأيت الخدمات العامة : كيف تؤدى . فلم تعد أمانات يسئل عنها الضمير ، ولا الإنسان أمام الله . بل تحولت إلى سلع تباع وتشرى . لا تقف عقبة إطلاقاً أمام الرشوة فى أدائها .

ورأيت الشباب كيف فسدت تربيته ، وانطلق فى حركته الفوضوية واللاأخلاقية ، وطغت عليه الأنانية : يسأل عن مصلحة ذاته فقط ، ولو على حساب مصلحة أبويه وأسرته. ورأيت الفتيات وكيف رفعن برقع الحياء، وعرضن أنفسهن للابتذال والمساومة .

ورأيت : كيف تلهث عامة الناس من أجل لقمة العيش ، ومن أجل حد أدنى من الكساء ليستر به عورته . ملك عليها السعى من أجل البقاء كل النوافذ . فلم تعد ترى نافذة الدين ، والأخلاق . ولم تعد تعرف الإيمان بالله . يغلب عليها الإيمان بالمصلحة الشخصية وحدها .

إنها الجاهلية التى جاءت رسالة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام لتقويضها ، وتحويل الناس عنها إلى إنسانيين فى علاقات بعضهم ببعض .

ومظاهر الجاهلية التى تغشى اليوم مجالات الحياة فى الشعوب والمجتمعات الإسلامية المعاصرة ، تعطى لمن يتدبر القرآن : الدليل على صدق رسالته ، وتقوى فيه الإيمان بالله . فهى مظاهر مبغوضة للبشرية . ينفر منها كل إنسان يريد الحياة الإنسانية : فى مسلكها ، وفى مستواها الفاضل .

إن مظاهر الجاهلية القائمة اليوم لا تجعل للإنسان رغبة فى طول الحياة ، ولا تعده للانسجام مع غيره . بل على العكس تدفعه إلى النفرة والكراهية ، والعزلة ، والضيق بالآخرين .

***

إنى أحمد الله : أنى أنظر بعين مجردة عن الرغبة فى المشاركة فى زفة الحياة : إلى ما يحدث .!. ويصير .. ويتطور . إنى زاهد الآن فعلا فى الحياة . وأعتقد أن الحياة الدنيوية لا تساوى جناح بعوضة عند الله ، وفى الواقع .

وتجربتى من الحياة أن الباقى فعلا الإنسان على مدى العمر الطويل ، هو إيمانه بالله ، ووقوفه عنده ، والزهد فى متع هذه الدنيا ، وعدم انتظاره لمتعة من متعها . بل على العكس : ترقبه أحداثاً يتغلب عليها بالصبر وحده .

* * *

« . . ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا .. ربنا و لا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا .. ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به . . واعف عنا .. واغفر لنا وارحمنا .. أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين » .

(صدق الله العظيم)

* * *

ملحق

بمؤلفات الأستاذ الدكتور محمد البهى

● وتعتز « مكتبة وهبة » .. بأن الدكتور محمد البهى ــ عليه رحمة الله ــ قد اختصها بثقته..فأسند إليها نشر مؤلفاته التى قاربت السبعين كتاباً ورسالة.. فكانت عند ثقته وحسن ظنه .. وقدمتها للأمة العربية بالصورة اللائقة بالراحل الكريم ..

وفيما يلى بيان بالكتب التى كان للمكتبة شرف نشرها :

١ ــ الجانب الإلهى فى التفكير الإسلامى .

٢ ــ الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى .

٣ ــ الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر .. مشكلات الحكم والتوجيه .

٤ ــ الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر .. مشكلات الأسرة والتكافل .

٥ ــ الإسلام فى حل مشاكل المجتمعات الاسلامية المعاصرة .

٦ ــ خمس رسائل إلى الشباب المسلم المعاصر .

٧ ــ تهافت الفكر المادى التاريخى .. بين النظرية والتطبيق .

٨ ــ غيوم تحجب الإسلام .

٩ ــ الإسلام فى الواقع الأيديولوجى المعاصر .

١٠ ــ طبقية المجتمع الأوروبى..وانعكاس آثارها على المجتمع الإسلامى المعاصر .

١١ – الفكر الإسلامى فى تطوره .

١٢ – الإسلام فى حياة المسلم .

١٣ – رأى الدين بين السائل والمجيب .. فى كل ما يهم المسلم المعاصر (جزآن معاً)

١٤ – رأى الدين بين السائل والمجيب .. فى كل مايهم المسلم المعاصر (الجزء الثالث) .

١٥ – رأى الدين بين السائل والمجيب .. فى كل مايهم المسلم المعاصر (الجزء الرابع)

١٦ – نحو .. القرآن .

١٧ – القرآن .. والمجتمع .

١٨ – منهج القرآن .. فى تطوير المجتمع .

١٩ – المجتمع الحضارى وتحدياته .. من توجيه القرآن الكريم .

٢٠ – الدين .. والدولة .. من توجيه القرآن الكريم .

٢١ – القرآن الكريم .. يقول .

٢٢ – من مفاهيم القرآن .. فى العقيدة والسلوك .

٢٣ – حياتى فى رحاب الأزهر .. طالب . وأستاذ . ووزير .

* * *

● ومن الرسائل الصغيرة :

١ – القرآن فى مواجهة المادية .

٢ – هيمنة القرآن .

٣ – الإسلام واتجاه المرأة المسلمة المعاصرة .

٤ ــ الإسلام .. والإدارة : الحكومة .

٥ ــ الإسلام والاقتصاد .

٦ ــ مشكلات المجتمعات الاسلامية المعاصرة .. والفراغ من الإسلام .

٧ ــ عقبات فى طريق الإسلام فى المجتمعات الإسلامية المعاصرة .

٨ ــ الإسلام دعوة .. وليس ثورة .

٩ ــ من أداء الواجبات .. تبتدىء سياسة الحكم فى الإسلام .

١٠ ــ الإسلام ومواجهة المذاهب الهدامة .

١١ ــ مفاهيم يجب الوقوف عندها فى لغة اليسار العربى .

١٢ ــ الإخاء الدينى .. ومجمع الأديان وموقف الإسلام .

١٣ ــ العلمانية .. وتطبيقها فى الإسلام .

١٤ ــ مستقبل الإسلام .. والقرن الخامس عشر الهجرى .

١٥ ــ الإسلام .. والرق .

١٦ ــ التفرقة العنصرية .. والإسلام .

١٧ ــ التربية فى المجتمعات الإسلامية المعاصرة .

١٨ ــ الشباب بين التطرف فى الإيمان .. والشك فى الله .

١٩ ــ الإسلام كنظام للحياة .

٢٠ ــ مشكلة الألوهية .. بين ابن سينا والمتكلمين .

٢١ ــ الفارابى .. الموفق والشارح .

٢٢ ــ الغزالى .. فلفسته الأخلاقية والصوفية .

* * *

● ومن التفسير الموضوعى للقرآن الكريم :

١ – تفسير سورة النساء .
٢ – تفسير سورة الأنعام ؛
٣ – » » الأعراف .
٤ – » » يونس .
٥ – » » هود .
٦ – » » يوسف .
٧ – » » الرعد .
٨ – » » إبراهيم ؛
٩ – » » الحجر .
١٠ – » » النحل .
١١ – » » الإسراء .
١٢ – » » الكهف.
١٣ – » » مريم .
١٤ – » » طه .
١٥ – » » الأنبياء .
١٦ – » » المؤمنون.
١٧ – » » الفرقان .
١٨ – » » الشعراء.
١٩ – » » النمل .
٢٠ – » » القصص.
٢١ – » » العنكبوت .
٢٢ – » » الروم .
٢٣ – » » الصافات .
٢٤ – » » جزء عم.

* * *



صورة فريدة للدكتور محمد البهى بالزى الأزهرى
أثناء الدراسة فى الأزهر الشريف



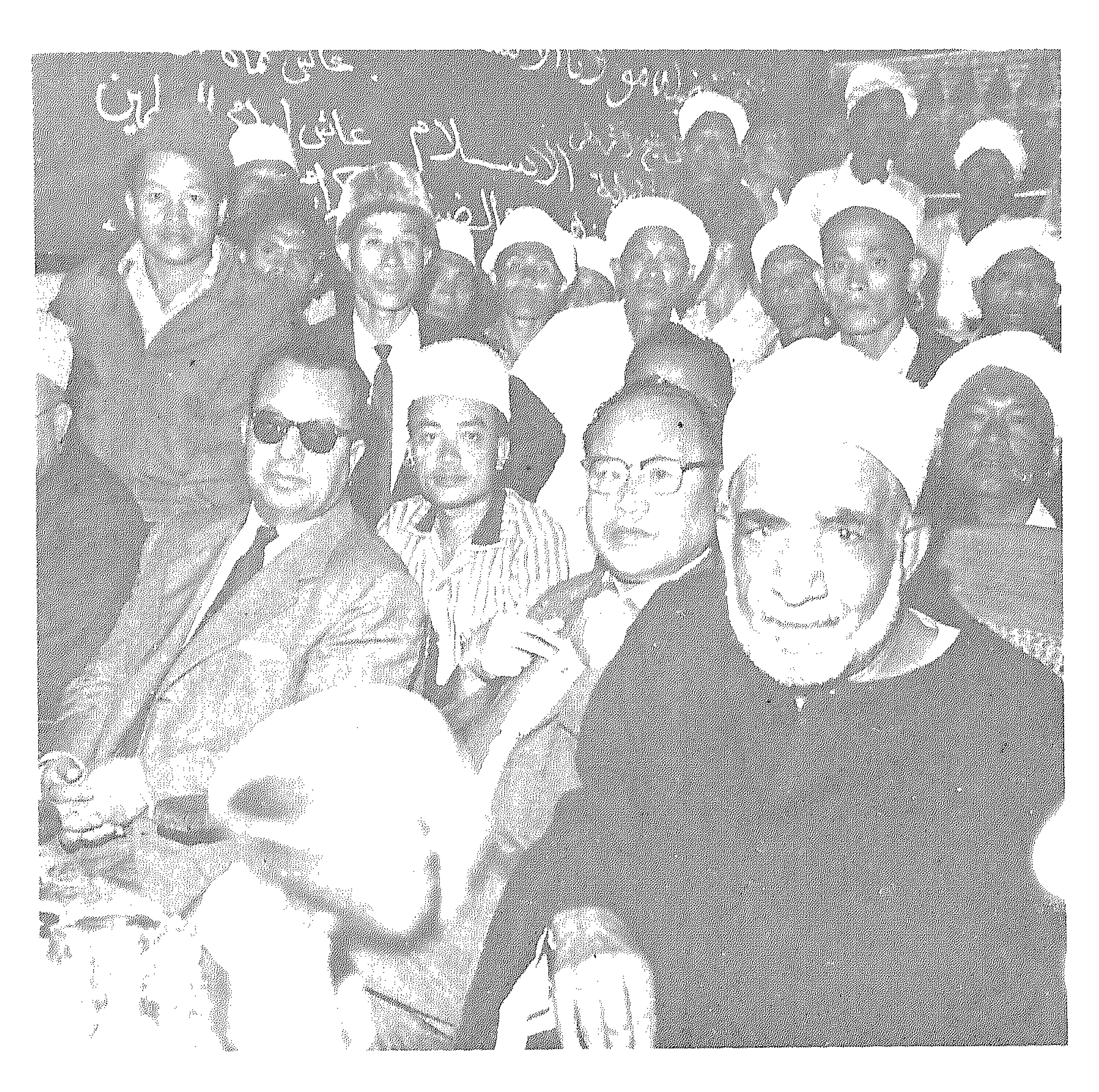
صورة للدكتور محمد البهى بمناسبة حصوله على ترتيب الثانى فى قسم التخصص فى البلاغة والأدب عام ١٩٣١



صـــورة نادرة للدكتور محمد البهى بمناسبة زواجه بكريمة الفاضل الوطنى الكبير الشيخ على الغاياتى فى عام ١٩٤٣



مع فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر



مع فضيلة الامام الأكبر الشيخ محمود شلتوت
شيخ الجامع الأزهر فى رحلة الى الفلبين



فى حفل افتتاح المعهد الدينى بالسويس عام ١٩٦٣



الدكتور محمد البهى ـ وزير الأوقاف ـ يفتتح احد المشروعات الدينية
عام ١٩٦٣ ويظهر فى الصورة السيد/ شعراوى جمعة وزير الداخلية



في الاحتفال بوضع حجر الأساس لأول جامعة اسلامية بمحافظة البحيرة عام ١٩٦٢ ويظهر في الصورة السيد/ على صبرى رئيس الوزراء ، والسيد وجيه اباظة محافظ البحيرة انذاك ...



الدكتور محمد البهى يلقى احدى المحاضرات بين تلاميذه ومحبيه



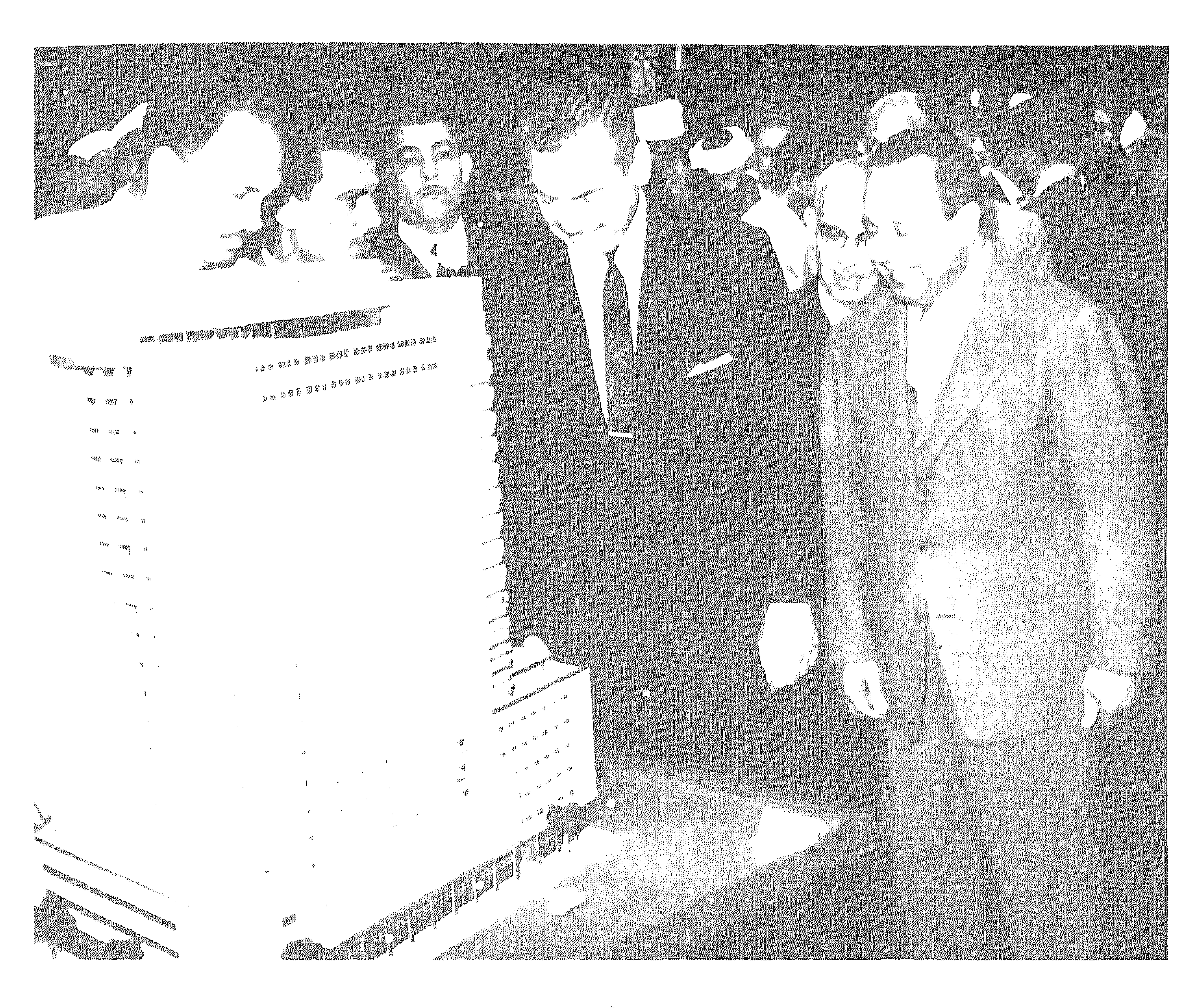
محافظ دمياط السيد / محمود طلعت يقدم علم المحافظة
للدكتور محمد البهى عند زيارته للمحافظة عام ١٩٦٣



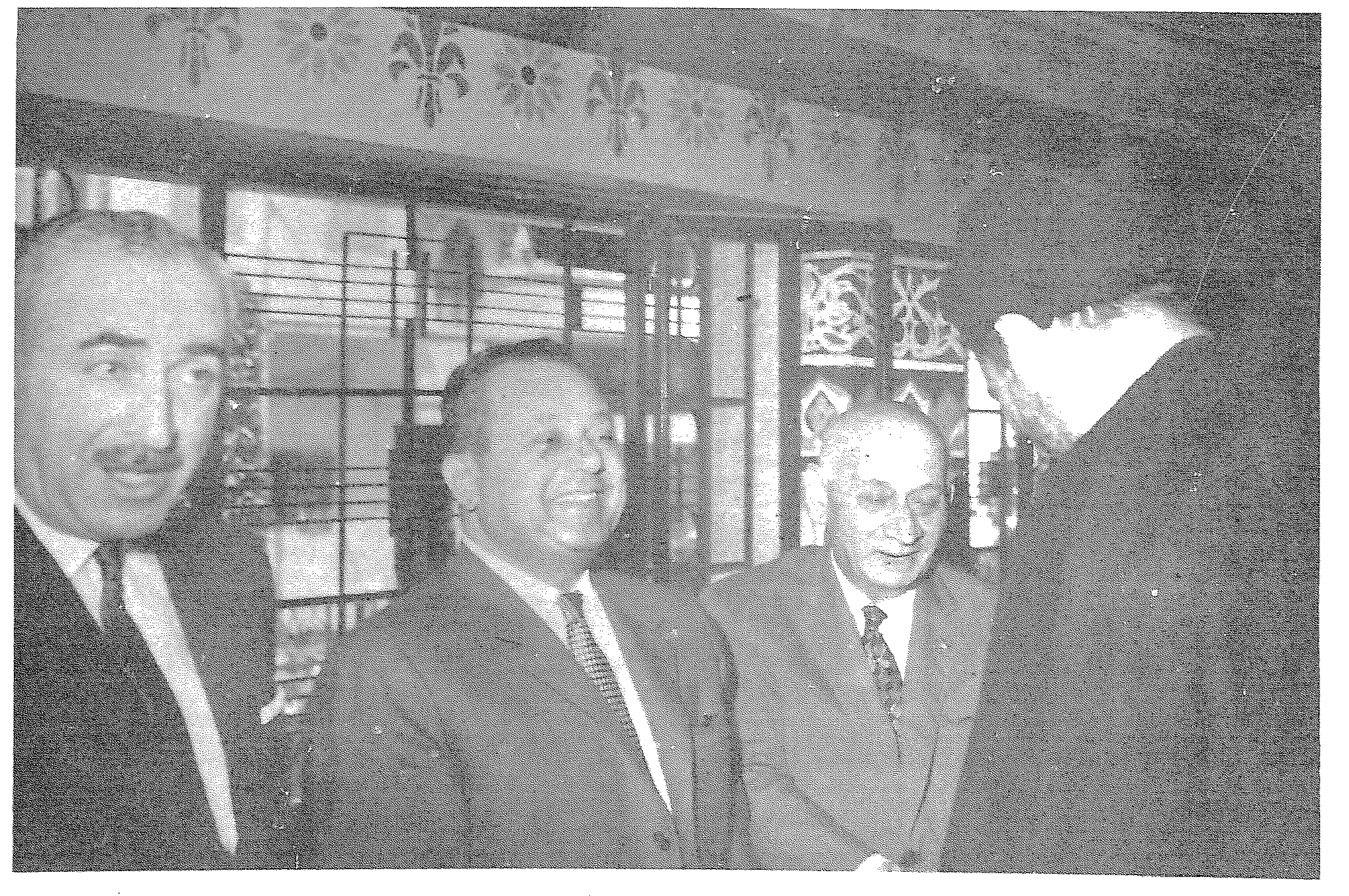
يضع حجر الأساس للمعهد الديني بدمياط في ١٩٦٢/١١/٥
ويظهر في الصورة فضيلة الشيخ محمود خاطر



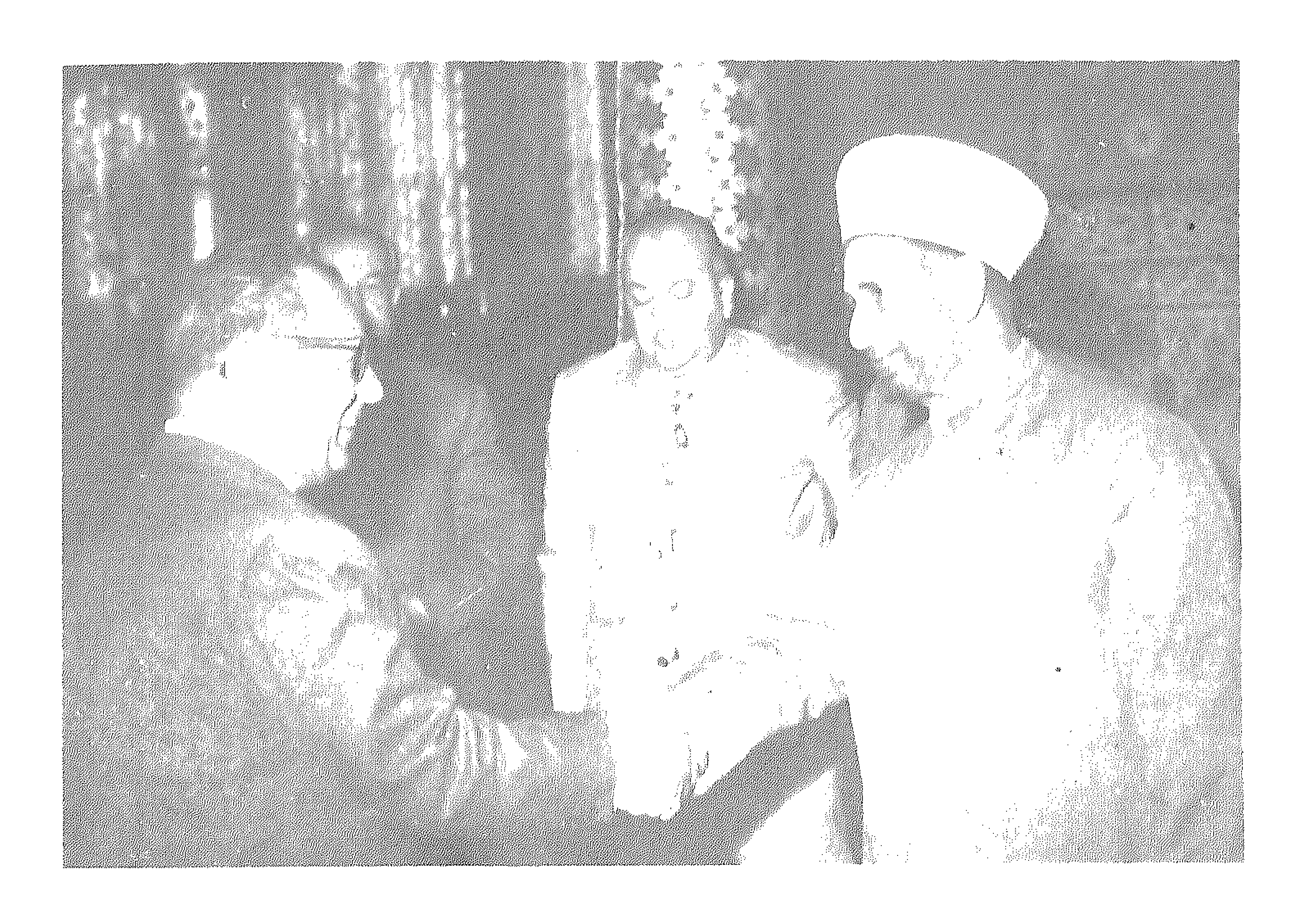
يضع حجر الأساس للمركز الاسلامى بمدينة اسوان
فى ١٠/١/١٩٦٤



في احتفال وضع حجر الأساس لدار القرآن عام ١٩٦٤
ويظهر في الصورة السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية



مع بعض زعماء المسلمين فى الوطن العربى عام ١٩٧١
ويظهر فى الصورة السيد / رشيد كرامى رئيس وزراء لبنان الأسبق



مع بعض رجال الدين فى الوطن العربى عام ١٩٧١



الدكتور محمد البهى فى حوار مع احد رجال الفكر الاسلامى



الدكتور محمد البهى يلقى احدى محاضراته فى زيارته لأبى ظبى
فى ١٠/١١/١٩٨٠

محتويات الكتاب

رقم الايداع ٣٨١٥ / ٨٣
الترقيم الدولى ٢ ــ ٢١ ــ٠٢١ ــ٣٠٧ــ٩٧٧

دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص ٠ ب ٥٨ (الدواوين) ــ تليفون : ٢٢٠٧٩

قالوا عن الدكتور محمد البهى

- « ... تولى مناصب كبيرة عديدة .. فلم تحم مرة حوله شبهة .. ولم يتهمه أحد بطمع أو رغبة فى أخذ مال بغير حق أو احتيال لكسبه .. بل انه كان أدنى الى الشذوذ فى عفته بقدر ما كان هناك من هم أدنى الى الشذوذ فى شرههم على المال .. فهو كان يتورع عن الحلال الخالص .. والآخرون يلتمسون شبه التحليل للمال الحرام » .

« عبد الجليل شلبى »

- « والحق أننى ما رأيته مرة — رحمه الله — الا وأحسست انه فى قمة شباب النفس والروح .. مبتسما جزلا .. هادىء البال .. طيب النفس منطلقا يتحدث فى احاطة بموضوعه .. قادراً على العطاء فى آفاق الفكر الاسلامى .. مليئا بالامل فى مستقبل الاسلام » **« أنور الجندى »**

- « عرفت فيه عالم الدين الذى يعتز بنفسه من خلال ثقته فى ربه .. ويعتز بعمله : حزما ودقة ، ومسئوليه — من خلال ايمانه بان العمل كالعلم أمانة فى عنق صاحبه .. ومسئولية امام الله وضميره ووطنه ملقاة على عاتقه » . **« محمد عبد الله السمان »**

- « كان الأستاذ الدكتور محمد البهى — رحمه الله — يقدر الكفايات .. وكان لا يجامل على حساب الحق .. وكان يعطى كل ذى حق حقه ، وينسى الاساءة .. ويذكر للناس فضلهم وكفايتهم » .

« د. محمود حمدى زقزوق »

- « كان — رحمه الله — قويا برئه ، عزيزا بدينه ، شامخا بفكره .. فى وقت تقاصرت فيه قامات رجال ورجال !! كان شجاعا .. فى وقت كانت الشجاعة فيه تهورا !! . وكان صادقا .. فى وقت كان الصدق فيه تخلفا !! كان نظيفا .. فى وقت كانت النظافه فيه شذوذا .. . وكان أصيلا .. فى وقت كانت الاصاله فيه رجعيه .. . وكان عفيفا .. فى وقت كانت العفة فيه عملة نادرة !! »

« من مقدمة المذكرات »

- وتعتز « **مكتبة وهبة** » بأن تقوم باخراج هذا الكتاب : « **حياتى فى رحاب الأزهر .. طالب .. وأستاذ .. ووزير** » — آخر عمل قدمه الفقيد الكبير لقرائه وتلاميذه ومحبيه .. بالصورة التى تليق بكلمة الوداع الأخيرة .. وفاء لذكرى الراحل الكريم ..

- رحم الله « الدكتور محمد البهى » .. ونسأله تعالى أن لا يحرمنا أجره .. ولا يفتننا بعده .. وأن يجمعنا واياه .. مع « **الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقا** »

مكتبة وهبة